وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الإجتماع

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعة–قسم العلوم الاجتماعية–
شعبة علم الإجتماع

عـنوان المــذكرة

واقع الأنشطة التجارية للباعة المتجولون في الوسط الحضري

دراسة حالة مدية بسكـرة.

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الإجتماع الحضري

من إعداد الطالب:
مسلم محمد خان

إشراف الأستاذة:
د. ميدني شايب ذراع

السنة الجامعية: 2020 \ 2021.

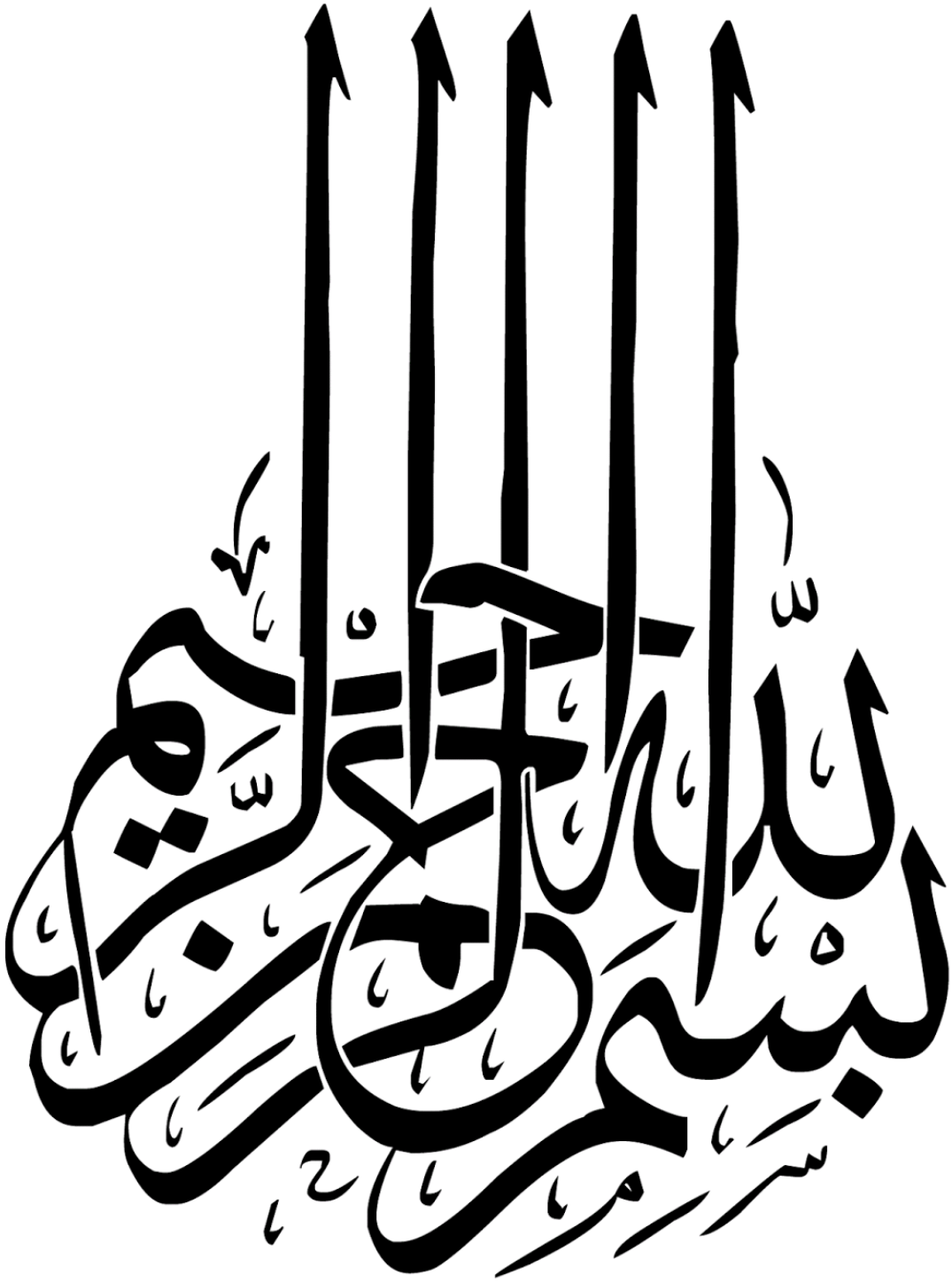
بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى ملاكي في الحياة أينما كان.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذة المشرف الدكتورة "ميدني شايب ذراع "إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله ومنفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

مقدمـــة

من منا لم يتوقف يوما على أحد البسطات على الطريق ليشتري بعض الخضر أو الفواكه أو مستلزمات منزلية أو ربما حتى قطعة لباس فيبهره سعرها القليل وتوفرها بكل الأنواع..

بات العرض العشوائي للسلع والمنتجات جزءاً من وسطنا الحضري شئنا أم أبينا، حيث يعتبر هذا الأخير صورة تعكس توجهات السكان ومستواهم المعيشي وحتى ثقافتهم وتاريخهم الذي يبدو من خلال العادات والتقاليد والسلوكات داخل هذا الوسط الحضري، مخطؤٌ من يظن أن الباعة المتجولين هم حديثوا العهد بالجزائر أو على نمطها الحضري، فالتجارة المتجولة متأصلة في المجتمع الجزائري من فترة الاحتلال الروماني الذي تأثر بالأسواق الفينيقية المتنقلة فكان يأخذ السلع من الميناء بالجملة ويسيروا التجار بها على أقدامهم أو بعربات ليبيعوها عند كل حي، حيث يكون لكل تاجر منهم منطقته غير المعلنة التي لا يجوز التعدي عليها بالبيع فيها، كما أن العرب القادمين من مصر وجنوب اليمن كان هذا حالهم، وهذا ما تؤكده الصور الموثق تاريخيا غدات الإحتلال الفرنسي وما قبله في عهد الدايات أو الدولة العثمانية، حيث كانت مدينة بسكرة تأخذ الشكل الشطرنجي والمميز بتقسيم وتصنيف محلات تتخللها بسطات ومعروضات منظمة بشكل متقن تلفت أنظار الراجلين وحتى الراكبين فتدفعهم للتوقف عندها.

لكن كل هذا لا ينكر أن هذا الوجه الإيجابي للأنشطة التجارية المتجولة قد تغير اليوم بزيادة النمو السكاني والنسيج الحضري وعدد ونوع وسائل النقل وبتغير القوانين واللوائح كذلك، فما كانت تسمح به القوانين سابقا من العرض العشوائي صارت تمنعه فلكل شبر في النسيج الحضري اليوم مالكه أو الجهة الوصية عليه التي لا ترضى غلق الطرق عليها أو تشويه منظرها أو التسبب في تراكم النفايات لديها، وهذا هو واقع الحال اليوم.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن انتشار هذه الأنشطة يؤثر وبشكل مباشر على عدم قدرة الجهات المعنية بحماية المستهلك وتنظيم المجال الحضري من تتبع ومراقبة هذا النوع من التجارة التي تمتاز بالتنقل والفوضوية وعدم امتلاك الممارسين لها لسجل تجاري قانوني يخولهم مزاولة هذا النوع من الأعمال.

الباب الأول

الجانب النظـري

إشكالية

يشكل العمل غير الرسمي قطاع اقتصادي ضخم في الدولة، حيث تجاوز ثلث النشاط الاقتصادي للبلدان العربية، فمن خلال العمل غير الرسمي يتم توفير مناصب شغل دون مراعاة لحقوق العامل طبعا، وكذا المساهمة في زيادة الإنتاج دون أن يقابله رفاهية اجتماعية أو تطوير على النسيج الحضري بل يزيد العبء عليه، مما يزيد في تحمل الدولة لأعباء غير متوقعة، إذ شمل العمل غير الرسمي والمنظم جميع الميادين وكل فئات المجتمع فلم يسلم منه جانب، إذ ينتشر في قطاع الصيد البحري والأسماك، كما يكون متواجدا في قطاع الفلاحة والأعمال الحرفية الأخرى، إضافة إلى أعمال المطاعم والفنادق، كما يكون متواجدا في قطاع النقل والمواصلات، والبناء والتشييد، فلا يمكن تصور نشاط اقتصادي لم يمسها هذا النوع من العمل تقريبا.

تعاني العديد من الدول النامية وخاصة دول العالم الثالث من انتشار التجار غير رسميين والعشوائيين والذي أصبح من أهم المواضيع التي تثير إهتمام الكثير من الدول والحكومات، كما أصبح من الدراسات التي تجذب الاقتصاديين والاجتماعيين وفقهاء القانون، حيث تعددت أشكال الاقتصاد غير الرسمي بين أنشطة غير رسمية ليست مشروعة وأخرى غير رسمية لكنها مشروعة من بين هذه الأخيرة نجد ظاهرة التجارة الفوضوية والأسواق العشوائية التي تنتشر وسط التجمعات السكنية بالمناطق العشوائية، الشوارع، الأرصفة...

والتي لجأ إليها الكثير من الشباب لكسب المال وسط ارتياح المواطنين، في ظل الأسعار المقبولة التي تباع بها السلع في هذه الأسواق، مقارنة بتلك المعروضة عبر المحلات التجارية والأسواق النظامية.

واللافت للانتباه أن هذه الأسواق تشهد تهافتا كبيرا من جانب المواطنين من مختلف الفئات فلأمر لا يقتصر فقط على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بل حتى ميسوري الحال، الشيء الذي أصبح يزعج التجار النظاميين الذين يرونها تجاوزا صارخا على حقوقهم وتقصير من الجهات الرسمية التي يدفعون لها مصاريف الإيجار والضرائب.

وفي ظل الخطط التي وضعتها الحكومات المتعاقبة لإنهاء أزمة الأسواق العشوائية والتجارة الفوضوية، بعد أن زحف الباعة المتجولون في كافة الشوارع واحتلوا المناطق الحيوية وأقاموا الأسواق التي انعدمت فيها وسائل الأمان في كل مكان، مسببة فوضى ومظاهر غير حضارية، فضلا عن بيع سلع أغلبها مجهولة المصدر، ما

دفع المسؤولين لإنشاء أسواق حضرية ومحلات تجارية تكفل توفير مكان ملائم للباعة الجائلين بعيدا عن زحام الشوارع، إلا أن الأزمة بقيت في تفاقم.

ومن خلال ما سبق ويمكننا طرح التساؤل التالي:

- ما هو واقع الأنشطة التجارية للباعة المتجولين في الوسط العمراني؟

حيث تندرج تحته التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي الأسباب الفعلية لاستمرار ظاهرة الأسواق العشوائية والتجارة الفوضوية في الوسط الحضري.
- ماهي الإجراءات المتخذة من طرف الجهات المعنية للقضاء على هذه الظاهرة؟ ما مدى نجاعة هاته الإجراءات في معالجة هذه الظاهرة؟

الفرضيات:

- قد يساهم غياب الدور الرقابي للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في استمرار تفشي ظاهرة الأسواق العشوائية.
- التهافت الكبير للمواطنين من مختلف الفئات على لأسواق العشوائية بسبب نوعية السلع المعروضة ذات الأسعار التنافسية.
- الأكيد أن هناك عدة إجراءات تنظيمية وميدانية تم اتخاذها من طرف الجهات المعنية ولكن مع استمرار هذه الظاهرة تكون قد أثبتت فشلها.

أسباب إختيار الموضوع:

- قلة المواضيع التي تناولت الموضوع.

- باعتبار الظاهرة ذات تأثير متعدد المجالات ومظهر من مظاهر الحياة اليومية.

- الرغبة في معرفة الأسباب الفعلية لتواصل انتشار هذه الظاهرة بالرغم من وجود برامج وخطط لتأطيرها والقضاء عليها.

- ارتباط موضوع الدراسة بميدان تخصصنا.

أهداف البحث:

- الإسهام في معرفة الأسباب الفعلية لتواصل انتشار ظاهرة الأسواق العشوائية والتجارة الفوضوية.

- الإلمام بمختلف الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة لاسيما تأثيرها على المدينة.

- البحث عن حلول مناسبة لتأطير هذه الظاهرة والقضاء عليها.

منهج البحث:

اعتمدنا في معالجة هذا البحث على المنهج الوصفي بشكل كبير، وعلية مررنا بمرحلتين في هذا البحث:

مرحلة البحث النظري: والتي تمت من خلال الاطلاع على مختلف المراجع التي تطرقت إلى الموضوع وحاولنا الإحاطة بالموضوع من مختلف الزوايا.

مرحلة البحث الميداني: والتي اعتمدنا فيها على المعلومات التي قدمتها مختلف الإدارات والهيئات التي لها علاقة بموضوع البحث، كما اعتمدنا على الخرجات الميدانية لإثبات وجود الظاهرة وإثبات وجود بدائل لتأطيرها والقضاء عليها.

صعوبات البحث:

ككل بحث هناك دوما عراقيل و صعوبات تواجه الأبحاث أثناء الدراسة أهمها:

- ندرة المراجع باللغة العربية مما استلزم الأمر الترجمة من اللغتين الفرنسية والإنجليزية إلى اللغة العربية.
- تشعب موضوع الباعة المتجولين واتساعه مما يجعل حصره صعب.
- تعدد مفاهيم وتعاريف ومصطلحات وتسميات هذا الموضوع مما يجعل تحديده صعب.
- قلة الإحصائيات المتعلقة هذه الظاهرة خاصة في الأعوام الأخيرة.

الفصـــل

الأول

عناصر الفصل:

- تمهيد

1-مفاهيم البحث.

2-مميزات وخصائص التجارة المتنقلة بالنسبة للتجارة الرسمية.

3-نشأة التجارة المتنقلة ومدى انتشارها عبر العالم.

4-العوامل التي تساعد على توسيع رقعة التجارة المتنقلة في الجزائر.

5-قراءة في القوانين والمراسيم التي تنظم التجارة.

6-شروط التجارة النظامية.

7-شروط التجارة المتجولة.

8-العلاقة بين اختصاص علم الإجتماع الحضري وموضوع تأثير التجارة المتنقلة.

- خلاصة الفص

تمهيد: من أجل فهم موضوع البحث ومحيطه بشكل أفضل كان لابد من الإشارة الى بعض المفاهيم والعناصر التي تمس بشكل مباشر بموضوع التجارة والتجارة الفوضوية بالأخص وقد حاولنا من خلال هذا الفصل تكوين فكرة شاملة عن الموضوع من أجل التمهيد للدخول الى الجانب التطبيقي من البحث.

1. مفاهيم البحث:

- **تعريف التجارة:** عموما تعرف التجارة على انها تحريك المال بالبيع أو الشراء بغرض تحقيق الربح
- **تعريف التاجر**[1]: « يعد تاجار كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذه مهنة معتادة له مالم يقضي القانون بخلاف ذلك»
- **تعريف المستهلك**[2]: « كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بمقابل أو مجانا سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجته الشخصية أو تلبية حاجة شخص آخر أو حيوان متكفل به».
- **تعريف الفضاء التجاري**[3]: « كل حيز أو منشأة مبنية أو غير مبنية مهيأة ومحددة المعالم تمارس فيه مبادلات تجارية بالجملة أو بالتجزئة» .

وقد أشارت المادة03 من نفس المرجع الى بعض أنواع الأسواق كفضاءات وهي:

- أسواق الجملة للخضر والفواكه.
- أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري.
- أسواق الجملة للمنتجات الصناعية الغذائية.

---

1 القانون التجاري2007 المادة1.

2 – قانون 03/09 مؤرخ في2009/02/25 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ،ج.ر،العدد15 صادرة بتاريخ 2009/03/08صفحة 12.

3 – مادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 111/12 مؤرخ في 06 /03/ 2012 يحدد شروط وكيفيات انشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية ج.ر عدد 15 ص25.

← أسواق الجملة للمنتوجات الصناعية.

← أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للخضر والفواكه واللحوم والأسماك والقشريات الطازجة والمجمدة أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للمنتوجات الصناعية الغذائية.

← أسواق التجزئة المغطاة والجوارية للمنتوجات المصنعة.

← الأسواق الأسبوعية أو نصف الأسبوعية للخضر والفواكه، والمنتوجات الغذائية الواسعة الاستهلاك والمنتوجات المصنعة.

← الأسواق الأسبوعية لبيع الحيوانات.

← الأسواق الأسبوعية لبيع السيارات المستعملة.

السجل التجاري[1]: ورد تعريف السجل التجاري بأنه « سجل تمسك به إحدى الجهات الرسمية في الدولة لتحقيق غايات قانونية وإعلانية واقتصادية من خلال تدوين المعلومات المتعلقة بالتجار سواء كانوا أفارد أو شركات و إثبات ما يطأر على هؤلاء التجار من تغيارت مادية أو قانونية »

تعريف البنية التجارية[2]: « هي الهياكل المكونة والخاصة بالجانب التجاري المكملة للأنشطة الأخرى بالمدينة ».

التجارة القارة: حسب القانون رقم04-08 الذي يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية كل « نشاط يمارس بصفة منتظمة في أي محل »

التجارة غير القارة: حسب القانون رقم04-08 الذي يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية « كل نشاط تجاري يمارس عن طريق العرض أو بصفة متنقلة »

تعريف الاقتصاد الحضري[3]: « كل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات المتواجدة في الوسط الحضري أو في المجال الخاضع لتأثيارته ».

1 تالا سعود الشوق .صفاء محمود السويلمين. التشريعات التجارية وتشريعات العمل، الطبعة الثالثة ، دار و ائل للنشر2009 ،ص 152 .

2 عطوي عبد الله - جغارفية المدن، ج 3 .دار النهضة العربية ،بيروت لبنان 2001 ، ص .165-197.

3 - قانون 06/06 مؤرخ في2006/02/20 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.ج.ر.العدد15 صادرة بتاريخ 2006/03/12 ص18.

تعريف التجارة الفوضوية (التجارة غير الشرعية): هي كل تجارة تنشط خارج الإطار القانوني أو تنشط موازاة مع التجارة الرسمية ولا تخضع لأي تأطير من الجهات الرسمية ويشار إليها كقطاع غير نظامي،

والذي[1] يعرفه المكتب الدولي للشغل (B.I.T) 1995 على أنه « ذلك النظام الذي يحتل مكانة متزايدة وتأثير على كل الأصعدة، سواء إجتماعيا وإقتصاديا وحتى سياسيا، ويعتمد هذا النظام على الخروج عن كل الأطر والقوانين من أجل خلق مناصب شغل ومداخيل لا يوفرها "قطاع غيره"، خاصة عند فئات واسعة تقبع تحت سلطة الفقر والحاجة، وليس لها القدرة على تحمل أعباء ضريبية واجتماعية وغيرها».

النظام العام[2]: عرفه جودو ليوري لامر داندير بأنه « مجموعة الشروط اللازمة للأمن والآداب العامة التي لا غنى عنها لقيام علاقات سليمة بين المواطنين بما يناسب علاقاتهم الاقتصادية ».

التهرب الضريبي (الجبائي)[3]: « ونعني به تهرب الافارد و المؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح (التي عادة ما تنجر عن النشاطات غير المصرح بها) أو بالتصريح الكاذب كما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمية (الاقتصاد الموازي) فهو يغذيه أيضا ويراكم رأس المال داخله مما يفقد الحكومة القدرة على مارقبة الكتلة النقدية من جهة ويفوت عليها فرصة تمويل الخزينة العمومية بالشكل الملائم ».

الباعة المتجولون[4]: « هم عمال يمارسون نشاطات شرعية غير مصرح بها، وهم لا يستفيدون من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيدون من الحماية، ويتمثلون في تلك الفئات التي تتجول في الشوارع

1 - زعيتر وافية .التجارة غير الشرعية ،مقاربة اقتصادية ومجالية حول الأسواق الفوضوية، مذكرة ماجيستير ،قسنطينة ،كلية علوم الأرض. الجغرافيا و التهيئة العم ارنية .جامعة الاخوة منتوري قسنطينة.

2 - عامر احمد مختار .تنظيم سلطة الضبط الإداري في العارق ،رسالة ماجيستير جامعة بغداد 1975 ،ص51.

3 - كنزة سعدون أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجازئر خلال الفترة1995-2015مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.أم البواقي. نقلا عن موسى بودهان .النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجازئر.منشوارت. ANEP الج ازئر 2009.

4 بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة ماجيستير، الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

دافعين أمامهم عربات تحمل بضائعهم، وأيضا يسرحون في الشوارع والمواصلات حاملين بضائعهم في أيديهم وأيضا صغار الباعة في الأسواق العشوائية وغير العشوائية » .

تجارة السقط: يمكننا أن نعرف السقط على أنه كل متاع أو مواد غذائية وغيرها من المواد الرديئة المعروضة للبيع تسمى بالسقط ويسمى بائعها بالساقط، وهي تخالف قواعد الجودة والصحة العمومية وتسبب المساس بالنظام العام.

3- مميزات وخصائص التجارة المتجولة[1]:

- نشاط سهل التحقيق.

- إنتاجه ضعيف.

- تنوع وإختلاف من حيث التنظيم.

- قدرات اقتصادية هامة، واجتماعية خلق مناصب شغل ومداخيل.

- ليس حكرا على فئات خاصة.

- مؤهلات مبنية على الخبرة لا على التكوين.

- أسواق بعيدة عن أي رقابة ومفتوحة للمنافسة.

كما يمكن تصنيفها وتمييزها عن التجارة الرسمية من خلال جملة من الخصائص[2] :

-الافتقار إلى التنظيم: التحرر من القيود التنظيمية، من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، وعملية التسويق ...

1 نفس المرجع السابق .زعيتر وافية. ص24.
2 نفس المرجع السابق بورعدة حورية، ص8-9.

-المرونة في الأجر: بحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي.

-العمل: جهة أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط و وفقا لحاجة ظروف العمل المختلفة

-نظام السوق: من حيث نظم التسويق غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع.

-ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة: تعتمد أساسا على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم كما تستخدم تكنولوجيا بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة و ربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس.

-صغر حجم المنشأة: غالبا تتسم بصغر حجم المنشأة، أو قد لا توجد منشئة على الإطلاق كما في حالة الباعة المتجولين كما أنه قد لا يوجد مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، كما تتميز بعدد عمال ضئيل عموما.

-تدني مستوى المهارة للعاملين: غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل ومن السهل في إطارها اكتساب مهارات مختلفة والمستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على عمل في هذا المجال.

-كما أن هذا القطاع يضم فئات عمرية مختلفة تشمل الشيوخ والنساء وحتى الأطفال المحظور عملهم في القطاع الرسمي كما تعتبر من مميزاتها:

-سهولة الدخول والخروج في هذا النوع من النشاط بدون أي تصريح.

-لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم.

-أغلب السلع تتوجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة.

-أغلب منشآته لا تخضع للضمانة والحماية القانونية بحيث يفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية لأن هذه المنشآت ليست مسجلة لدى الدولة.

4- نشأة التجارة المتجولة ومدى انتشارها عبر العالم[1]:

يمكن القول أن هذا النوع من التجارة قد ظهر قبل ظهور التجارة الرسمية ذلك أن التعاملات والتبادلات التجارية كانت تنشأ بين الناس منذ القدم من أجل تلبية حاجاتهم ولم تكن هناك ضرورة للتصريح بهذه التعاملات أو الحصول على رخص للقيام بها ولكن بعد ذلك تدخلت الدولة من أجل تنظيمها ومع تنامي وظائف الدول وازدياد نفقاتها كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر لتمويل خزينتها ومن ذلك أنها قد فرضت الضرائب، وبما ان أساس قيام التجارة هو تعظيم الربح لقد أصبحت تلك الضرائب قيود غير مرغوب فيها، فدفع ذلك بالتجار إلى التحول نحو التجارة الموازية بعيد عن كل ما تفرضه الهيئات الرسمية.

وهي[2]: " تتواجد في مناطق متنوعة من العالم وبأشكال مختلفة ولأسباب متباينة. تكثر في دول العالم الثالث من آسيا إلى أفريقيا مرورا بأمريكا الجنوبية وحتى الدول المتطورة. كما أن لها ارتباط شديد بالظروف الاجتماعية والموروثات الثقافية، وكذلك المتغيرات السياسية والاقتصادية "

"عموما العبء الحقيقي للعمل (أجور وأعباء إجتماعية) وفتح الحدود للمنافسة والأسواق العالمية هي من أهم وأبرز عوامل ظهورها"

5- العوامل التي تساعد على توسيع رقعة التجارة المتجولة في الجزائر[3]:

- النمو الديمغرافي والذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد الطلب على العمل.

- التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا للتحديث السريع للاقتصاد.

- الزيادة على الإقبال على العمل في القطاع غير الرسمي الشيء الذي أدى إلى كبر حجمه

1 نفس المرجع السابق. بورعدة حورية ص14 -15.
2 نفس المرجع السابق زعيتر وافية. ص21.
3 الأستاذ بودلال علي والأستاذ شعيب بغداد، مداخلة بعنوان إشكالية الاقتصاد الغير رسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر،ص2،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

– الجمود الشديد في سوق العمل والذي يؤثر على إمكانية التوظيف، الأجور، عقود العمل...إلخ

ضف إلى ما سبق الاتجاهات الاجتماعية والديمغرافية، بالإضافة إلى دخول المرأة إلى أسواق العمل الشيء الذي أدى أو زاد من حدة هذه المشكلة.

كما يمكننا أن نضيف:

– أن وجود هذه التجارة الفوضوية قد يتوقف على وجود الرداءة أو الاختلالات في المجال الحضري سواء في انتشار المساكن القصديرية والواجهة الحضرية الرديئة، وجود الفضاءات غير المهيئة أو الفراغات الحضرية غير المستغلة، أو غيره من المظاهر الأخرى التي تدل على قصور في تسيير المجال الحضري وعدم التحكم فيه بشكل مثالي ومن خلال ما سبق يمكن النظر إلى هذه التجارة من زاوية كنتيجة للرداءة الحضرية أو يمكننا الإشارة اليها على أنها السبب الجزئي لهذه الرداءة.

6– قراءة في القوانين والمراسيم التي تنظم التجارة:

– قانون رقم 04–02 مؤرخ في 23 يونيو 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.ج.ر.العدد41 صادرة بتاريخ 2004/06/27. حيث تناول الباب الثالث الممارسات التجارية غير الشرعية وجاء في المادة 14 أنه يمنع على أي شخص ممارسة الأعمال التجارية دون اكتساب الصفة التي تحددها القوانين المعمول بها.

– قانون رقم04–08 مؤرخ في 14 غشت2004 الذي يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.ج.ر.العدد52 صادرة بتاريخ 2004/08/18. وقد جاء في المادة 18 أنه يمكن ممارسة الأنشطة التجارية في شكل قار أو غير قار حيث أن النشاط القار هو كل نشاط يمارس بصفة منتظمة في أي محل أما النشاط التجاري غير القار هو كل نشاط تجاري يمارس عن طريق العرض أو بصفة متنقلة ويمارس هذا النشاط في الأسواق والمعارض أو أي فضاء آخر يعد لهذا الغرض.

– كما جاء في الباب المتعلق بالجرائم والعقوبات في المادة32 أنه يعاقب التجار الذين يمارسون أنشطة تجارية غير قارة دون التسجيل في السجل التجاري بغرامة من 5000 دج الى 50000 دج وزيادة على

هذه الغرامة يجوز لأعوان الرقابة المؤهلين والمتمثلين في ضباط وأعوان الشرطة القضائية وكذا الموظفون التابعون للأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعة للإدارات المكلفة بالتجارة والضرائب القيام بحجز سلع مرتكب الجريمة، وعند الاقتضاء حجز وسيلة أو وسائل النقل المستعملة، ولم يرد أي تعديل لهذه المادة في القانون رقم13-06 مؤرخ في 23 يوليو2013 ج.ر.العدد39 صادرة بتاريخ 2013/07/31.الذي يعدل القانون 04-08.

- مرسوم تنفيذي رقم13-140 مؤرخ في 10 أفريل2013 الذي يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة .ج.ر.العدد21 صادرة بتاريخ 2013/04/23. وقد جاء في المادة 4 منه أنه تمارس الأنشطة التجارية غير القارة في شكل تقديم خدمات أو بيع منتجات معروضة على الرفوف أو في السيارات المهيأة أو على الطاولات أو على المنصات. كما أشار في المادة 5 الى شرطين يجب ان يخضع لهما هذا النوع من التجارة وهما القيد في السجل التجاري وكذا الحصول على رخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي للحصول على مكان على مستوى المعارض والفضاءات المهيأة لهذا الغرض.

- مرسوم تنفيذي رقم12-111 مؤرخ في 06 مارس2012 الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.ج.ر.العدد15 صادرة بتاريخ 2012/03/14. وقد ذكر في المادة4 أن الفضاءات التجارية تنشأ وفق المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية ومخطط شغل الأراضي وكذا مخطط تنظيم الفضاءات المينائية المعتمدة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه في إطار التنمية المستدامة وقد أوجب أن يراعى المخطط الدائم لحفظ القطاعات كذلك. وقد أضاف في المادة 10 أنه قد يخضع عند الاقتضاء إنجاز الفضاء التجاري والمحلات التجارية الملحقة إلى تصميمات الهندسة المعمارية والتهيئة التي تحددها المصالح المؤهلة للولاية بالرجوع الى المقاييس المعتمدة مسبقا وفقا لطابع الفضاء التجاري وطبيعة النشاط المراد ممارسته والخصائص المحلية.

7- شروط التجارة النظامية:

لقد حاول المشرع ضبط كل المتغيرات التي تمس الميدان التجاري وفرض العديد من الشروط على التجار كما سعى لتغطية كل الثغرات في القوانين المتعلقة بالنشاط التجاري من خلال تحديث القوانين ووضع تعديلات من أجل الالمام والتحكم الأفضل في التجارة حفاظا على الحقوق وفرضا للواجبات.

أن معرفة ضوابط وشروط التجارة النظامية ستسمح بمعرفة النقائص بالتجارة غير النظامية وقد أشار القانون في أكثر من موضع إلى الشروط التي يجب أن تستوفيها التجارة القارة وغير القارة وعلى أرس هذه الشروط التسجيل في السجل التجاري سوآءً بالنسبة للتجارة المنتظمة في المحلات أو بالنسبة للتجارة غير القارة التي نوليها الأهمية كونها الشكل الأكثر انتشارا للتجارة الفوضوية موضوع بحثنا هذا، وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 13-140 المؤرخ في 10-04-2013 يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة وجاء فيه شرطين أساسيين هما:

-القيد في السجل التجاري.

-رخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي للحصول على مكان على مستوى المعارض والفضاءات المهيأة كما جاء في هذا المرسوم رقم 13-140 أن الأنشطة التجارية غير القارة تمارس في شكل تقديم خدمات أو بيع منتجات معروضة على الرفوف أو في السيارات المهيأة أو على الطاولات أو على المنصات.

- وقد اعطى المرسوم في المادة 6 الصلاحية لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يرخص بصفة استثنائية بممارسة النشاط في الفضاءات المخصصة للتجار الذين يمارسون تجارة غير قارة بالنسبة للتجار سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين الذين يمارسون نشاطا قارا أو بالنسبة للمتدخلين الاخرين غير المقيدين في السجل التجاري.

- وجاء في المادة 7 أنه يجب أن تستجيب الأنشطة التجارية غير القارة الى متطلبات الامن، النظافة والسكينة والصحة العمومية، ويجب ان لا تلحق ضرار بالمحيط العمراني المجاور لها ولا تعرقل الأنشطة التجارية القارة المحاذية لها.

8- شروط التجارة المتجولة كالتالي:

-الحصول على رخصة بلدية.

-الحصول على السجل التجاري الخاص بالتجارة المتنقلة.

-امتلاك مركبة.

-دخول الأسواق الأسبوعية.

-يمكن تقديم الطلب لوالي ولاية الإقامة والحصول على تصريح.

-تسليم نسخة من السجل التجاري لمفتشية الضرائب المختصة إقليميا.

-تقديم التصريح للسلطات المؤهلة للمراقبة

-احترام القيود الواردة بالترخيص أو السجل التجاري.

-احترام قواعد النظافة العامة والصحة العمومية.

كما أنه يمنع ممارسة التجارة المتجولة أمام المدارس والمستشفيات والجامعات والأرصفة والمقرات الحكومية.

وقد حدد نفس التنظيم السابق الأسواق الأسبوعية والتجمعات المؤقتة كالملعب والسينما وقاعات الرياضة والحفلات .... إلخ كأماكن لممارسة التجارة المتجولة.

9- الإجراء المستحدث "السجل التجاري المتنقل":

أعلن وزير التجارة كمال رزيق عن دخول السجل التجاري المتنقل حيز التطبيق يوم الأحد 13 سبتمبر 2020، ما يتيح للتجار المتنقلين تسويق منتجاتهم وكذا خدماتهم في كل ولايات الوطن وهو الإجراء الذي يهدف إلى إضفاء ديناميكية جديدة للحركة التجارية وكذا تغطية كل مناطق التي يصعب توصيلها بمختلف السلع والمنتوجات اللازمة.

وأوضح وزير التجارة من القناة الإذاعية الأولى أنه تم ملاحظة عدة مشاكل متعلقة بالسجلات التجارية التي كانت موجودة من قبل لا سيما ارتباطها بمنطقة وبسوق معينين الآن نزعنا ذلك الارتباط وأصبح التاجر يستطيع ان يشتغل في كامل تراب الولاية وفي القطر الوطني كما نشهد ولأول مرة استعمال سجل تجاري متنقل للخدمات.

وتمكن ابتداء من التاريخ المذكور أعلاه إدخال السجل التجاري المتنقل حيز الخدمة بالنسبة للشباب والتجار من طرح وتسويق 169 نوع من الخدمات سواء كانت البيع المتنقل أو الخدمات المتنقلة في أي منطقة من مناطق الوطن، حيث تعمل وزارة التجارة على مرافقتهم من خلال حملات تحسيسية للتعريف بمزايا السجلات التجارية المتنقلة فالهدف منها إيصال السلع والخدمات إلى المناطق النائية والفلاحية والأكثر تضررا خاصة من النقل والتموين الغذائي وغيره أو ماتعرف بـ"مناطق الظل، وكل منطقة من مناطق الجزائر بسهوبة تامة وكذا تفادي الإجراءات الخاصة بالحصول على العقار وكذا الرخص للاكتساب صفة التاجر.[1]

10- العلاقة بين اختصاص علم الإجتماع الحضري وموضوع تأثير التجارة المتجولة:

إن التحكم الجيد في تسيير المدينة يستدعي الإلمام بكل عناصرها المكونة لها واليوم أصبحت التجارة الفوضوية تتدخل في صناعة المظهر الحضري للمدن عامة والمدينة الجزائرية خاصة فتحليل هذه الظاهرة أصبح ضروريا من منطلق أنها قد تؤثر عل المجال الحضري من عدة جوانب فقبل التعامل مع هذه الظاهرة إن الأمر يستدعي فهمها وفهم تأثيرها أولا من أجل فهم كيفية التدخل عليها ومحاولة تأطيرها أو تقييدها.

يتكون تخطيط الوسط الحضري من مكونين، مثل التخطيط الوسط العمراني والتخطيط الوسط الاجتماعي الاقتصادي. ويشمل التخطيط الوسط العمراني جوانب مورفولوجية مثل استخدام الأراضي، والهندسة المعمارية، والنقل، والطاقة وهي التجهيزات والهياكل التي تؤثر وتتأثر بمتغير التجارة المتجولة،

[1] موقع أخبار اليوم. نقلا عن الإذاعة الجزائرية القناة الأولى. الرابط:
https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200241/291439-2020-09-13-19-28-05

بينما يتضمن المكون الاجتماعي الاقتصادي عمليات إيكولوجية اجتماعية أو بشرية، يجب أخذها في الاعتبار أثناء التخطيط الحضري، وهذا الجانب يعتبر في مضمونه مختلف الآليات الدينامية التي تسير من خلالها عملية التجارة الفوضوية أو المتجولة، والباحث في علم الاجتماع هو شخص مجهز بشكل أفضل لفهم العمليات الإيكولوجية البشرية مثل العزل والثقافة والنظام الاجتماعي وغيرها..

على هذا النحو، فإن تخطيط الوسط الحضري بالوسائل العلمية والقانونية المتاحة هو شكل من أشكال العمل الاجتماعي لايمكن دراسته في منئى عن السلوك والمجتمع، في حين أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تشكل النموذج المورفولوجي للمدينة وخاصة المناطق الحضرية في البلدان النامية مثل الهند، إن المناطق الحضرية في الواقع هي وحدات اجتماعية وثقافية متأثرة بقوة بالعوامل العرقية والدينية واللغوية وحتى السياسية التاريخية، حيث يمكن لعلم الاجتماع الحضري توفير كل المعرفة اللازمة في عملية التخطيط لها وتحسين مستواها.

خلاصة الفصل:

حاولنا التطرق لبعض المفاهيم المتعلقة خاصة بالتجارة العشوائية والمتنقلة لفهم آلية سير الباعة المتجولين والإطار الذي ينشطون فيه، وهذا يدعم الفهم الجيد لموضوع البحث، كما حاولنا الوقوف على بعض الاختلالات بالنشاط التجاري العشوائي وأهم ما تطرقنا اليه في هذا الإطار هو الجانب القانوني والتنظيمي الذي أشرنا إليه والذي يحكم التجارة النظامية وهو يمكن من إدراك النقائص بالتجارة المتنقلة، أي المعايير التي تم على إثرها تصنيف أو إدراج التجارة ضمن التجارة المتجولة.

واهتممنا من خلال هذا بالشروط التي يجب أن تستوفيها التجارة في إطار علاقتها بالمجال الحضري.

الفصـــل الثانـــي

I. الأسواق الشعبية:

تعتمد أي دولة في تحقيق مداخيلها لتنمية وإنعاش الوسط الحضري على الدخل الرسمي أو المخطط، في حين أنه لا يمكن أن تغض الطرف عن النشاطات غير المخطط أو غير الرسمية والتي لا يمكن إحصاؤها أو معرفة طبيعة التعاملات فيها بدقة، ومن أهم هذه الوسائل في النشاطات غير الرسمية هي الأسواق العشوائية.

- **السوق**[1] : « كل سوق للسلع أو الخدمات المعنية بممارسات مقيدة للمنافسة وكذا تلك التي يعتبرها المستهلك مماثلة أو تعويضية لاسيما بسبب مميزاتها وأسعارها والاستعمال الذي خصصت له والمنطقة الجغرافية التي تعرض فيه المؤسسات السلع أو الخدمات المعنية».

ويعرف السوق أيضا أنه هو موضع – مكان البيع والشراء للسلع التجارية ومكون من مجموعة من المحلات التجارية والبسطات.

- **السوق الشعبي:** عبارة عن مكان يتم فيه بيع وشراء السلع الشعبية، والتي تتيح المواطنين والمقيمين الحصول على احتياجاتهم بأسعار بسيطة. وقد يكون السوق متخصصا في سلعة ما معينة تميزه عن باقي الأسواق، ويقام السوق في يوم معين من الأسبوع (موسمي) كسوق الخميس وسوق الثلاثاء...إلخ أو على مدار الأسبوع (دائم) ويأخذ السوق صورة مساحة كبيرة سواء كانت مكشوفة أو مسقوفة.
- **تجارة القطاعي (المفرق):** وهي التجارة التي تعتمد على المراكز التجارية التي تقدم الخدمات التجارية المباشرة للجمهور، سواء أكانت على مستوى الخلية السكنية أو المدينة أو إقليمها، أو على مستوى القرية.
- **السوق الأسبوعي:** هو سوق يقام في يوم محدد من كل أسبوع (الجمعة – الخميس – الثلاثاء..الخ) ويتم فيه البيع والشراء.
- **المعدلات التخطيطية للخدمات:** وهي عبارة عن نصيب الفرد من خدمة ما بهدف حساب المسطحات اللازمة للخدمات من خلال عدد السكان المقترح.

1 أمر رقم03/03 مؤرخ في 2003/07/19 يتعلق بالمنافسة.ج.ر العدد43 صفحة25.

- **المجمعات التجارية:** هي الأسواق الكبيرة المغلقة التي عادة تكون عبارة عن مبنى كبير مكون من أكثر من دور، بها عدد كبير من المحلات التجارية مختلفة الأنشطة بالإضافة إلى أماكن الترفيه.
- **نطاق الخدمة:** هو الحدود المكانية التي تقوم خدمة ما بتغطية السكان الواقعين بداخله من حيث الحصول على الخدمة، والشكل النظري لها يكون على هيئة دائرة مركزها الخدمة ونصف قطرها يعبر عن نطاق الخدمة.
- **تجارة الجملة:** توجد على مستوى المدن حيث تقوم تلك المدن بتوفير ذلك النوع من النشاط للمدن الأصغر، والتجمعات السكنية الأخرى، التي تقع في نطاقها، وترتبط تجارة الجملة بالمركز التجاري والاقتصادي للمدينة وخصوصاً بمركزها القديم إن وجد، وقد ترتبط مواقعها بمناطق الصناعات الخفيفة من المدينة.
- **تجارة نصف الجملة:** توجد على مستوى القاعدة العريضة من المدن وبعض القرى المركزية، وتوجد في موقع متخصص في المدينة. وتحتاج تجارة نصف الجملة إلى مسطحات كمخازن ومستودعات، ويفضل أن تكون قريبة من موقع النشاط.
- **النطاق العمراني:** هو الحيز المكاني الذي يمكن أن يستوعب النمو السكاني والعمراني المستقبلي المتوقع –أو المخطط له– في فترة زمنية محددة، (20 سنة على سبيل المثال) وراعى في تحديده أن يستوعب كافة التجمعات السكنية القائمة، وجميع مخططات تقسيم الأراضي المعتمدة، والخدمات التابعة المرتكز عليها، مع الأخذ في الإعتبار ضرورة مراجعة وتحديث هذا النطاق كل خمس سنوات، في ضوء اتجاهات التطور العمراني ومستجداته. [1]
- **تصنيف السلع التجارية:** من الضروري التعرف على أنواع السلع التي يتم تداولها في الأسواق والتي يتم تصنيف الأسواق على أساسها، من حيث نوع التجارة والسلع المتداولة، وتنقسم السلع التجارية إلى قسمين:
  - **السلع الغذائية والمواد المنزلية:** تنقسم إلى مواد غذائية مثل (اللحوم–الأسماك–الطيور–الخضر–الفواكه–الزيوت..) ومختلف المواد الاستهلاكية منزلية مثل (مواد الوقود والإضاءة–مواد النظافة..إلخ)
  - **السلع المعمرة:** وتشمل الملابس والأقمشة والأثاث والآلات والأجهزة...إلخ

[1] دليل تخطيط الأسواق. وزارة الشؤون البلدية والقروية الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة1، 1426هـ، ص3 ص6.

أولا: خصائص ممارسة الأنشطة التجارية في الأسواق الشعبية:

وفقا لمنظمة العمل الدولية OMT، تتمثل الخصائص الرئيسية لهذا النوع من الأنشطة وغالب الأنشطة غير الرسمية فيما يلي:[1]

- **الدخل المنخفض:** بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لا تفرض عليها ضرائب
- **عدم توفر الأمان الوظيفي:** احتمال التعرض للطرد في أي وقت؛ **ت.** التمييز: وذلك بين مختلف فئات الأطفال والنساء والشباب.
- **طول ساعات العمل:** وذلك بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأنشطة ذات كثافة في اليد العاملة؛ **انخفاض مستوى التدريب:** حيث يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك.
- **قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه:** فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي، ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.
- **انعدام السلامة المهنية:** بسبب تردي ظروف وشروط العمل.
- **انعدام أو قلة التمثيل العمالي** (النقابات العمالية).

هذا وتتميز النشاطات غير الرسمية للأسواق عن النشاطات الرسمية المهيكلة أو الرسمية بغياب الالتزام بمختلف الإجراءات القانونية المنظمة للعمل، ومحدودية رؤوس الأموال المستثمرة فيه، مع استخدام مستوى منخفض من المهارات والتكنولوجيا، مما يجعله سوقا تنافسيا يغيب فيه عنصر الاحتكار بين مختلف المتعاملين.[2]

[1] حمودة رشيدة، (2012/2011)،إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص: 17.

[2] بن عزوز محمد، دحماني يونس،القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصادي القانوني: حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد: 8، العدد: 1، جامعة البليدة2، دون سنة، ص: 388.متاح على الرابط:
Avaible at [7.12.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21713>

ثانيا: <u>التشكيل العمراني للأسواق الشعبية</u>: تتمحور الأسواق الشعبية مجملا على ثلاث أنماط أساسية من التشكيل أو التخطيط كما سنوضح:

شكل رقم01: أنواع الأسواق الشعبية حسب تشكيلها العمراني.

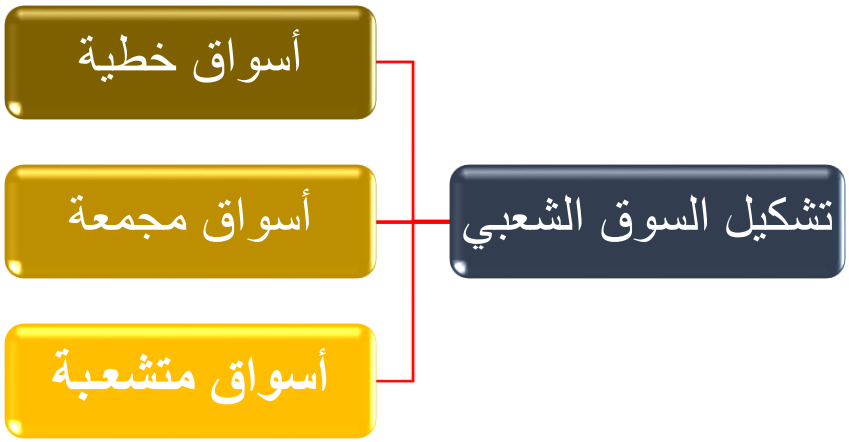

المصدر: دليل تخطيط الأسواق. مرجع سابق، ص9.

أ- **الأسواق الخطية:** وهي نوعان:

- شارع تجاري يسمح بمرور السيارات، وهذا النمط لا يتوفر به حركة آمنة للمشاة نظرا لإختلاطها بحركة السيارات كما هو موضح في **الشكل رقم02**.

شكل رقم02: من أشكال الأسواق الشعبية الخطية (شارع تجاري خطي للمشاة فقط).

المصدر: دليل تخطيط الأسواق. مرجع سابق، ص9.

- شارع تجاري للمشاة فقط، في هذه الحالة يكون الشارع كله مسقوفا، أو جزء منه مسقوف والباقي مكشوف، وهذا أفضل من حيث توفير الأمان لحركة المشاة، وكذلك تنشيط الحركة التجارية.[1] (انظر شكل رقم 03)

شكل رقم 03: من أشكال الأسواق الشعبية الخطية (شارع تجاري خطي للمشاة فقط).

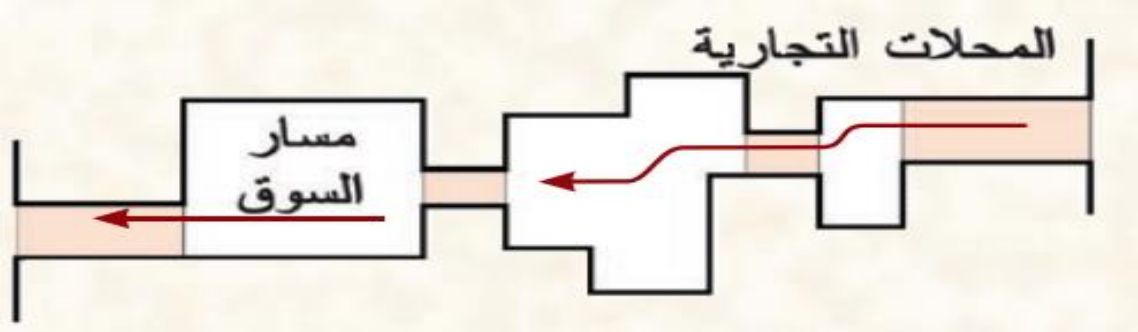

المصدر: دليل تخطيط الأسواق. مرجع سابق، ص9.

ب- الأسواق المجمعة: عبارة عن تجمع للسوق التجاري حول فراغ عمراني كما هو موضح في الشكل رقم..، تتم فيه عملية البيع والشراء بداخل السوق، مما يوفر حركة آمنة للمشاة بدال السوق، وكذلك سهولة عملية البيع والشراء. **(انظر الشكل رقم 04)**

شكل رقم04: من أشكال الأسواق الشعبية المجمعة

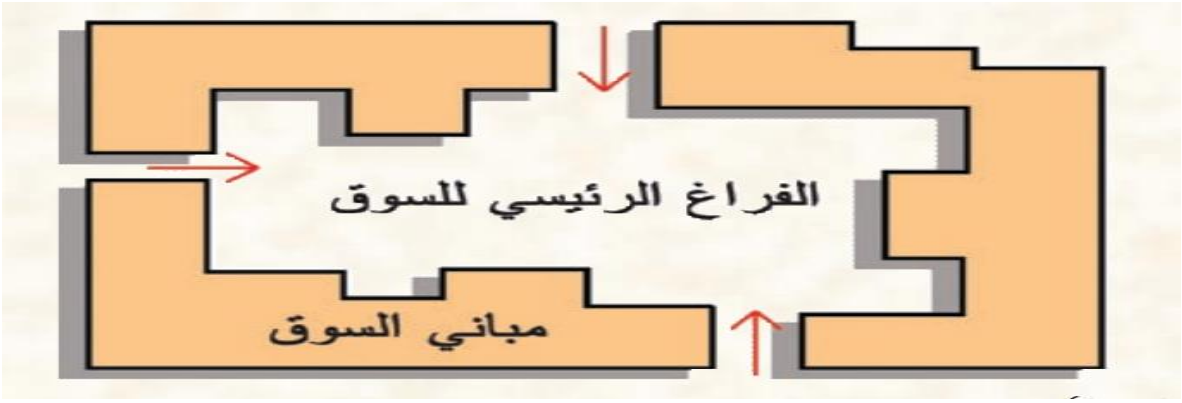

المصدر: دليل تخطيط الأسواق. مرجع سابق، ص10.

[1] دليل تخطيط الأسواق. مرجع سابق، ص9.

جـ- الأسواق المتشعبة: الفكرة التخطيطية للأسوق المتشعبة هي توافر عدة شوارع خطية فرعية تلتقي في مركز عمراني واحد.

شكل رقم05: من أشكال الأسواق شعبية المتشعبة

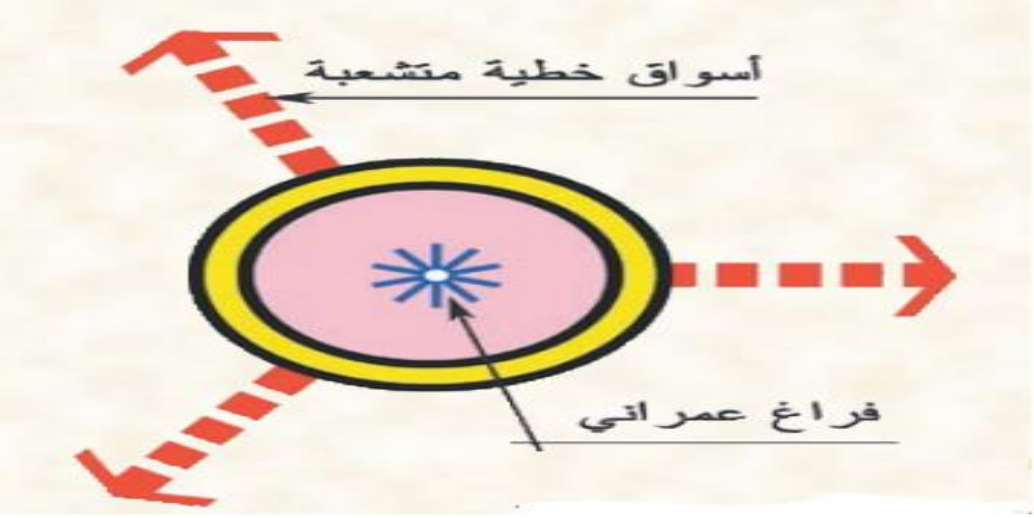

المصدر: دليل تخطيط الأسواق. مرجع سابق، ص9.

ثالثا: مشكلات الأسواق الشعبية:

- ←وجود بعض الاستعمالات المجاورة للسوق وغير الملائمة لنشاط السوق، مثل: الورش الصناعية أو محطات معالجة مياه الصرف الصحي أو مناطق تجميع القمامة ... إلخ) مما يؤثر على السوق سلبيا من الناحية البيئية.
- ← ضعف ارتباط موقع السوق بشبكة الطرق الرئيسية مما يزيد من صعوبة الوصول للسوق.
- ← تواجد السوق بداخل الكتلة العمرانية القديمة بدون تطوير لها يزيد من مشاكل تلك المنطقة (مشاكل مرورية وازدحام للسيارات صعوبة التخديم على السوق صعوبة وصول سيارات الإسعاف والحماية المدنية والأمن في حالة الطوارئ ... إلخ)

← عدم وجود أماكن انتظار سيارات للمترددين على السوق (الجمهور) أو أماكن انتظار سيارات النقل الخاصة بالبضائع

← نقص الخدمات بالسوق (دورات المياه – مناطق مظلله – مسجد..إلخ)

← عدم توفر الخدمات الأمنية والإدارية (شبكة إطفاء الحريق – مبنى إدارة السوق تابع للبلدية أو الأمانة ... إلخ)، بالاضافة إلى عدم وجود مداخل ومخارج للسوق مع وجود سور في حالة الأسواق التي تسمح مواقعها بذلك.[1]

← ضعف الرقابة الصحية على السلع بداخل السوق، وخصوصاً السلع الغذائية، حيث يجب أن يكون هناك مكتب تابع للبلدية يقوم بهذا الدور حفاظا على الصحة العامة.

← عدم وجود أقسام متخصصة للسلع بداخل السوق في حالة الأسواق التي يكون بها أكثر من سلعة تجارية مما يسبب صعوبة الشراء للمترددين على السوق.

← عدم تناسب المساحة المخصصة للمحلات التجارية، أو المساحة المخصصة للعرض مع السلع المعروضة، مما يؤدي إلى امتداد مساحة عرض السلع للمسارات الخارجية واعاقة الحركة داخل السوق.

← الأرضيات الترابية غير المعبدة بداخل السوق تعوق من حركة المشاة فضلا عما تسببه من أضرار صحية وبيئية.

← عدم الأخذ في الاعتبار تخصيص مساحات مخصصة للتخزين عدم سواء بداخل المحلات التجارية أو أماكن خاصة بذلك.

← الفصل بين المداخل الخاصة بالمترددين (الجمهور) ومداخل عدم سيارات النقل الخاصة بالبضائع.[2]

[1] دليل تخطيط الأسواق. مرجع سابق، ص10.
[2] دليل تخطيط الأسواق. مرجع سابق، ص11.

رابعا: أهم أسباب تنامي الأسواق الشعبية:

إن الأسواق الشعبية جزء هام من تركيبة النسيج الحضري العربي عامة والجزائري على وجه الخصوص، وهذا لم يكن وليد الصدفة والحدس بل هو تراكم عدة عوامل تدريجيا ولنا أن نذكر منها:

- تراجع دور الدولة على أداء مهامها، وانتشار ظواهر الفساد الإداري كالرشوة والبيروقراطية، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة، كل ذلك يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من الأنشطة غير المضمونة.
- تأثيرات ظاه
- رة العولمة الاقتصادية على نوعية الأنشطة الممارسة، إذ نجد بعض المؤسسات تستقطب اليد العاملة الرخيصة وتوظفها بطرق غير قانونية وتستغلها في ظروف غير أخلاقية وبالتالي تستمر هذه اليد في التوجه نحو العمل الذي تتقنه حيث أنها تكيفت معه منذ الصغر ولم تعد قابلة للتدريب والتطوير.
- عدم مقدرة الدولة على إجبار كافة أفراد المجتمع على احترام قوانينها.
- زيادة حدة البطالة بسبب تعلم المرأة، إذ أصبحت اليوم تتقلد مناصب نوعية كانت سابقا حكرا على الرجال فقط.
- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، بالإضافة إلى الخوصصة والأزمات المالية والاقتصادية.
- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم المتزايدة، مما يدفعهم للجوء إلى العمل في الأنشطة غير الرسمية بهدف زيادة وتنويع مصادر الدخل لديهم.
- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الشكل من الأنشطة الموازية، بسبب عدم قدرتها في تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع.

إضافة إلى المسببات السابقة، توجد دواعي وأسباب أخرى تتمثل في القوانين واللوائح والتشريعات المشددة خاصة في حركة البضائع والعملات الأجنبية، والحضر نتيجة ممارسة بعض الأنشطة السرية الممنوعة

كتجارة الممنوعات،[1] بالإضافة إلى زيادة العبء الضريبي وارتفاع الرسوم، سوء التسيير الإداري والمالي، واستفحال ظاهرة البطالة وتنامي البيروقراطية وانخفاض مستويات الدخل.[2]

خامسا: <u>آثار وانعكاسات نشاط الأسواق الشعبية</u>: للأسواق الشعبية عدة آثار إيجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

الآثار الإيجابية: إن لهذا النوع من الأنشطة جملة من الفوائد تتمثل في:[3]

- يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.
- يساهم في تأمين الإكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات فهو يعزز الإنتماء للإبتكار وخدمة الأرض والإعتماد على النفس.
- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية.
- إن انخفاض تكلفة فرصة العمل في الأسواق الشعبية والقطاع غير الرسمي عامة قد تساهم في خلق فرص عمل كثيرة مولدة لفرص عمل أخرى، وبالتالي زيادة دخل الفرد.

الآثار السلبية: بالرغم من الآثار الإيجابية لهذا النشاط، إلا أن له أيضا بعض النتائج والانعكاسات السلبية نذكرها فيما يلي:

- إن الإنتاج في منطقة ما أو في قطاع معين يحتوي على عدد معين من أنشطة القطاع غير الرسمي الذي ينتج منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية والمضرة بالمستهلك، يؤدي

[1] مطهري كمال، بوثلجة عبد الناصر،(ديسمبر 2016)، رهان الانتقال من الاقتصادالغير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي: تجارب دولية ومحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد: 6، العدد: 6، ص :78. متاح على الرابط:
Avaible at [5.12.2018] , URL: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30854>

[2] بودلال علي، (2013)، انعكاسات الاقتصاد الخفيعلى الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد: 18، جامعة غرداية، ص68.

[3] حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 18. متاح على الرابط:
Avaible at [3.12.2018] , URL: <https://www.mafhoum.com/syr/articles_07/suleiman.pdf>

إلى تقليل فرص النفاذ لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية، وبالتالي التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات.

- تعد قبلة للسلع المغشوشة والمعروضة في ظروف غير صحية أي أنها لا تتلاءم وحقوق المستهلك فهي لا تخضع للرقابة والسلطات الضبطية التي تمنع التجاوز والغش.
- تساهم الأسواق الشعبية في تشويه المجال الحضري للمدينة حيث تعد مركزا للقاذورات ومخلفات السلع والأكياس البلاستيكية وهذا راجع لطبيعة تنظيمها غير المخططة والعشوائية.
- يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المؤسسات في القطاع الرسمي، حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية.
- قد يؤدي تصدير منتوجات ما إلى الأسواق الخارجية لها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات الأنشطة العشوائية إلى الإضرار بصادرات القطاع الرسمي مثل حادثة استرجاع طن تالفة من التمور نتيجة سوء التعليب وليس ردائة النوعية، وهذا ما من شأنه أن يضر بسمعة القطاع الصناعي للدولة ككل ولا ينظر له كخسارة للخواص فقط.
- قد تلجأ بعض المؤسسات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من الباعة المتجولين والأسواق الشعبية لتقليل التكلفة، مما قد يضر بالمنتج النهائي للمؤسسات والمصانع الرسمية.[1]

بالإضافة إلى الآثار السلبية السابقة، توجد آثار أخرى تؤثر على بناء النمو السليم للمدينة والبلاد بصفة عامة نتيجة غياب إحصائيات حول أنشطة وحجم هذا النشاط غير الرسمي، وعجز الميزانية العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، وعدم فعالية السياسة النقدية نتيجة غياب حركة الأموال غير الرسمية المتداولة في قنوات الاقتصاد الرسمي،[2] حيث يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة الأكثر استقطابا للأنشطة غير الرسمية في الجزائر.[3]

[1] الأسرج حسين عبد المطلب، (0102)، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، ص: 7. متاح على الرابط <https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID1821227_code396673.pdf>

[2] قوري يحي عبد الله،(2018)، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (2016-1970)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد: 1، العدد: 8، جامعة بومرداس، ص40.

[3] بودلال علي. مرجع سابق، ص71.

كما يتعارض نشاط الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي في عدد من المجالات الحيوية، أهمها انعدام النظم الحكومية نسبيا، ويؤدي ذلك إلى وجود العديد من أوجه انعدام الأمان، والافتقار إلى المساومة الجماعية والحماية من أشكال التمييز، فكثيرا ما يخضع العمال غير النظاميين لتنظيم أوقات العمل بصورة متقلبة وغير آمنة والعمل لساعات طويلة، ويعمل الكثير منهم في مجال العمل بالقطعة، مما يشجع على عادات عمل غير مأمونة ويحوّل عبئ المسؤولية عن حماية الصحة المهنية من أصحاب العمل إلى العمال، وبالرغم من وجود بعض الأجور المرتفعة نسبيا في الاقتصاد غير الرسمي في الأسواق الشعبية والتجارة القارة (التجارة المتجولة أو المتنقلة)، فإن الأغلبية الساحقة من العمال غير النظاميين ينتمون إلى فئات مهمشة ويعملون دون تدريب مناسب، ودون احتياطات تكنولوجية وصحية، وفي مقابل أجر زهيد غير مضمون.[1]

II. الأسواق العشوائية بالجزائر بين قرارات الإزالة و واقع الحال:

تعرف عدة مدن جزائرية معارك كر وفر بين قوات الأمن المختلفة، وباعة الشوارع الرافضين الامتثال لقرار إزالة الأسواق العشوائية، ويطالب هؤلاء من الدولة تقديم الحلول قبل محاربة التجارة التي يسترزق منها مئات الآلاف من أفراد الشعب.

فجاء قرار وزارتي التجارة والداخلية الجزائرية بإزالة جميع "الأسواق الفوضوية" (الأسواق العشوائية) في كل مدن الجمهورية باعة الشوارع من الشباب العاطل عن العمل والذين كانوا يستعدون لفترة الدخول المدرسي، التي تزدهر فيها تجارتهم بشكل واسع. واعتبر الباعة القرار "خراب بيوت"، في ظل عجز الحكومة توفير بدائل للحد من نسب البطالة. ودخل عدد من "تجار الأرصفة" في مواجهات مع قوات الأمن المكلفة بتنفيذ القرار أسفرت عن جرحى في عدد من الولايات الجزائرية، فيما أختار آخرون طريق التفاوض مع السلطات المحلية لمنحهم فرصة لمدة شهرين يتخلصون فيها من سلعهم المكدسة، حيث

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ص6-7. متاح على الرابط:
https://www.ohchr.org/ar/Issues/Health/Pages/SRRightHealthIndex.aspx

يقول فريد الذي كان يبيع ألعاب الأطفال بأرصفة حي بلكور العتيق: "طالبنا من رئيس البلدية تأجيل تنفيذ القرار إلى غاية تصريف السلع التي بحوزتنا، لكنه رفض، متحججاً بأن القرار جاء "من الفوق"، نحن في ورطة.

وبررت وزارة التجارة قرار منع الأسواق العشوائية في مختلف الأماكن العمومية بما فيها الطرق المؤدية إلى الأسواق اليومية والشوارع الرئيسية ومحطات النقل العمومي للمسافرين "للحد من ظاهرة التجارة الموازية بشتى أشكالها وتنظيم نشاط التجار القانونيين من أصحاب المحلات بمنعهم هم كذلك من احتكار الأرصفة المقابلة لهم"، كما يهدف الإجراء إلى "إزالة المظاهر السلبية بكل أنواعها سواء فيما تعلق بعرقلة حركة المرور أو الرمي العشوائي للنفايات وغيرها من السلبيات المتعلقة بتشويه المنظر الجمالي للمنطقة أو ما يمس بصحة المستهلك وأمنه.

أولا: واقع الأسواق العشوائية في الوسط الحضري الجزائري:

أعاد شهر رمضان الكريم بعث ظاهرة انتشار الأسواق العشوائية والباعة المتجولين بكثرة، التي يستغلها الشباب من أجل كسب بعض المال، وسط ارتياح المواطنين في ظل الأسعار المقبولة التي تباع بها الخضر والفواكه مقارنة بتلك المعروضة عبر الأسواق المرخصة والمحلات.

وتأتي الظاهرة في وقت تشهد فيه البلاد حجراً صحياً أغلق العديد من الأنشطة التجارية، ما جعل التجارة العشوائية ملاذ الجزائريين لملء "قفة رمضان، حوّل هؤلاء التجار الشوارع إلى أسواق في الهواء الطلق واستحوذوا على كل الأرصفة بشكل قسّم الجزائريين بين مؤيد لهذه الأسواق بالنظر للأسعار الرخيصة، وبين معارض بالنظر لما تخلفه من أضرار على المشهد العام، وسط مخاوف من مساعدتها على تفشي وباء كورونا.

من جانبهم يقول التجار المتجولون بهذه الأسواق العشوائية إن البطالة وظروف المعيشة دفعتهم إلى المخاطرة بصحتهم أولاً، وبأموالهم ثانياً، لشراء سلع من خضر وفواكه ومواد غذائية، وعرضها في نقاط بيع عشوائية، مضيفين أنهم لا يثقلون كاهل المواطنين باحتساب نسب أرباح كبيرة، حسب رأي التجار

الفوضويين أنهم وضعوا عدة طلبات عمل في وكالات التشغيل ولم يتلقوا أي رد لعدة مرات مع البلدية من أجل الاستحواذ على محلات في الأسواق التجارية إلا أن المحسوبية وقفت بينهم وبين ذلك، كما يرى هؤلاء التجار أن شهر رمضان هو فرصة له من أجل كسب بعض المال، حيث اقترض بعض المال من أجل شراء الفواكه وعرضها في حيّه في سوق فوضوية موسمية تقام كل شهر رمضان، ونحاول حماية أنفسنا قدر المستطاع من الإصابة بالفيروس.

من جانبهم يقول الباعة المتجولون غير المرخصين أنهم تعودوا كل سنة خلال شهر رمضان على نصب "طاولته" أسفل العمارة التي يسكن فيها يبيع فيها الخضر والفواكه وأحياناً الأواني المنزلية حسب رأس المال الذي يحوزون عليه، وهو نفس الشيء الذي يقوم به أغلبية شباب الأحياء من العاطلين عن العمل" مع العلم أنهم يجنون أرباحاً قليلة أحياناً لا تتعدى الدنانير الخمسة في الكيلوغرام الواحد".

واللافت أن هذه الأسواق الفوضوية أنها تشهد تهافتاً كبيراً من طرف المواطنين، رغم بلوغ حالات الإصابة بالفيروس التاجي آلاف الإصابات ومئات الوفيات، ولم يقتصر الأمر على الفقراء وأصحاب الدخل المتوسط بل حتى إن ميسوري الحال يفضلون شراء ما يحتاجون إليه من هذه الأسواق، وهو الملاحظ من نوعية السيارات والمركبات المركونة أمام هذه الأسواق.

يفضل المواطنون شراء ما يحتاج إليه من هذه الأسواق بالنظر لقربها من مسكنهم من جهة ومن أجل الأسعار المقبولة التي تعرض مقارنة بالأسعار في الأسواق التجارية المرخصة، حيث يكون للتجار مصاريف يدفعونها ويضطرون إلى تعويضها برفع الأسعار، كما أن اقتناء السلع والخدمات من الباعة المتجولين يومياً من الأسواق العشوائية المنتشرة عبر الأحياء بالنظر لسهولة وسرعة الوصول إليها بالإضافة إلى الأسعار المنخفضة حيث توفر قرابة 200 دينار في كل مرة تشتري منها من الأسواق الفوضوية مقارنة بالأسواق النظامية.[1]

وكانت الحكومة قد رخصت لـ 23 نشاطاً تجارياً، جلها متعلقة ببيع المواد واسعة الاستهلاك، الغذائية والصيدلانية والبناء والنِجارة، بالإضافة لخدمات الحلاقة والخياطة، إلا أنها سرعان ما تراجعت خطوة إلى

[1] حمزة كحال. مقال لقناة العربي الجديد: تجارة الأرصفة ملاذ الجزائريين: كورونا ورمضان ينعشان الأسواق العشوائية، الجزائر، 15ماي 2020، alaraby.co.uk.

الوراء، وأعادت حظر 8 أنشطة تجارية، بسبب التجاوزات التي تسبب فيها التجار والزبائن من خلال عدم الالتزام بإجراءات الوقاية من "فيروس كورونا".

وبات الإقبال الكبير على هذه الأسواق العشوائية، يزعج التجار الذين يرون فيها تجاوزاً صارخاً على حقوقهم وتقصيراً من الجهات الرسمية التي يدفعون إليها مصاريف الإيجار والضرائب، والتي فضلت حرمانهم من العمل وترك التجار المتجولين يبيعون دون رخص.

قال رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين الجزائريين، الحاج الطاهر بولنوار، إن "عدد نقاط البيع العشوائية ارتفع من 2000 نقطة بيع فوضوية السنة الماضية على مستوى التراب الوطني إلى قرابة 2600 نقطة هذه السنة، ويتزايد نشاطها خلال شهر رمضان".

كما أضاف نفس المتحدث أن "غلق بعض المساحات التجارية بسبب تفشي الوباء جعل بعض التجار يخرجون إلى الشارع لكسب قوت يومهم".

ولفت رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين إلى أن "التجارة الموازية أضحت تشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد الوطني وتسبب خسارة للخزينة العمومية تفوق 250 مليون دولار سنوياً، كما أن السوق الموازية أصبحت وسيلة لتسويق نحو 80 بالمائة من المواد المقلدة والمنتهية الصلاحية والسلع المهربة سواء في رمضان أو غيره من الشهور وأصبحت عقبة أمام مشاريع الاستثمار بانتشار المنافسة غير الشرعية التي تنفر المستثمرين المحليين والأجانب".

وكانت الحكومة قد أعلنت في العديد من المرات عزمها القضاء على الأسواق العشوائية، إلا أنها عجزت عن فعل ذلك بالرغم من صدور عدة قوانين ومراسيم وزارية تلزم رؤساء البلديات بالقضاء التلقائي على أي نقطة عشوائية لعرض السلع، ما جعلها في مواجهة انتقادات جمعيات التجار وحماية المستهلكين.

وفي خضم هذا الصراع بين تجار الأسواق العشوائية وبين الجهات الرسمية التي تسعى إلى القضاء عليها ولو باحتشام، دخلت المنظمات والجمعيات الممثلة للمستهلك المعادلة، بعدما دقت ناقوس الخطر من

تبعات الظروف التي تعرض فيها السلع للبيع والتي تراها خطراً على صحة الجزائريين في ظل تفشي كورونا.[1]

من جهة أخرى تقوم مصالح وزارتي الداخلية والتجارة بإجراء إخلاء الأرصفة ونقاط البيع العشوائية، إلا أنها تضطر مجبرة أمام رفض الشباب إخلاء الأرصفة تعليق القرار خوفا من رد الفعل وثورة الشارع، وتعيد فتح الباب أما التجار العشوائيين لممارسة نشاطهم دون حسيب أو رقيب. لكن الجهات الرسمية هذه المرة تبدو عازمة على تطبيق القرار وقامت بتجنيد كل الإمكانات للتحكم في الوضع الأمني والقضاء على الفوضى التي تتسبب فيها التجارة الموازية. وانتشرت وحدات الأمن بالزيين الرسمي والمدني في كل "الأسواق الموازية" وفي محيطها، وهي على استعداد لمواجهة أي حركة احتجاجية، كما حدث في حي عين البنيان وباش جراح وأم البواقي والمدية.

ثمّن الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين قرار الشروع في إزالة الأسواق العشوائية، مبينا أن المهمة لابد أن تكون موسعة وبإشراك كافة القطاعات للقضاء عليها بصفة نهائية. ويقدر الاتحاد خسارة "الربح الضائع" للخزينة العمومية بسبب الاقتصاد الموازي والسوق السوداء بأكثر من 400 مليار دينار سنويا، مشيرا إلى أنها غالبا ما تمثل فضاءً خصبا لتسويق أكثر من 80 بالمائة من المنتوجات المقلدة ومنتهية الصلاحية لعدم خضوعها للمراقبة والفحص من قبل الجهات المختصة، فضلا عن الترويج لمختلف أنواع السموم والمخدرات والعملة المزيفة.

ثانيا- نسبة الناشطين بالأسواق العشوائية في الجزائر:

في تقدير الناطق الرسمي لاتحاد التجار، الحاج الطاهر بولنوار، فإن عدد باعة الشوارع قد وصل مليون شخص، ومعنى ذلك أن ربع سكان الجزائر يعيشون من التجارة العشوائية. ويؤكد في هذا السياق د.عمار جلول المحلل الاقتصادي "أن تجار السوق الموازية يتحكمون في 40 في المائة من الكتلة النقدية المتداولة في البلاد، وهم يسيطرون على مجموعة من المنتجات الأساسية التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية تتمثل في اللحوم البيضاء والحمراء والخضر والفواكه إلى جانب الألبسة والأحذية."

[1] حمزة كحال. مرجع سابق.

ويرى بولنوار في حديثه أن هذا القرار "يعتبر المحك الحقيقي لقوة الدولة أو ضعفها في التعامل مع صحة وأمن المواطن". ولم يخف بولنوار تخوفه من تراجع الدولة عن القرار مع أول مواجهة بين باعة الشوارع والشرطة، وأن استغلال أزمة السكر والزيت للعودة لممارسة النشاط غير الشرعي لم يعد مقبول، وشدد الخبير الاقتصادي على أنه على الحكومة المضي في تنفيذ القرار وعدم التراجع كما حدث في قرارات سابقة تم اتخاذها مخافة احتقان الجبهة الاجتماعية واشتعالها."

ثالثا- مخاوف من تفجر الوضع الاجتماعي:

في جولة لبعض أحياء الوسط الحضري، وخاصة تلك المعروفة بأسواقها العشوائية ، يلفت انتباهنا الهدوء غير طبيعي وسهولة حركة المرور على غير العادة، بالإضافة إلى التواجد الأمني الكثيف عبر الطرق والأرصفة، الأمر الذي استحسنه السكان، كما نسمع العبارات المتكررة منالسكان بتقديم الشكاوى لسلطات البلاد، لكن ظلت سلطة باعة الشوارع ومن يقف ورائهم فوق سلطات البلاد والقانون، نتمنى أن نستمر في نعيم الأمن والهدوء بعد سنوات الفوضى والاعتداءات على بناتنا وأولادنا".[1]

وتحاول السلطات المحلية لامتصاص غضب الشباب من القرار البحث عن حلول لاستقطاب بعض باعة الشوارع في أطر قانونية ومحلات لائقة، حيث صرح وزير التجارة مصطفى بن بادة أن الحكومة قرّرت تخصيص فضاءات لهؤلاء التجّار مع إعفائهم من الضريبة لمدّة ثلاث سنوات، إلى جانب استبدال السجِّل التجاري ببطاقة نشاط. وأكد بن بادة على أن الجهات المحلية مطالبة بتوفير هذه الأماكن لإنجاح عملية "تطهير البلاد" من الأسواق العشوائية ومنع عودتها مرة أخرى تحت أي ظرف لحماية الاقتصاد الوطني والمساحات العمومية وحماية أمن وصحة المواطن.

ويرى أستاذ علم الاجتماع على شبيطة أن الطريقة التي تعالج بها الحكومة ملف الأسواق العشوائية لن تفرز نفعا، وسوف تفرخ ذات الأسواق أسواقا أخرى في الزمن القريب مع أول تراخي أمني أو موعد انتخابي، ويضيف شبيطة "إن الشباب الذي تعود خلال السنوات الماضية كسب قوته بعرق جبينه، سوف

[1] قناة DW عربية الإخبارية. الجزائر- باعة الشوارع يخيرون الحكومة بين فوضى السوق وفوضى الاحتجاجات، https://www.dw.com/ar

يتحول إلى قنبلة تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي ما لم يتم تحقيق الوعود التي أطلقت"، ويحذر الباحث من المتاجرة بمعاناة هؤلاء الشباب خلال المواعيد الانتخابية القادمة، فالجبهة الاجتماعية على فوهة بركان وأي خطأ مهما كان حجمه سوف يفجر الوضع الاجتماعي التي ثبت عجز كل الحكومات التعاطي معه بطريقة إيجابية[1]."

يرفض العديد من الباعة "الفوضويين" دعوات مسؤولي البلديات لإدماجهم في "مراكز تجارية" انجزت ضمن مشروع "100 محل لكل بلدية"، ويستمرون بممارسة تجارة البازار أمام أعين السلطات الوصية.

[1] قناة DW عربية الإخبارية، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

تعتبر الأسواق الشعبية جزءا لا يتجزء بالثقافة الجزائرية والبيئة الحضرية، مما دفع السلطات المعنية بالأمر للتعامل المتوازن والحذر معها فهيتساهم بشكل أو بآخر في احتواء الطبقة الفقيرة بتوفيرها لمصادر دخل متعددة، حيث حاولت مسايرة هذه السلوكات من خلال تنظيم مثل هذه الأسواق والمعروضات.

أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة لتنظيم الفضاءات والممارسات التجارية ، وكل هذا من اجل القضاء على الفضاءات والمعاملات التجارية الغير شرعية، فقام بسن عدة قوانين ومراسيم تنظيمية تهدف إلى تنظيم هذا النشاط أهمها وعلى وجه الخصوص المرسوم التنفيذي 111-12المتعلق بشروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض النشاطات،القانون 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية و القانون 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة عل ى الممارسات التجارية،حيث حاول المشرع الجزائري من خلال المرسوم 111-12السالف الذكر وضع شروط عامة و خاصة لإنشاء الفضاءات التجارية،كما وضع شروط وحدد قواعد لممارسة الأنشطة التجارية من خلال القانونين 04-08 و02-04 السالفا الذكر، ومن اجل التقيد بهذه الشروط والقواعد وعدم تجاوزها وضع أساليب وآليات قانونية لقمع الممارسات التجارية المخالفة لهذه الشروط والقواعد.

الباب الثاني:

الجانب التطبيقي

تمهيد:

تشهد مدينة بسكرة كغيرها من المدن نشاط التجارة الفوضوية والأسواق العشوائية كونها تتمتع بعدة عوامل ساعدت على ذلك فهي تتمتع بموقع استراتيجي هام جعلها همزة وصل بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب ما جعلها مقصد للكثير من الأفراد، مما أدي إلى تنشيط التجارة بنوعيها النظامية والفوضوية وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلة للمدينة (كمطلب أول)، كما سوف نحاول الاطلاع على واقع الأسواق العشوائية والتجارة الفوضوية (كمطلب ثاني).

أولا: مجالات الدراسة:

1- مجال الدراسة المكاني: بسكرة (Biskra)، هي مدينة وبلدية جزائرية وهي عاصمة ولاية بسكرة، تقع في الجهة الشمالية الشرقية من الجزائر تبعد عن عاصمة البلاد بـ400 كلم، تقع المدينة شرق خط غرينتش بين خطى الطول 5° و6° وشمال شرق بخط ما بين خطي العرض 34° و35° شمالا. وجغرافيا تقع في الشرق الجزائري فهي بمثابة همزة الوصل بين الشمال والجنوب حتى سميت بوابة الصحراء، وبسكرة عاصمة الولاية تقع إلى الشمال منها على مساحة تقدر بـ: 9925 كم^2، تحدها عدة بلديات:

- الحاجب غربا.
- بلدية أوماش جنوبا.
- بلدية سيدي عقبة من الجنوب الشرقي.
- بلدية شتمة من الشرق.
- بلدية الوطاية وبرانيس شمالا.

شكل 06: الموقع الجغرافي والإداري لولاية بسكرة

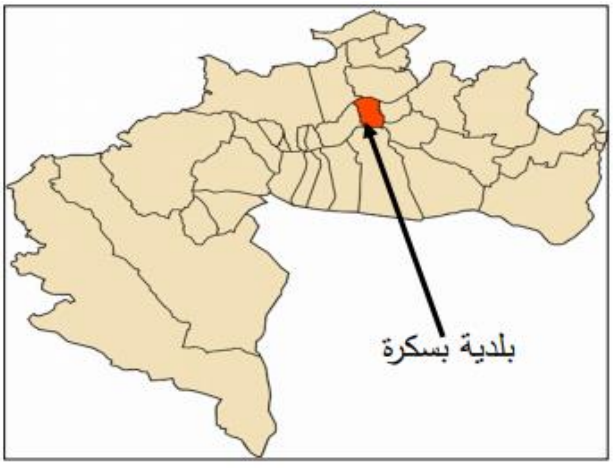

السكان: يعد النمو السكاني أحد العوامل التي تساعد في قياس درجة التحضر، حيث أن مدينة بسكرة شهدت نمو سكاني بعد انقضاء فترة الاستعمار ذلك نتيجة تحسن الأوضاع المعيشية والهجرة نحو المدينة، كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول 01: النمو السكاني لمدينة بسكرة

السنة	2008	2013	2017	2021
عدد السكان	202660	233890	256162	350754

قدر عدد سكان بلدية بسكرة سنة 2008 بـ 660 202 نسمة ليبلغ حسب آخر إحصاء لسنة2021 ، 350754 نسمة أي نسبة 28.11% من إجمالي سكان ولاية بسكرة الذي قدر بأكثر من مليون تسع مئة نسمة.

الشغل:

يلعب الشغل دور مهم في تحسين المستوى المعيشي للفرد ما يساهم في التنمية المحلية الشيء الذي دفع الدولة للاهتمام الكبير بهذا القطاع، حيث قدر عدد المناصب المنشأة خلال سنة2021 بـ21314 منصب على مستوى ولاية بسكرة في حين قدر عدد المناصب المنشاة حسب بعض القطاعات على مستوى بلدية بسكرة بـ3971 منصب ، موزعين حسب الجدول الأتي:

جدول07: توزيع مناصب الشغل حسب بعض القطاعات لبلدية بسكرة لسنة 2021.

قطاع النشاط	المناصب المنشأة خلال 2021	النسبة
جهاز المساعدة على الإدماج المهني	3109	%83
جهاز الإدماج للنشاط الاجتماعي (PAIS+PID)	0	0
فرع الوكالة و.د.ت.ش ANSEJ	87	%4.1
القرض المصغر MICRO-CREDIT	117	%7.65
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	140	%3.16
المستفيدين من جهاز الشبكة الاجتماعية LAIG	243	%4.1
مجموع المناصب لبلدية بسكرة	3971	%100
مجموع المناصب لولاية بسكرة	21314	\

المصدر: مديرية التشغيل بسكرة.

تنقسم مدينة بسكرة إلى قطاعات من حيث استقطابها للزبائن وأهميتها التجارية وحجم المنتوجات التي تتداولها، فارتأينا أن نسير وفق هذا التقسيم لتوضيح سير النشاطات التجارية للباعة المتجولين (تجارة غير قارة) موازات مع التجار النطاميين (تجارة قارة).

جدول08: توزع أهم القطاعات التجارية وقوة جذبها للمستهلكين والتجار.

رقم القطاع	اسم القطاع	التجارة غير الغذائية		التجارة الغذائية		قوة الجذب التجاري		النمط
		العدد	(%النسبة)	العدد	(%النسبة)			
05	حي البدر	216	83,72	42	16,28	5,14		مرتفع نسبيًا
02	ستار لمموك	1.258	82,87	260	17,13	4,84		
08	حي بن ميبدي	58	78,38	16	21,62	3,62		مرتفع
03	الضلعة	463	77,95	131	22,05	3,53		
04	حي الواد	249	76,85	75	23,15	3,32		
07	حي المجاهدين	235	76,05	74	23,95	3,17		
01	المركز الأوروبي	417	73,94	147	26,06	2,83		
09	المنطقة الغربية	213	71,96	83	28,04	2,56		متوسط
06	المدينة القديمة	420	70,94	172	29,06	2,44		
12	العالية الجنوبية	203	69,52	89	30,48	2,28		
11	العالية الشمالية	498	48,82	522	51,18	0,95		ضعيف
10	سيدي غزال	24	45,28	29	54,72	0,83		
	المدينة	4.254	72,18	1.640	27,82	2,59		

المصدر: مديرية التجارة لولاية بسكرة + تحقيق ميداني للطالب

ثانيا: تحليل ميدان الدراسة:

التمركز الأول: السوق المغطاة (سوق الدلالة)

جدول 09: خصائص التمركز التجاري العشوائي سوق الدلالة

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
سوق الدلالة	خضر وفواكه ألبسة جديدة ومستعملة أدوات منزلية جديدة ومستعملة حيوانات أليفة	كل أيام الأسبوع ويصل لأوج نشاطه صبيحة الجمعة	300 تاجر نظامي، ويقدر الباعة المتجولون ما بين 550 إلى 700 بائع متجول يأتون بشكل دوري إلأى السوق	بين 1700 إلى 2000 زائر يومياً	حالة البنايات سيئة للغاية تكاد تتهاوى، كثرة الأوساخ التي ترمى بشكل عشوائي، تشكل البرك المائية مع أول تساقط، ضيق الأروقة وحيازة المساحات عادة من طرف عصابات صغيرة، انتشار عصابات مواقف السيارات

شكل07: موقع ومساحة سوق الدلالة

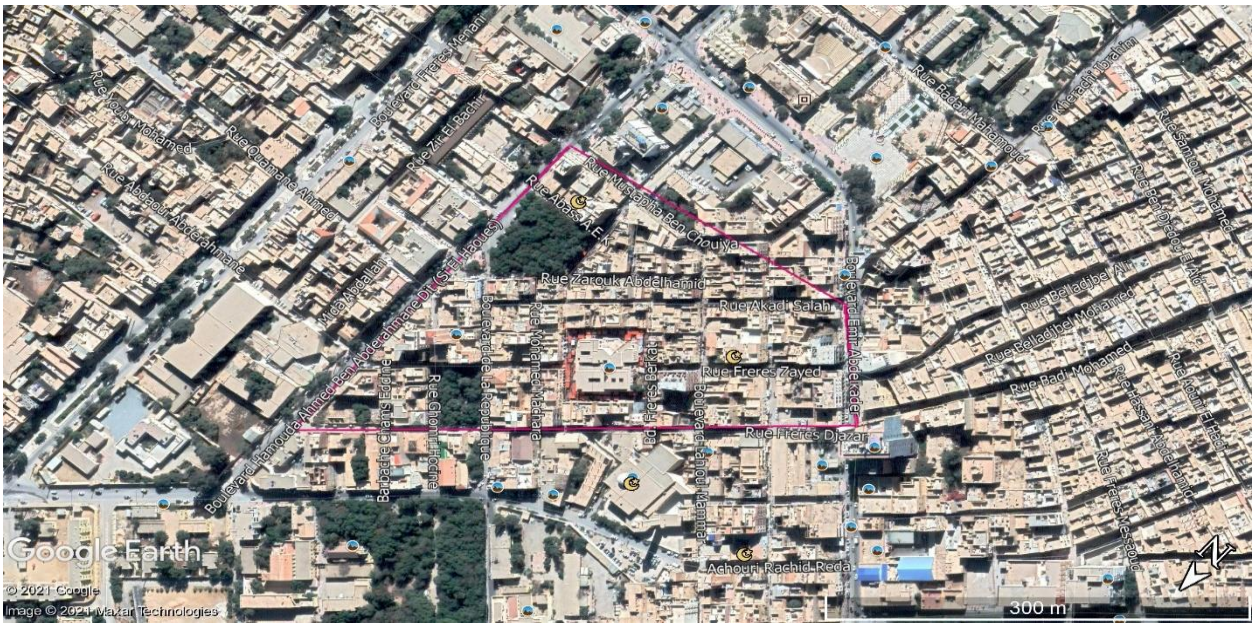

تعتبر السوق المغطاة marché couvert كما يسميها سكان المدينة سوق الدلالة (أي سوق الأثمان البخسة والأدوات المستعملة) التمركز الأعلى من حيث جذب الباعة المتجولين بنشاطه اليومي غير المنقطع، ويؤثر هذا الفائض من التجار المتجولين على الوجه الحضري لمدينة بسكرة خاصة وأن مجال تمركزه قديم الطراز يتميز بضيق الشوارع والأروقة وتهاوي بناياته، فالمميز في هذا النوع من أماكن العرض أنه يتصل بعدة مناطق ومصالح مهمة في المدينة الإدارية منها والمعالم التاريخية ومنها:

- حديقة 5 جويلة (جنان البايلك الذي شيد منذ الحقبة الاستعمارية وهو مقصد لكل الزائرين).
- مجمع لأهم الإدارات القديمة والبنوك للمدينة (بنك الفلاحة، البلدية المركزية القديمة أو "بلدية الصيودة"، خزينة البلدية، البنك الجزائري، مقر الدائرة القديم، مقر إذاعة الزيبان، مقر الشرطة المركزي، البريد المركزي، دار الثقافة أحمد رضا حوحو، ساحة أول ماي، مديرية الفلاحة الولائية، تمركز لأشهر الفنادق بالولاية..).
- مقهى النجمة وساحته المعروفة ببيع وشراء السيارات المستعملة.
- أقدم المقاهي ومطاعم الوجبات التقليدية.

كل هذا يجعل كل شيء يباع ويشترى تقريبا حتى تداول العملة في السوق السوداء بالإضافة إلى محلات صناعة الأشياء التقليدية والتذكارية، وهذا ما جعل من السوق يعتبر التمركز الأول الأكثر تشويها للمحيط العمراني والحضري، حيث يعد الدخول بالسيارة للتسوق من المحلات التجارية للجملة هناك أمر شبه مستحيل خاصة في الفترات الصباحية، بالإضافة إلى كمية النفايات العضوية التي يتم تجميعها داخل السوق، كما يجد الذكر أن السوق بعد كارثة احتراقها سنة 1969 تم اعادة تصميمها من طابقين.

حيث أكد السكان الكبار في السن أن التصميم الأول كان مناسب للتسوق والتزود من الخضر والفواكه والتي تعتبر ثقيلة الوز كما كان منبسطا بشكل مربع ومقسما حسب نوع السلع مع اتساع المداخل والمخارج فلا يكلف الجهد والوقت ويترك المكان لباقي الزوار ويسمح حتى بدخول مركباتهم، أما الآن فأصبح محتما عليهم ركنها بعيدا جدا إذا أرادوا الدخول، كما أنه دفع التجار للعرض العشوائي على الطريق مع عدم تناسق المعروضات.

التمركز الثاني: أروقة مصطفى بن رمضان (زقاق بن رمضان)

جدول 10: خصائص التمركز التجاري العشوائي زقاق بن رمضان

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار المتجولين	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
أروقة مصطفى بن رمضان	بيع الألبسة– الخضر والفواكه– مجوهرات– أواني منزلية– أثاث مستعمل	كل أيام الأسبوع ما عدى الجمعة	يقدر بحوالي 250 إلى 300 بائع متجول و450 تاجر نظامي	أكثر من 1000 يوميا	معظم الأنشطة غير قانونية، لا تخضع للراقبة، أروقة ضيقة تكاد لا تتسع حتى للراجلين من 08 صباحا وحتى 18 مساءً، حيازة مساحات البيع مهما كان حجمها من قبل مجموعات معروفة لاتسمح بالمنافسة داخل الأروقة رغما أنها تنشط بشكل غير قانوني، نظافة الأروقة نسبيا مع توفر الإنارة، انتشار عصابات مواقف السيارات

شكل08: موقع ومساحة أروقة بن رمضان

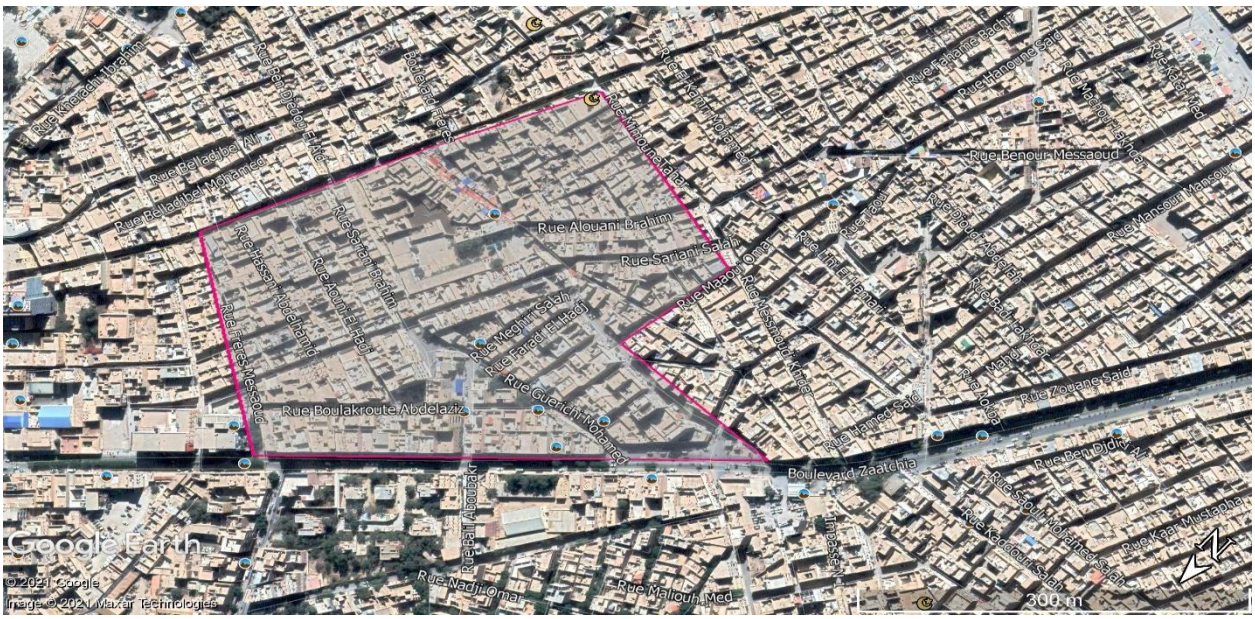

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سوق مصطفى بن رمضان يستمد أهميته التجارية كمركز لاستقطاب الباعة المتجولين والمقدر بحوالي 300 بائع وسط المدينة، وهو ما منح السوق شكله الشطرنجي الذي يتخلل المحلات التجارية ويشوه المحيط الحضري، متسببا بذلك في تشكل الزحام اليومي لحركة المرور والراجلين، بالإضافة إلى التشوه المجالي، ومن جهة أرى فالسوق يتوسطه تقريبا طاولات بيع الخضر والفواكه والمعروضة بشكل عشوائي ومعرضة للقمامة التي ترمى بجانبه من جهة لحركة الراجلين والأتربة المتصاعدة من جهة أخرى.

التمركز الثالث: أروقة البخاري (البخاري)

جدول 11: خصائص التمركز التجاري العشوائي أروقة البخاري

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
أروقة البخاري (حي البخاري)	ملابسة وأحذية، أفرشة، أدوات منزلية	كل أيام الأسبوع يصل لأدنى نشاط يوم الجمعة ويرتفع لأعلى نشاط يوم السبت	يقدر بأكثر من 300 بائع متجول يتداولون على عرض السلع وحوالي 360 تاجر نظامي	يصل يوم السبت إلى 2500 زائر	مداخل شبه مغلقة، رمي العشوائي للنفايات، غياب الرقابة على المنتجات، غياب الأمن والحماية للزوار، انتشار عصابات مواقف السيارات

شكل 09: موقع ومساحة أروقة البخاري

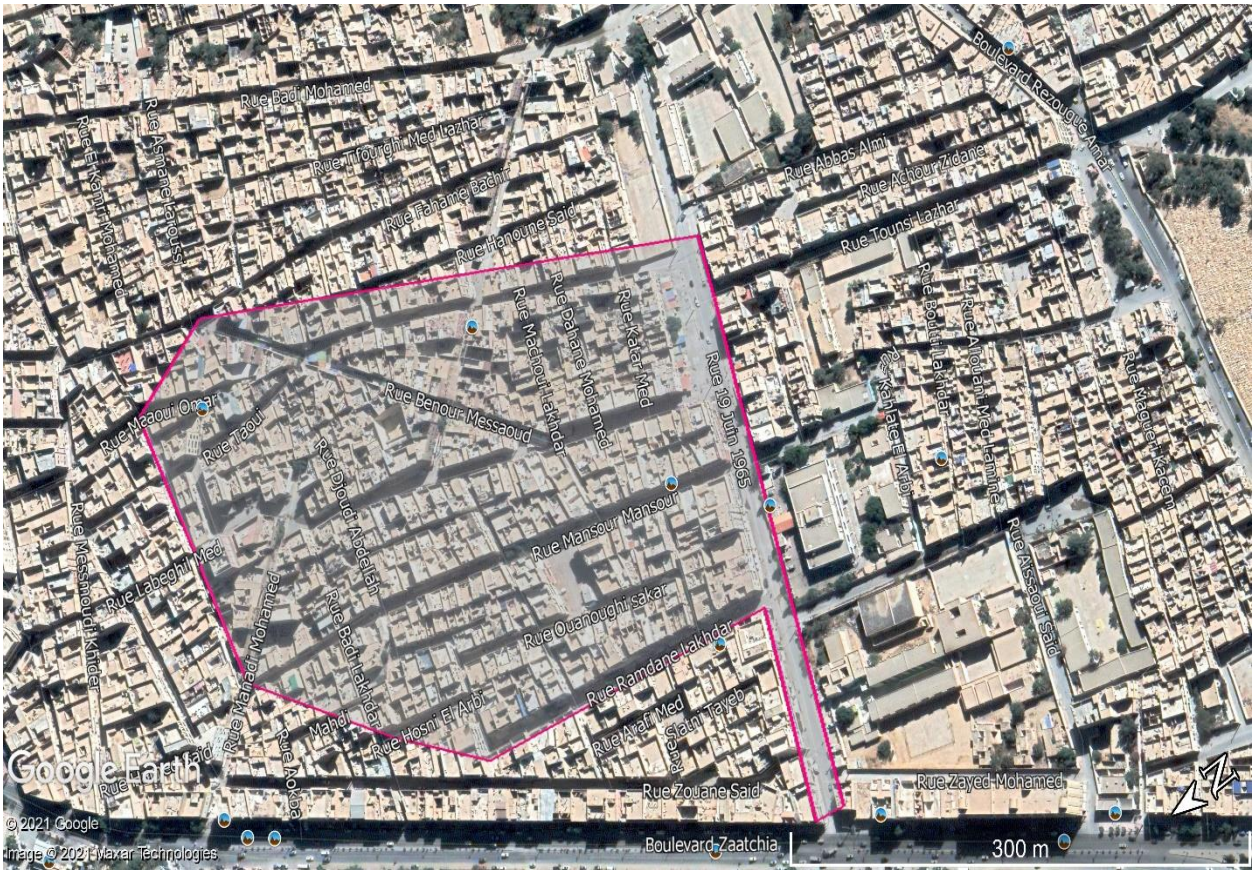

يعتبر هذا التجمع سوق مخصص للتسوق الوردي (النسائي) بالدرجة الأولى، يقع وسط المنطقة السكنية بحي البخاري مما يجعل من أصحاب هذا الحي القديم هم من يحتكرون التجارة فيه مع باقي رفقائهم وأصدقائهم، وما يميز هذا السوق عن التجمعين السابقين بوسط المدينة أنه يكتسب أهميته من اتساع طريق رئيسي بقلب الوسط الحضري "شارع البخاري" وهو ما لاحظنا أنه يتم اغلاق 80% منه بسبب الطاولات المراصة أولا وبسبب عدد الزوار والمشاة ثانيا، كما أنه غير مهيئ يؤدي لتجمع الأوحال شتاءً وتجمع الأتربة والغبار صيفاً، وملوث بالأكياس والنفايات ويعاني من غياب تناسق المعروضات، وأما الشق الثاني فيخص نوع الخدمات والمعاملات والسلوكات العدوانية أو غير الإحترافية كنوع مميز للباعة المتجولين هناك خاصة وأن متوسط سنهم أقل من الأسواق الأخرى.

التمركز الرابع: سوق البخاري

جدول 12: خصائص التمركز التجاري العشوائي سوق البخاري

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
سوق البخاري (حي البخاري)	خضر وفواكه	كل أيام الأسبوع	25 إلى 35 تاجر	حوالي 600 يومايا	تشوه المحيط العمراني، تراكم النفايا والروائح الكريهة، فوضوية السوق، استغلال الرصيف والطريق المجاور، غياب الرقابة، تعرض الخضر والفواكه للتلوث وأشعة الشمس

شكل 10: موقع ومساحة سوق البخاري

ما يميز حي البخاري أنه المقاطعة الأولى بمدينة بسكرة التي تضمن تجمعين لاتسوق، وسوق البخاري للخضر والفواكه مكان نشاط يومي يصل خاصة يومي الجمعة والسبت حيث تصل أماكن عرض السلع إلى خارج حدوده كما هو موضح في صولر القمر الصناعي، وما يمز هذا المكان أيضا هو استقرار التجار الذين

يتداولون على عرض أنواع الخضر والفواكه حتى أن منهم من اسحوذ على أماكن دائمة في السوق خاصة عند مدخلي السوق الجنوبي والشرقي، يشهد هذا التجمع للتجار المتجولين اقبال منخفض مقارنة بسوق الخضر والفواكه وسط المدينة "سوق الدلالة" بحوالي 35 بائع متجول فقط أو أقل وهذا يعود لحجم السوق الصغيرة والمحاطة بسور يحتوي مدخلين ولا يعتبر الوجهة المفضلة عادة للسكان نظرا لمعيار الوفرة والتسعير الذين تكلمنا عنهما سابقا كأحد محددات حجم السوق وعدد الباعة المتجولين. (انظر الملاحق)

التمركز الخامس: سوق الخميس

جدول 13: خصائص التمركز التجاري العشوائي سوق البخاري

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
سوق الخميس (حي السعادة– الكورس course)	خضر وفواكه أساسا، مستلزمات منزلية بشكل ثانوي	كل أيام الأسبوع، يصل لأقصاه يوم الخميس	يصل لـ200 تاجر في أوج نشاطه	في حدود 800 زائر	غلق الطرق بشكل الطريق الرئيسي بشكل كامل يوم الخميس، تراكم القمامة، التشوه البصري والسمعي للوجه الحضري للمدينة

شكل 11: موقع ومساحة سوق البخاري

يتخذ سوق الخميس بحي السعادة المعروف بالخضر والفواكه أهميته بإستحواذه على تجمع عمراني حديث بالمدينة "حي السعادة أو الكورس" والذي يضمن تجمع سكاني كبير، كما أنه يسهل التنقل إليه والخروج منه حيث يقع بالمدخل الشرقي للمدينة ويأتيه يتسوق منه الزوار الخارجين من المدينة أو المارين من الطريق الوطني 83 نحو الرابط بين باتنة تقرت والذي يربط كذلك بين بلديات الوطاية القنطرة جمورة عين زعطوط الحاجب..

التمركز السادس: سوق الجمعة

جدول 14: خصائص التمركز التجاري العشوائي سوق الجمعة

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
سوق الجمعة (17 تعاونية) المعروفة بـ 17 coopérative	خضر وفواكه، أواني ومستلزمات منزلية، مواد تنظيف، أفرشة، أدوات مستعملة، ألبسة	يوم الجمعة	حوالي 100 إلى 120 تاجر متجول	600 زائر	غلق ثلاث طرق ثانوية بشكل تام، تلوث بصري وسمعي، إزعاج السكان، مخلفات القمامة

شكل 12: موقع ومساحة سوق الجمعة

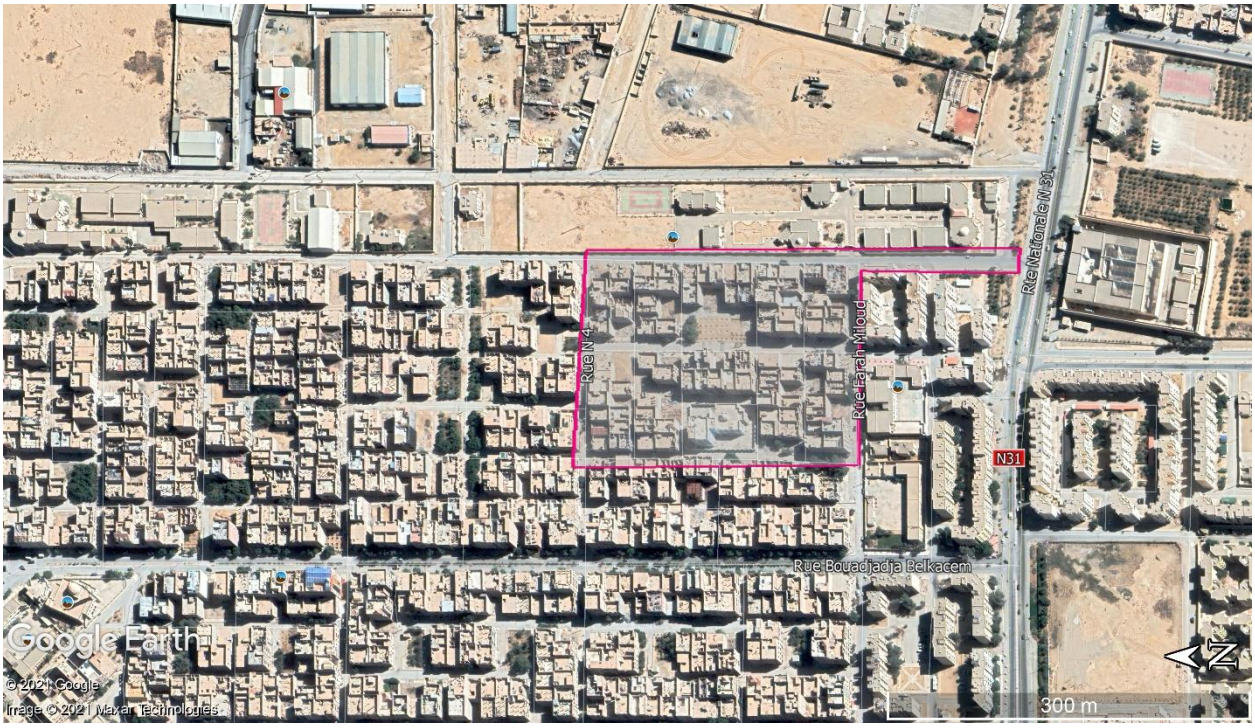

يعتبر التجمع الثاني من حيث الإقبال في حي العالية، يعتبر تجسيدا لعادات المجتمع الجزائري القديمة وهي التسوق الأسبوعي الشامل لمستلزمات الأسرة، حيث نجد السوق يبدأ بالخضر والفواكه ثم يتوسط في الشارع الداخلي الألبسة متوسطة الثمن ثم الأواني المزلية ومواد التنظيم وأدوات الإستعمال اليومي، ويعتبر السوق مقصد سكان حي العالية–لبشاش وكل من بلدية شتمة وسيدي خليل ومشونش، يسبب هذا السوق الغلق التام لثلاث شوارع مهمة داخل حي 17 تعاونية العالية كل أسبوع مع تراكم الأوساخ بجانب مقر تدريب الشرطة والتي يعتبرها الباعة المتجولون مكب مؤقت للنفايات كما يشتكي سكان الحي باستمرار من الضجيج في الصباح الباكر وسد المداخل وعدم احترام خصوصية المجتمع الجزائري (حرمة المنزل والنساء والأهل) من كلام سيء وتتبع خصوصيات أسرهم، وهذا ما رفضه سكان الحي جملة وتفصيلا، وفي ما عدا ذلك فالسوق لا يتواجد إلا ليوم واحد وهو ما يسهل الأمر على السكان للتعايش مع الوضع. (انظر الملاحق)

التمركز السابع: سوق الأربعاء

جدول 15: خصائص التمركز التجاري العشوائي سوق الأربعاء

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
سوق الأربعاء (بسكرة القديمة)	خضر وفواكه، بعض الأواني ومستلزمات منزلية، ألبسة وأدوات مستعملة	كل أيام الأسبوع يصل لأوج نشاطه يوم الأربعاء	60 بائع متجول و50 بائع قانوني	حوالي 700 زائر يوميا	عرض عشوائي على الطريق والرصيف، تشوه بصري وسمعي للوسط الحضري

شكل 13: موقع ومساحة سوق الأربعاء

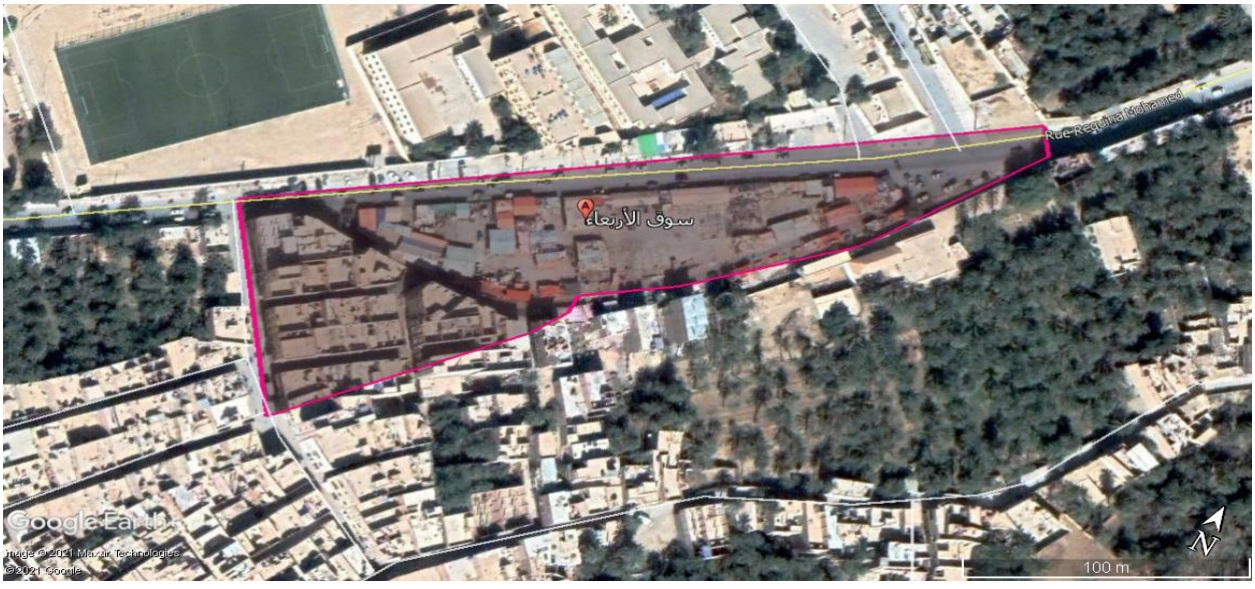

يقع هذا السوق ضمن مساحة عمومية غير مستغلة كانت في الأساس حديقة بلدية ثم دراسة مشروع سوق مغطاة نزولا عند طلب واصرار الباعة المتجولين وإقبال الناس عليه خاصة أيام المناسبات والأعياد الدينية، يعتبر التجمع الوحيد بمنطقة بسكرة القديمة، وما تمت ملاحظته أنه يعرقل بشكل مباشر حركة السير خاصة يوم الأربعاء ومنها حركة السيارات وسيارات الأجرة وحافلات النقل العمومي وحافلات نقل الطلبة المتوجهين من وإلى جامعة بسكرة، وما يميز هذا السوق أنه بات يتوسطه مكب لفضلات الخضر والفواكه والصناديق حيث تعمد الباعة المجولون هذا النمط للاستفادة من العرض الواضح للسلع على الطريق دون رقابة أو توجيه. (انظر الملاحق)

التمركز الثامن: سوق العصر (أروقة صولي)

جدول 16: خصائص التمركز التجاري العشوائي سوق العصر

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
سوق العصر (أروقة صولي) العالية الشمالية	ملابس وأحذية، أواني ومستلزمات منزلية	كل أيام الأسبوع ما عدا الجمعة	50 بائع متجول و50 بائع قانوني	حوالي 700 زائر يوميا	عرض عشوائي على الطريق والرصيف، تشوه بصري وسمعي للوسط الحضري

شكل 14: موقع ومساحة سوق العصر (أروقة صولي)

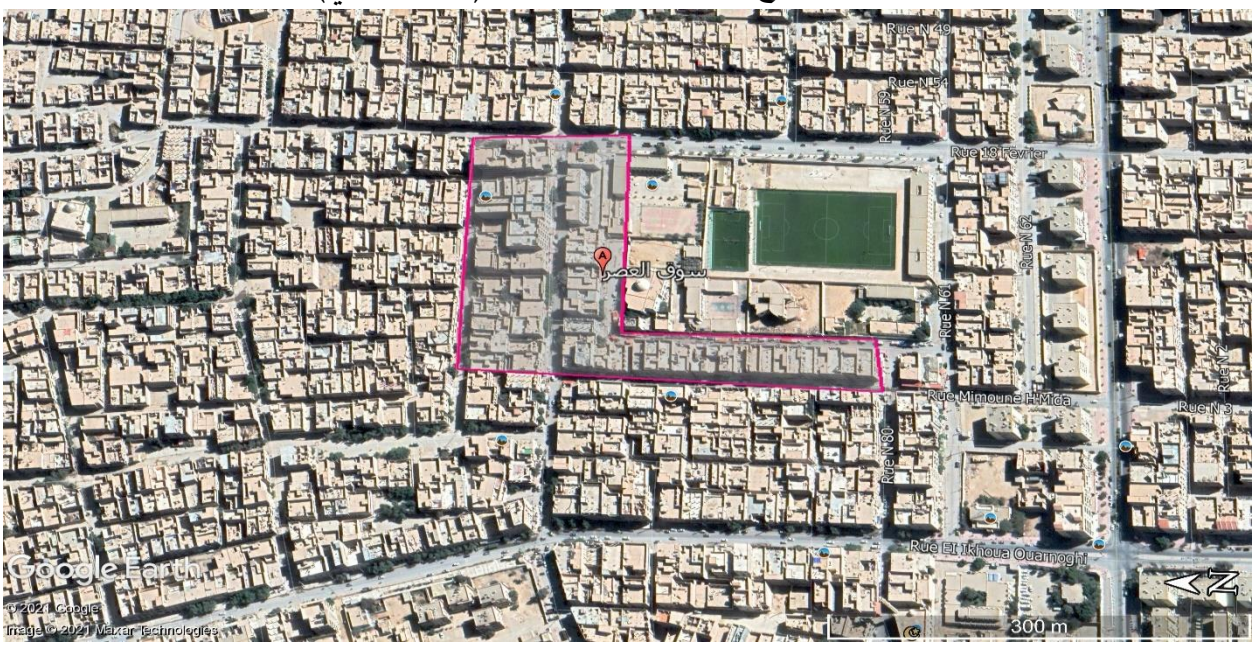

يعتبر سوق العصر المقصد الأكبر للتسوق الوردي (الموجه للنساء) بعد مركزي وسط المدينة "البخاري وزقاق بن رمضان" حيث لقي تنافسية شديدة مؤخرا في تخفيض الأسعار إلا أن مكانه البعيد نوعا ما وقلة توفر ظروف الأمن خاصة في هذا الحي لم يحسن من سمعته كثيرا في استقطاب الزوار خاصة وأن مساحته ضيقة داخل النسيج الحضري، كما يوجد بالمنطق المجاورة نشاطات تجارية فوضوية متناثرة بمنطقة العالية الشمالية.

التمركز التاسع: سوق الإثنين (400 مسكن العالية)

جدول 17: خصائص التمركز التجاري العشوائي سوق الإثنين

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
سوق الإثنين (400 مسكن العالية)	خضر وفواكه، ألبسة، مستلزمات منزلية	غالبا يوم الأحد	حوالي 200 تاجر	قرابة 700 زائر	غلق الطريق الرئيسي، وثلاث طرق ثانوية، تشوه بصري وسمعي، ازعاج السكان، قمامة ومخلفات السلع

شكل 15: موقع ومساحة سوق الإثنين

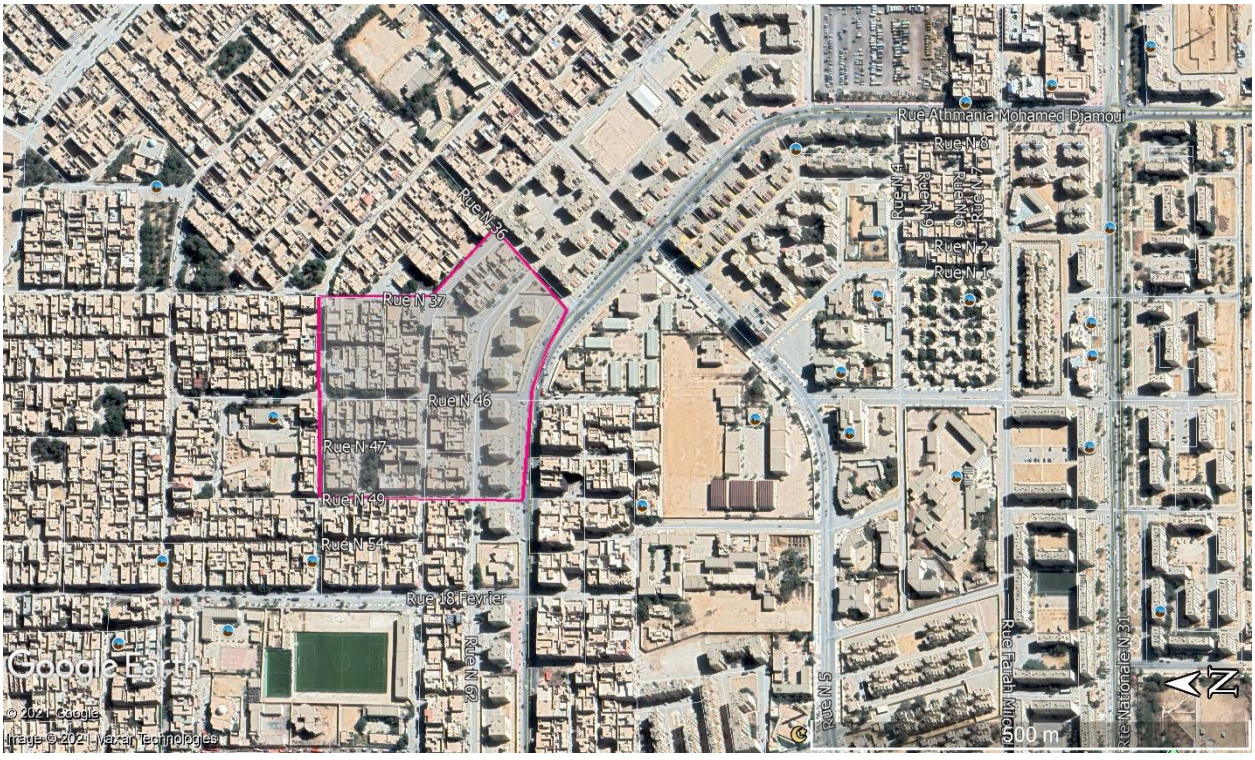

تم تحويل هذا السوق تدريجا من النشاط اليومي وخاصة بالإثنين على تسميته "سوق الإثنين" إلى تجمع يوم الأحد وهذا لعدم وجود سوق أسبوعي بمدينة بسكرة ينشط يومي الأحد أو الاثنين، وقد تم اتخاذ تدابير من قبل شرطة العمران لسنوات ماضية خاصة (2016) بمنع عرض السلع العشوائب وتشويه محيط المدينة و وجهها العمراني وبطلب من السكان ما دفع كثيرا من الباعة المتجولين الذين استفادوا من أرباحه لسنوات بشراء أو كراء بعض المحلات في ذات المنطقة واستغلالها لمزاولة نشاطات لا تتوفر بحي العالية أو تغير نشاطهم لتقديم خدمات مطلوبة ومربحة وهذا ما أعاد للحي بعضا من وجهه الحضري المنظم واتساع الشوارع من جديد. (انظر الملاحق)

التمركز العاشر: سوق العصر سيدي غزال

جدول 18: خصائص التمركز التجاري العشوائي سوق العصر سيدي غزال

تسمية السوق	نوع الأنشطة	أيام النشاط	عدد التجار	عدد الزوار	تقييم وضعية السوق
سوق العصر سيدي غزال	خضر وفواكه	مساءً	غير معروف، معظمه محلات للكراء ومساحة عمومية	غير معروف	غير مهيئ (أتربة والغبار، ضيق المساحة، التعرض المباشر لأشعة الشمس..)

شكل 16: موقع ومساحة سوق العصر (سيدي غزال)

تدل تسمية سوق العصر بحي سيدي غزال على مكان أكثر منه يشغل الوسط شبه الحضري أو غير المخطط أكثر منه سوق أو مركز تجمع الباعة المتجولين، كما أن نسب الباعة المتجولين غير مضبوطة بشكل جيد فمعظمهم توجهوا للسوق المغطات التي تقع أقصى غرب هذا التجمع السكاني (سيدي غزال) والتي سطرتها الحكومة بموازات مشاريع محلات الرئيس وذلك لتنظيم المجال الحضري وتوفيرا لمتطلبات التجمعات السكانية دون اللجوء إلى العشوائية والفوضى في النشاطات التجارية غير الرسمية والرسمية عموما. (انظر الملاحق)

شكل 16: موقع ومساحة تجمعات التجارة المتجولة حسب الكثافة

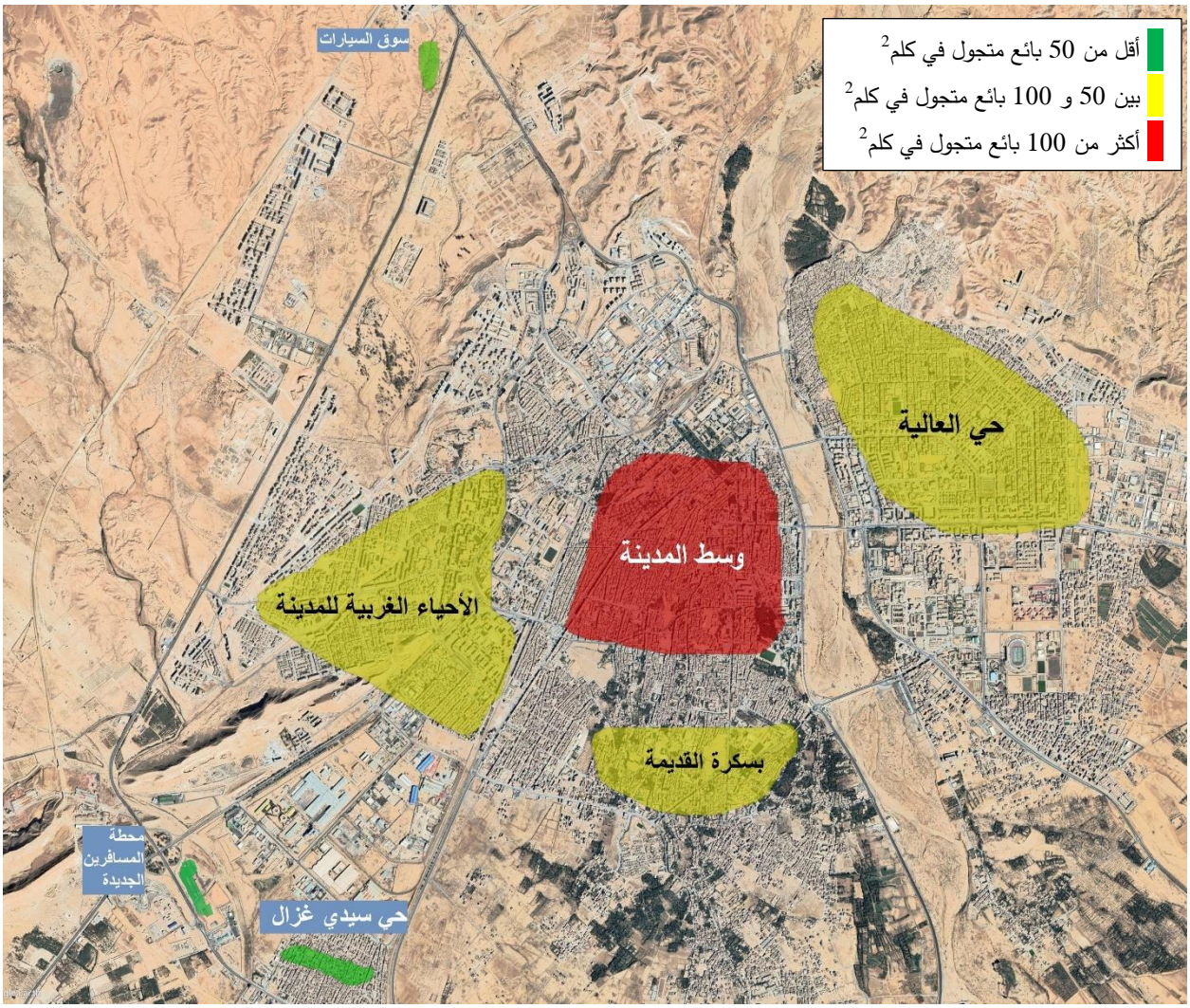

المصدر: google earth وإعداد الطالب

كما يوضح الشكل 16 أعلاه توزع التمركزات الفوضوية بالوسط الحضري "بسكرة" وهو تجميع كل التجمعات معظم التجمعات العشوائية السابقة بالإضافة إلى التجمع الأسبوعي للتجارة المتجولة والذي يوازي تجمع سوق السيارات طريق باتنة بجانب مركب سيدي يحي المعروف بـ"الطيب الوردي"، حيث نلاحظ أن التجمعات التي تكون عبارة عن بسطات قليلة لا تصل إلى 50 بائع متجول لكل كلم^2 تبعد على الأقل 2 كلم عن وسط المدينة،

فيما نجد التجمعات التجارية للباعة المتجولين الذين ينحصر عددهم بين 50 و100 بائع متجول لكل كلم^2 يقعون في المناطق التي تبعد على الأقل 1كلم عن مركز المدينة، في حين نجد الباعة المتجولين الذي يفوق عددهم 100 بائع متجول لكل كلم^2 يقع كلهم في مركز المدينة حيث تشتد المنافسة وتصبح الأرصفة والجدران معروضة للكراء كذلك مثلها مثل أي محل ويتم تقنين ذلك من طرف جماعات غير قانونية أغلبهم يقطنون بذات الحي، وما يميز هذه الجماعات أنها ذات مستوى تعليمي منخفض وسلوكات غالبا معادية للمجتمع بهدف فرض السيطرة.

ثالثا: أزمة الأسواق المغطات والمحلات التجارية كبديل للتجارة المتجولة بولاية بسكرة:

خلال جولتنا عبر الأسواق والأماكن المعروفة بالتجارة المتجولة والفوضوية، تمت ملاحظة عدة تناقضات وأوضاع مزرية لهذا النوع من النشاطات، حيث تم استخلاص أنه لا تزال الفوضى السيدة في المعاملات التجارية المختلفة، فكل شيء يباع ويشترى، من أدوات مدرسية، ومستلزمات العيد، والخضر والفواكه، والملابس، ولكن في الشارع وعلى الأرصفة، الأمر الذي بقي ظاهرة أعجزت السلطات المحلية، رغم محاولات القضاء عليها "بالترغيب أحيانا.. وبالترهيب أحيانا أخرى".

أضحت التجارة الفوضوية سيدة الساحة في الوسط الحضري وشبكة الطرقات بولاية بسكرة، وهو النشاط الذي أجهض كل برامج السلطات المحلية في محاربة الظاهرة ومحاولات تنظيم الساحة التجارية، وفي الأخير استسلمت السلطات ذاتها للأمر الواقع بعد فشلها أيضا في توزيع المربعات التجارية داخل الأسواق الجوارية، منها 12 سوقا لقطاع التجارة، و10 أسواق تابعة للبلديات.

وظل توزيع هذه المحلات على مدى 3 سنوات في دوامة سحب الاستفادات وإعادة توزيعها على مستفيدين جدد، دون جدوى، كون الجميع رفض الالتحاق بهذه الأسواق بفعل عجز السلطات عن محاربة التجار الفوضويين الجدد الذين يستولون على مواقع سابقيهم المستفيدين الذين التحقوا بالأسواق الجوارية. وبعد سنتين، أجبر الوضع السلطات على الغلق النهائي للأسواق الجوارية وتحويل بعضها المغطاة إلى النشاطات الرياضية، وتحول بعضها الأخرى التابعة للبلديات إلى حظائر قيلولة ومبيت قطعان الماشية وملجأ لجمعيات الإجرام وممارسة الفسق والدعارة.

وكان فرع اتحاد التجار بسكرة قد طالب مرارا ومن دون جدوى، لجنة الدائرة بدراسة ملفات طالبي المحلات وتوزيعها على مستحقيها، شأنها شأن السوق الجواري المغطى بكل من حي السعادة والزعاطشة، إلا أن المحاباة والبيروقراطية ما زالت تحول دون استغلالها، في الوقت الذي تتزايد الأسواق الفوضوية عبر الشوارع والساحات.

وفي سوق وسط المدينة (سوق الدلالة) التي يتواجد بها عشرات المحلات المهملة، يظل السوق المغطى مستغلا جزئيا بسبب تنافس التجار على عرض سلعهم عبر المساحات الخارجية، التي أدخلت عليها تعديلات لتنظيم

حركة المرور، في الوقت الذي يطالب تجار سوق البلدية بالرفع من وتيرة أشغال الترميم التي دفعت به لعرض السلع على قارعة الطريق، فيما لا تزال الأسواق الجوارية الجديدة خالية على عروشها، في ظل صمت السلطات.

وكانت السلطات المحلية بولاية بسكرة قد تلقت تعليمات من وزارة التجارة بإنشاء أسواق مغطاة للقضاء على التجارة المتجولة، بإنجاز أسواق لائقة، لكنها لم تقم بتوزيعها على التجار لوجود معظمهم دون سجلات تجارية و وجود تجار موسميين وآخرين من خارج عاصمة الولاية، لتبقى مغلقة، رغم أنها كلفت ميزانية ضخمة.

أما محلات الرئيس التي تجاوز عددها أكثر من 500 محل، لا تزال مغلقة، رغم توزيعها على حرفيين ومهنيين، لكن لم يتم استغلالها، لتتدهور معظمها وصارت مأوى للمنحرفين ويتم فيها إيواء الجاليات الإفريقية.

وقد أثبتت مشاريع الأسواق المغطاة التي استفادت ولاية بسكرة من 30 منها في مختلف البلديات قبل التقسيم الإداري الجديد حسب قانون التقسيمات الإدارية 2020، فشلها، حيث أن المكتملة منها تم تخريبها واستغلالها من قبل غرباء، في حين أن البعض منها لا يزال غير مكتمل وسط قرارات وإجراءات تتغيّر كل مرة فيما يتعلق بطريقة استغلال هذه الأخيرة، وبين تبادل للتهم بين مختلف الإدارات في تحميل مسؤولية صرف ملايير على هذه المحلات والأسواق، دون جدوى، في الوقت الذي تعرف التجارة الفوضوية انتعاشا كبيرا عجزت السلطات عن احتوائه.

رابعا: وصف التوزيع المتباين للتجمعات التجارية بالمدينة:

تنتشر المحلات التجارية في أغلب النسيج العمراني لمدينة بسكرة بشكل متباين من قطاع حضري لآخر، وهي تتركز بقطاعات الجهة الشمالية الغربية من واد بسكرة (خريطة: 02) ونذكر كل من القطاعات: ستار لملوك، والضلعة والمركز الأوروبي والتي تضم من إجمالي المحلات وهذا يعني أن2.676% محل تجاري وهو ما يمثل نسبة 45,40 ما يقارب نصف المحلات التجارية تتركز بـ 3 قطاعات، وترتفع بها الكثافة التجارية التي وصلت قيمتها إلى 16 محل تجاري/هكتار، ويتراوح بها مؤشر نصيب 1000 نسمة بين 30 و149 محل تجاري/ 1000 نسمة، وهذا يعني أن الخدمات التجارية التي تقدمها لا تقتصر على سكانها فقط بل تتعداها إلى مجالات أبعد من ذلك، ضف إلى ذلك فإن هذه القطاعات تستحوذ على العديد من الأنشطة التجارية المتنوعة، حيث يرتبط هذا التركز بما تتوفر عليه هذه القطاعات من أهم التجهيزات الإدارية، والثقافية، والمالية، والصحية... والتي لها دور كبير في تنوع المحلات التجارية وتعددها.

والجدير بالذكر أن هذه القطاعات إلى جانب ضمها لمحلات تجارة الألبسة، والأحذية، والأثاث، والصيدليات، والأقمشة، والعطور، ومواد التجميل والصياغة... فهي تتميز كذلك بتركز محلات بيع التمور بإختلاف أصنافها،

والمطاعم التقليدية، والأنسجة والزرابي التقليدية والأواني الفخارية وقفف وسلاسل الجريد... والتي تعكس عادات وتقاليد منطقة الزيبان، مما يؤهل هذه القطاعات الحضرية بأن تشكل مركز مدينة بسكرة .كما تتناسب هذه القطاعات مع النواة الإستعمارية والمعروفة باسم "المدينة الأوروبية" بخطتها الشطرنجية وشوارعها المتعامدة (أحياء: زمالية، مصطفى بن رمضان، شاريني...) كانت تتوطن بها الأنشطة المرتبطة بنمط الحياة الأوروبية (الحانات، بيع الزهور، الأثاث، المطاعم...) وبعد الاستقلال أصبحت تصطف المحلات التجارية بها على طول الشوارع، حيث تتوضع محلات المواد الغذائية، والألبسة والأحذية، والصدليات، والأدوات الكهرومنزلية، الصياغة... في الطوابق الأرضية للبنايات، بينما تحتل العيادات الطبية، مكاتب المحامين، والموثقين وكذا مكاتب الدراسات والخبرة، والوكالات العقارية ومكاتب المحاسبة الطوابق العليا، هذا ما جعل عديد المساكن بهذه القطاعات تتحول إلى محلات تجارية .وانطلاقا من هذه القطاعات الحضرية (المركز) نحو القطاعات المجاورة ينخفض عدد المحلات التجارية تدريجيا ونخص هنا كل من القطاعات الحضرية: حي الواد وحي البدر، إذ تتراوح بهما عدد المحلات التجارية بين 324 و258 محل تجاري على الترتيب، بمتوسط كثافة تجارية قدرها 7 محل تجاري/هكتار، ويمثل هذين القطاعين التوسع الأوروبي نحو الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة الأوروبية اتسمت بالمحافظة على النمط الشطرنجي دون مراعاة المحاور الرئيسية للنسيج العمراني السابق، نتج عنها أحياء ذات مورفولوجية جد متباينة.

تسيطر عليها تجارة المواد الغذائية، والألبسة، والأثاث، وتحميص القهوة، والوراقات ومقاهي الإنترنت... تتوقع بالطوابق الأرضية للبنايات وهي محلات التجارية التي لم يتمكن أصحابها من التوقع بالقطاعات الحضرية السابقة (المركز الأوروبي، وستار لملوك والضلعة)، لكن هذين القطاعين يتميزان بنصيب 39-32 محل تجاري/1000 نسمة، أما القطاع الحضري "المدينة القديمة" التي تقع بالجهة الجنوبية على الضفة اليسرى لواد بسكرة والتي يعود تاريخ نشأتها إلى 1740، وبالتالي فهي النواة الأولى لنشأة المدينة ضمن واحات النخيل، تضم حاليا 592 محل تجاري بنصيب 13 محل تجاري/1000 نسمة، تنخفض بها الكثافة التجارية إلى حوالي 1 محل تجاري/هكتار، والجدير بالذكر أن هذا القطاع يشهد تحولات جذرية بتوطين أنشطة تجارية سبق لهذا القطاع وأن مارسها.

بينما القطاعات الحضرية: حي المجاهدين، وحي بن مهيدي والمنطقة الغربية والتي تمثل تحصيصات وسكن إجتماعي انجز خلال عشرية الثمانينيات، فهي تستقطب تجارة: ميكانيك السيارات وأدوات حديدية ومواد البناء، والحدادة، والنجارة والمقاهي والمطاعم. فقد بلغ متوسط عدد المحلات التجارية بها 226 محل تجاري ومتوسط كثافة تجارية قدرها 1 محل تجاري/هكتار، وبنصيب 20 محل تجاري/1000 نسمة .وفي الجهة الجنوبية الغربية نجد القطاع الحضري "سيدي غزال" الذي يضم المنطقة الصناعية الممتدة على مساحة 163 هكتار

بالإضافة إلى مساكن البناء الذاتي، ونتيجة لهذه الوظيفة الصناعية فقد إنخفض عدد المحلات التجارية إلى 53 محل تجاري بنصيب 8 محل تجاري/ 1000 نسمة، وهو يضم محلات تجارية لتلبية الحاجيات الآنية للسكان (مواد غذائية، وخضر وفواكه، والجزار...) وبعض المقاهي، والمطاعم موجهة أساسا لخدمة عمال المؤسسة الوطنية للكوابل ومؤسسة تكييف التمور ...ومن الجهة الشرقية لواد بسكرة نجد كلا من القطاعين الحضريين "العالية الشمالية" و"العالية الجنوبية"، فبالنسبة للقطاع الأول الذي يتطابق مع المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ذات حجم 14.627 مسكن وجهت لإيواء السكان الوافدين للمدينة بعد ترقيتها الإدارية وتنامي قطاع الخدمات بها (تجارة، وسياحة) وإنشاء الجامعة ومن إسكان إطاراتها. وعليه فقد بلغ عدد المحلات التجارية الموقعة بهذا القطاع 1.020 محل تجاري بكثافة قدرها 6 محل تجاري/هكتار وبنصيب 26 محل تجاري/1000 نسمة، وتتمثل الأنشطة التجارية المنتشرة بالطوابق الأرضية لبناياته في المواد الغذائية، الخضر والفواكه، والمخبزة، والجزار، والحلاب... بالإضافة إلى الوراقات والمكتبات، ومعدات الإعلام الآلي، وقاعات الإنترنيت، والألبسة والأحذية، والمطاعم... وهي محلات تلبي الاحتياجات التجارية للسكان القاطنين به وكذا إحتياجات الطلبة الجامعيين، كما تنتشر بالطوابق العليا للعمارات قاعات الحلاقة للسيدات، وعيادات الأطباء، ومكاتب الموثقين، ومدارس السياقة...

في المقابل فإن القطاع الحضري "العالية الجنوبية" الذي يضم مساكن البناء الذاتي ومنطقة النشاطات والتخزين، فقد إنعكس ذلك على عدد ونوع الأنشطة التجارية المنتشرة به والتي بلغ عددها 292 محل تجاري وتتوزع بين محلات مواد البناء والأدوات الحديدية، والنجارة، والحدادة، وميكانيك السيارات بالإضافة إلى محلات التجارة الغذائية والهاتف العمومي، وقد ساهمت العديد من العوامل والمتمثلة أساسا في النمط العمراني للمباني، والمساحة المخصصة للتجارة وموقع القطاع الحضري في إحداث تباين كبير في توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية وتعدد أنشطتها التجارية وتخصصها باستحواذ مطلق للقطاعات: ستار لملوك والضلعة على أغلب المحلات التجارية بمدينة بسكرة وبدرجة أقل قطاع المدينة القديمة، حيث أن هذا القطاع يستفيد من منشآت تجارية هامة تمثلت في سوق الخضر والفواكه وكذا التمور وهي أسواق ذات نفوذ جهوي وتتحول إلى نفوذ وطني في مواسم التمور أين يتوافد إليها التجار من جميع ولايات الوطن، بالإضافة إلى "سوق النساء" التي تعقد بصفة يومية وفي مكان غير ثابت من المدينة، يتشكل تجارها أساسا من النساء وزبائنها كذلك من النساء، وتتداول فيها سلع ومواد خاصة بالنساء كالحلي والألبسة، والمفروشات، والزرابي، والعطور، والأواني...، وهو ما يعكس مساهمة المرأة البسكرية في انتشار التجارة غير الرسمية."

رابعا: نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة واللوائح والقوانين:

I. التأثير الإيجابي للأنشطة التجارية للباعة المتجولين

لا يمكن اعتبار التجارة الفوضوية كفضاء للسلبيات فقط، فهي تشكل جزء هام من تغطية الطلب بالمدينة والتردد الكبير من طرف السكان عليها يعتبر أول تأكيد على منافعها وايجابياتها وفيما يلي بعض ايجابياتها الأخرى:

-تساهم هذه التجارة في خفض معدلات البطالة خاصة لدى فئة الشباب غير المؤهلين للعمل في الوظائف الحكومية كما أنها ملجأ للشباب المتعلم والذي لم يظفر بعد بمنصب في الوظيف العمومية ورغم ان وجودها تعبير صريح على الخلل المتواجد في الاقتصاد الجزائري فقد نعتبرها القائم وارء احتضان النتائج غير المحسوبة للسياسات التعليمية التي لا تنسق بين ما تنتجه المؤسسة التعليمية وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

-قد تسهم هذه التجارة نوعا ما في توثيق الروابط والعلاقات الاجتماعية بين بعض التجار والسكان وقد يكون هناك انسجام وتكيف وتبادل للمصالح المادية أو غير ذلك مما ينجم عن العلاقات التجارية التي يعتبر الربح منطلق قيامها.

تعتبر هذه التجارة الاتجاه الأول لاقتناء حاجيات بعض السكان خاصة بالنسبة لذوي الدخل المحدود فبعض البضاعة تعرض للبيع بأسعار جد تنافسية فالتجار لا يدفعون الأعباء الضريبية او تكاليف الضمان الاجتماعي بالنسبة لهم أو للعمال الذين يعملون لديهم، فتهربهم من كل هذه المستحقات المترتبة على نشاطهم يسمح لهم بتخفيض الأسعار مقارنة بالأسعار المتواجدة لنفس البضاعة في السوق النظامية

-تساهم هذه التجارة نوعا ما في خلق جو تنافسي بين الباعة المتجولين أو بينهم وبين التجار النظاميين فالحرص على استقطاب أكبر عدد من الزبائن هو المهم في هذا الميدان وذلك مرهون بتقديم أفضل الخدمات وأجود السلع بأحسن الأسعار هذا قد يساهم في تقييد الأسعار فلا يترك مجالا كبيرا لرفعها بين التجار المتجولين أو بينهم وبين التجار النظاميين كما يفرض عليهم درجة من الاهتمام بالزبون.

-الأسواق العشوائية تعتبر مجالا لعرض مختلف المنتجات الفلاحية من هذه الزاوية يمكن النظر اليها على انها قد ترفع من نسبة الإنتاج الفلاحي فتوفر سوق العرض أمر جد هام في تسويق مختلف المنتجات خاصة تلك التي تنتج عن النشاط الفلاحي الصغير قليل الإنتاج.

-هذه التجارة قد توفر مواد ومنتوجات يصعب البحث والحصول عليها من التجار النظاميين بسبب قلة الناشطين النظاميين فيها وقد يرجع ذلك الى ان الطلب على هذه المواد مناسباتي او موسمي او كونها مواد تخضع لرقابة خاصة.

- الأنشطة التجارية للباعة المتجولين قد يكون لها نظام مداومة أفضل احيانا من التجارة النظامية فالتجار غير مرتبطين بجدول المناسبات الوطنية أو الدينية أو العطل وقد ورد في المادة22 من القانون رقم04-08 الذي يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية انه **يمكن كل شخص طبيعي او اعتباري يمارس نشاطا تجاريا التوقف عن ممارسة تجارته أثناء العطلة الأسبوعية و/أو السنوية**، بل العكس فالتجار الفوضويين يستغلون فرص تحرر المواطنين عمال مؤسسات الدولة أو المؤسسات المرتبطة بجدول العطل مدفوعة الاجر وهذا يسمح لهم بزيادة عوائد التجارة كما انهم قد يبقون سلعهم معروضة لأوقات متأخرة من المساء أحيانا.

II. تأثير الأنشطة التجارية العشوائية على الباعة المتجولين:

-غياب مكان مخصص لكل تاجر على حدى يجعل الحصول على مكان لعرض السلع أمرا صعبا وعادة ما تنشب النزاعات بين التجار بسبب الأماكن وقد يتخذ الامر منحى عنيفا قد يهدد سلامتهم وسلامة الافراد الاخرين.

-قلة مساحة العرض لا يسمح للتجار بتوسيع أنشطتهم فعادة ما يكونون مرتبطين بمساحة ضئيلة قد تصل الى 2متر مربع كما لا توجد مساحات للتخزين.

-مشاكل قانونية، غياب التأمين ونشاط مرتبط بأحوال الطقس.

"إن المناخ الذي تحدثه التجارة الموازية من شانه أن يجعل التاجر الموازي نفسه في خطر يكون فيه عرضة للاعتداء من طرف المتضرر الذي يفقد حقه في التقاضي"[1]

[1] نجم الدين غربال : أستاذ اقتصاد وباحث في التنمية
http://www.uticasfax.org/index.php?page=details&id=6

III. التأثير على الجانب الاقتصادي:

بشكل أو باخر هذا يرتبط بضياع المداخيل أو زيادة النفقات بالنسبة للدولة أو البلدية على المستوى المحلي كما يمتد تأثير التجارة الفوضوية من هذه الناحية حتى بالنسبة للتجارة النظامية بالمدينة، ليس على سبيل الحصر وانما التمثيل أحصينا التأثي ارت التالية:

1-تفويت فرصة تحصيل بعض العوائد:

تفوت الفرصة خاصة على البلدية في تحصيل بعض العوائد الناتجة عن استئجار الأسواق الجوارية او استغلال مواقف السيارات أو غيرها والتي عادة ما تتم تهيئتها قرب مختلف الأسواق هذا قد يقلص من مداخيل البلدية والتي قد تصبح عاجزة عن تغطية نفقاتها الخاصة.

2-تشويه بيانات الناتج الداخلي الخام pib [32]:

ما تنتجه التجارة العشوائية بصفة عامة من خدمات وغيرها كقطاع غير مهيكل لا يدخل في حسابات الناتج الداخلي الخام فالمعطيات الناتجة قد لا تمتاز بالمصداقية ولا تعكس حقيقة الوضعية الاقتصادية للبلاد.

---

[2] الجزائري".الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر)الاثار و سبل الترويض(المركز الجامعي بسعيدة21/20نوفمبر

[3] مرجع سابق .بورعدة حورية.ص66 نقلا عن بن نوي مصطفى و عجيلة محمد "متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد

3-التأثير على جو المنافسة:

حجب مجال العرض بالنسبة للتجار والمحلات التجارية النظامية وكذا قد تحد من فرص دخول الزبائن الى هذه المحلات خاصة إذا كانت متوضعة مباشرة أمامها كما أنها قد تجذب الزبون أولا كونها تقدم اسعار جد تنافسية أحيانا وكما ورد هذا يعود بدرجة كبيرة الى ان التجار المتجولين لا يدفعون الأعباء المالية الناتجة عن نشاطهم، كما أنهم يواجهون صعوبة في تحديد سعر سلعهم كون التجار المتجولين قد يعرضون نفس السلع بسعر أدنى، وهذا ما يوجه نظر الزبون الى الباعة المتجولين أولا وقد تزداد حدة المشكلة بالنسبة للتجار النظاميين إذا كانت السلع استهلاكية وسريعة التلف.

4-زيادة الأعباء والنفقات المالية بالنسبة للبلدية للتخلص من النفايات والتنظيف:

تخصص البلدية ميزانية محددة للتكفل بجمع ونقل النفايات الحضرية وقد تستعين بقدرات الخواص لمساعدتها في هذا المجال وعندما تصبح كمية النفايات كبيرة سيعني ذلك دون شك ارتفاع الفاتورة خاصة إذا كان عمل الخواص يرتبط بكمية النفايات المسلمة لمراكز المعالجة مقابل تقديم الوصل الذي يحدد الميزان.

5-التكلفة المترتبة عن علاج الامارض والأوبئة التي تصيب السكان جارء هذه التجارة:

بما أن الدولة لا ازلت تحرص على مجانية العلاج في مؤسساتها العمومية وهي تتكفل بمعظم تكاليف المرضى فإن تدخل الدولة في حالة انتشار الامراض يعتبر أمرا مفروضا عليها ولابد منه فكل مرض قد يصيب المواطن تقع تكاليف علاجه على الدولة في مؤسساتها الاستشفائية العمومية هذا قد يزيد من أعبائها، والامراض التي قد تنتج عن هذه التجارة عادة ما تنتج عن المواد الاستهلاكية الفاسدة والتي لا تخضع لشروط التغليف أو التعليب والحفظ والتي تتزايد خطورتها حسب النوع وهي تمس مباشرة بصحة السكان.

6-التحكم في الأجور:

يستغل بعض الباعة الوضعية الاقتصادية الصعبة للعاملين لديهم ولا يعطونهم الاجر الكامل، وكما ان هؤلاء العمال والذين يتراوح عددهم عادة بين 1 الى 3 عمال غالبا ما يسكتون على حقوقهم لأنهم قد لا يحظون بفرصة العمل لدى القطاع الرسمي كما أن تخفيض الأجور يمس عادة فئة الأطفال الذين يرغبون بالعمل.

7-التأثير على السياسات الاقتصادية للدولة:

يؤدي الاقتصاد غير الرسمي عموما الى تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع السياسات الاقتصادية او التخطيط، فهذا هو[4] " **الامر الذي يؤدي بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية ، والتي كان بنائها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود اقتصاد غير رسمي**"

8-التهرب الضريبي والتهرب من تكاليف الضمان الاجتماعي:

[5]" **تتمثل الضارئب والرسوم المباشرة التي تستفيد منها البلدية فيما يلي : الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) (صنف الريوع العقارية) ، والرسم على النشاط المهني (TAP)، والضريبة الجازفية الوحيدة(IFU) ،والضريبة على الأملاك (IP)، الرسم العقاري، ورسم التطهير (رسم رفع القمامات المنزلية)**" .

وما تجدر الإشارة اليه هنا هو ان هذا التهرب من دفع المستحقات المترتبة عن نشاط هؤلاء التجار يفوت الفرصة على تمويل الخزينة العمومية وتحقيق بعض الإيرادات التي قد تستخدم فيما بعد في تغطية النفقات العمومية خاصة بالنسبة للبلدية التي لا تجد أحيانا الميزانية المطلوبة للشروع في الدراسات او انجاز بعض المشاريع او تغطية بعض النفقات الأخرى في إطار المهام المخولة اليها وتدخل في صعوبات مادية إذا ما تحتم عليها ذلك.

[4] مرجع سايق. بورعدة حورية. نقلا عن بن نوي مصطفى و عجيلة محمد-متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري-الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الاثار وسبل الترويض المركز الجامعي بسعيدة يومي 21/20 نوفمبر 2007.

[5] يامة إبراهيم النظام القانوني للمنازعة الضريبية في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم القانونية، المركز الجامعي بسعيدة، الموسم الجامعي 2007/ 2008 .

كما ان التجار المتجولين عادة ما يستغنون عن الامتيازات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء، كما يحرمون من يعمل لديهم العديد من الحقوق كالتقاعد أو التعويض في حالة التعرض للأخطار أو بعض الحقوق المتعلقة بالاستشفاء.

9-زيادة الأعباء الضريبية على قطاع التجارة الرسمية:

هذا قد يعتبر توجه تلقائي بالنسبة للسلطات في حالة وجود التهرب الضريبي فعندما تعجز السلطات عن تغطية نفقاتها لأنها لا تستطيع تحصيل الضرائب الناتجة عن بعض الأنشطة تلجأ الى رفع قيمة الضرائب على المسجلين لديها الناشطين في القطاع الرسمي من اجل محاولة تغطية نفقاتها والتخلص من الصعوبات المالية وهذا بدوره ما قد يؤدي الى هجرة العمالة من القطاع الرسمي الى الغير رسمي.

10-إمكانية تشويه سمعة الأعوان الاقتصاديين المنافسين:

ورد في القانون 04-02 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ان العون الاقتصادي هو كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أيا كانت صفته القانونية.

التجار المتجولون قد يستعملون أي وسائل متاحة من أجل تحويل زبائن التجار المنافسين غير مكترثين بالقوانين التي تحكم الممارسات التجارية ومن ذلك انهم قد يحاولون نشر معلومات سيئة تمس بشخص التاجر المنافس أو بمنتوجاته أو بخدماته، كما قد يلجؤون الى نصب تجارتهم في الجوار القريب من محلات المنافسين النظاميين بهدف استغلال شهرتهم أحيانا.

11-التأثير على مناخ الاستثمار:

من أجل ضمان نجاح الاستثمار يستوجب ذلك دراسة وتحليل السوق من حيث وجود المنافسة وامكانية سدها للطلب على المنتج المزمع الاستثمار فيه فوجود أي تجارة منافسة داخل السوق خاصة إذا كانت غير متكافئة يشكل تهديدا لنجاح الاستثمار هذا ما يحد من نشوء تجارة مجاورة نظامية بجوار الأسواق الفوضوية وهذا بدوره يقلص من حظوظ الدولة في فرض الضريبة كما يفرض على المستهلك الاتجاه نحو التجارة الغير شرعية نتيجة توفر عاملي الوقت والتكلفة.

12-سلب حقوق الزبائن:

بشكل عمدي أحيانا يغش التجار المتجولن الزبون، وهذا المشكل طالما كان مطروحا خاصة في غياب الرقابة على المعدات المستعملة في الميزان كما يمكن ان نشير من خلال هذا الى مشكلة أخرى وهي مشكلة أن الخدمات والسلع غير مفوترة ولا يوجد إعلام للمستهلك أحيانا بالأسعار لا وسم ولا لوحات إعلانية او علامات أخرى تسهل على المستهلك الاطلاع على الأسعار حيث يعتبرون ان غياب الفاتورة يشكل مشكلا بالنسبة إليهم وهذا عند محاولة إعادة البضاعة مثلا.

13-إمكانية خلق المضاربة والاحتكار في السوق:

اذا كان تواجد المواد والسلع يقتصر على السوق الفوضوي فهذا قد يطرح التفكير في إمكانية التحكم في سعر السلع في السوق خاصة عند حدوث اضطرابات في السوق النظامية ويكون هذا بالاعتماد على غموض الاسعار وعدم تحديد هامش الربح وهذا قد يمس بالقدرة الشرائية للمستهلك بسبب الرفع المفرط في الأسعار كما ان[6] "**انتشار السوق السوداء والنشاطات التجارية الطفيلية على حساب التجارة المشروعة والمنافسة الشريفة يمكنه ان يودي الى العزوف عن النشاطات الإنتاجية وتفضيل المضاربة**"

14-التشجيع على التهريب:

توفر سوق العرض بعيد عن رقابة الدولة يساهم في تشجيع دخول المواد المهربة خاصة بالمناطق القريبة من الحدود الإقليمية الدولية، المواد المهربة قد تكون مواد استهلاكية ، ألبسة مستعملة....وغيرها، وكما هو معروف فان التهريب سوآءا كان داخليا (بين الولايات والأقليم) أو خارجيا يهدم اقتصاد الدولة ، فهو من جهة يحرم الدولة من الحصول على بعض الايرادات الجمركية المفروضة عادة على الاستيراد أو التصدير، كما ان وجود هذه السلع المهربة داخل السوق يمثل منافسة لا شرعية وغير متكافئة كون السلع تباع بأسعار منخفضة عن تلك المتواجدة في السوق النظامية لأن السلع المهربة لم تخضع للضرائب.

15-صعوبة التحكم في الدورة التجارية:

في وجود هذه التجارة يصبح من الصعب على الدولة تقييم الكميات المطلوبة من السلع لتغطية الحاجة المحلية، فالمعطيات المغلوطة قد تنتج تبعيات عن ضخ المنتجات داخل السوق المحلية النظامية وينتج عن ذلك اما فائض في السوق أو عجز، وهذا في كلتا الحالتين يسبب خسائر وكل هذا تتسبب فيه الدراسة الأولية لقيم العرض والطلب والتي لا يمكن تقييمها فعليا في ظل وجود منافسة من التجارة الموازية.

[6] – تركي بشير.جريمة التهريب وأثارها على الاقتصاد الوطني. مذكرة تخرج ماستر. كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2016

V. التأثير على الجانب الاجتماعي

1-التأثير على مصداقية معدلات البطالة:

صحيح ان هذه التجارة قد تقلص من نسب البطالة عند احتسابها ضمن الأنشطة الخدماتية، ولكن واقعيا نسبة كبيرة من هؤلاء التجار مدخولهم ضئيل ولا يكفي لسد حاجاتهم، ولكن قد تشير اليهم الاحصائيات كعمال ذوي دخل معتبر ويصنفون ضمن خانة العمال النشطين، هذا ما يطرح تساؤل هل نسبة البطالة التي يتم التصريح بها واقعية، ومن جهة أخرى التجار في هذا المجال قد يوظفون أرسمال هام في بعض الأنواع من هذه التجارة ويعود ذلك عليهم بمداخيل معتبرة ويشيرون الى أنفسهم كبطالين غير مدرجين لدى الدولة ضمن قائمة العمال وهنا يزداد تعقيد المشكلة فمعدلات البطالة تطرح الشك من حيث صدقها وامكانية استغلالها عند البرمجة وتخطيط الوظائف.

2-التأثير على صورة السلطات المكلفة بالرقابة لدى المواطن:

عادة ما تخلق مشاهد تدخل أعوان الرقابة على عمل هؤلاء التجار ومصادرتها لبضاعتهم صورة عن عدم التنظيم والتسيب كما انها قد تسهم في تكوين فكرة خاطئة لبعض أفراد المجتمع عن عمل أفراد الرقابة وأعوان التجارة المكلفين في هذا المجال.

3-التأثير على أمن السكان من حيث المجاورة السكنية:

نظرا لقلة مناصب التوظيف ولأن معظم جهات التوظيف الرسمية وحتى الجهات الخاصة تتطلب مستوى معين من الاهلية للوظائف أصبحت هذه التجارة ملجأ لبعض الافراد المسبوقين قضائيا، أي ان أمن المواطن واسرته أصبح مرهون بسكوته عن بعض تصرفات هؤلاء الباعة وأي احتجاج له عندهم أو لدى السلطات على حقوقه من حسن الجوار وغير ذلك قد يجعله عرضة للمشاكل وقد يرضى بدل ذلك بالسكوت على حقوقه والقاء اللوم على السلطات.

كما أن موقع الأنشطة التجارية للباعة المتجولين يشكل مشكلة بالنسبة لسكان مدينة بسكرة وهذا يرجع الى عدة عوامل ومن بينها التصرفات التي تنم عن غياب المسؤولية تجاه السكان أو الوسط الحضري.

كما ان التجارة الفوضوية تمثل خطرا يؤثر على الجانب الأمني ذلك بسبب نشوب الشجارات والنزاعات والتي منها ما يكون بسبب خلافات حول أماكن البيع كما ان هذه التجارة قد تشكل خطرا بسبب بيع المواد غير المشروعة.

4-المساهمة في خلق الطبقية داخل المجتمع:

ان التقييم الفعلي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والصحية للباعة في هذا المجال وأسرهم لابد منه فليس من العدل ان يحرم بعض الباعة من الدعم الموجه لهم من الدولة كونهم منخرطين في هذه التجارة بدون أدنى اعتبار لمدخولهم الضئيل فهذا يدفع بهم يوميا نحو الفقر ويحد من قدرتهم المالية بشكل كبير بينما يوجه الدعم لغير مستحقيه، ولا نشير هنا الى ان دعم التجار في هذا المجال سيسهم في تأزم المشكلة أكثر من هذا كونه قد يشجعهم على البقاء في هذا المجال بل ان الحل الذي نريد الإشارة اليه من الأول هو محاولة تأطير هذه التجارة، وتحديد سبل انجاحها وضمها الى صف التجارة النظامية.

5-التعدي على حقوق الافراد واساءة المعاملة:

ان الممارسات التجارية تتطلب درجة من الشفافية والنزاهة، ومن هذه الحق المتعلق بالحصول على السلعة المبتغاة بالسعر المتفق عليه بدون أي تغطية للعيوب في السلع أو فرض سلع معينة على الزبون، كما يتعرض بعض الافراد لشتى أنواع الخداع في السلع حيث يستغل الباعة الظروف لتسويق بضاعتهم المغشوشة للسكان ويعتمدون في ذلك على صعوبة العودة اليهم كونهم قد يأتون من خارج المدينة أو حتى الولاية أو قد يتمون الاتفاق على تبادل بينهم بدون وجه حق وبدون موافقة الطرفين.

وكما تشير نتائج الاستمارة الاستبيانية الى ان مشكل إساءة المعاملة لا يزال لحد الساعة مشكلا مطروحا، بعد أن أشار الكثير من السكان انهم قد تعرضوا من قبل لسوء المعاملة من هؤلاء التجار.

6-المساهمة في انتشار الآفات الاجتماعية:

من المؤكد ان هذه التجارة تساهم في انتشار الآفات الاجتماعية فهذه الأسواق تخلق الظروف الملائمة للسرقة والآفات الأخرى، فمن جهة بعض الافراد يستغلون الاكتظاظ وغياب التنظيم لسرقة ممتلكات الافراد المتسوقين او البضاعة المعروضة ومن جهة أخرى قد يوفر لهم السوق مجالا ملائما لعرض بضاعتهم المسروقة من أماكن أخرى، كما ان هذه التجارة توفر سلع ومواد ضارة ومنها ما له تأثير مباشر على صحة الافراد عند الاستهلاك وبدون أي مسؤولية حيث تباع هذه المواد والمعدات حتى للأطفال، وكذا يشير التحقيق الميداني أنه قد سبق وان تعرض السكان للسرقة أو الغش أو متابعة قضائية جراء بضاعة مسروقة.

7-التأثير على سلوك الافراد:

قد تخلق هذه التجارة المناخ الملائم للانحراف سوآءا بالنسبة الى الباعة او المشترين كما قد تسهم في ظهور سلوكيات سيئة لديهم فغياب التنظيم الذي يحكم عمل الباعة يشجعهم على اللجوء الى كل الأساليب الممكنة من أجل تعظيم الربح فيقتادهم الطمع الى استغلال كل الوسائل حتى لو كان ذلك على حساب المشترين أو المحيط المجاور كما يظهر هذا التأثير حين يلجأ بعض السكان في محاولة يائسة الى توعية الباعة ومنعهم عن سلوكيات محددة كأن يقوموا بالكتابة على واجهات المباني ممنوع رمي القمامة أو غيرها.

8-التأثير على عمل أعوان الرقابة المكلفين في هذا المجال:

يشمل هذا التأثير تغليب جانب الضمير في عملهم فقد يدعمون فكرة بعض الاقتصاديين عن غض البصر عن النشاط في الاقتصاد الموازي كونه يخفف من بعض المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع هذا يؤكد أنهم هم أيضا يحترمون مبدأ كسب الرزق ولكن لا يوافقون بالضرورة على الطريقة التي يعمل بها هؤلاء التجار فالقانون لا يسمح بذلك.

9-الإساءة الى صورة المجتمع الحضري:

إن المار بهذه الأسواق أو بجانبها قد يحكم على المجتمع الحضري بالرداءة فالصورة التي يتركها بعض الباعة وبضاعتهم في ذهن بعض الناس قد تسيئ الى سمعة مجتمع المدينة فيتسرع الغريب عن هذه المدينة بأخذ فكرة سيئة عن السكان وحياتهم. فطالما كانت الواجهة الحضرية تعبيرا عن جودة الحياة ونوعية المجتمع الذي يسكن المنطقة.

10-التشجيع على التسرب المدرسي:

"عمالة الأطفال في الجزائر هي نتيجة بالأساس للدور السوسيو اقتصادي الذي يلعبه الاقتصاد الغير شكلي"[7]

أصبحت التجارة الفوضوية وجهة للأطفال خاصة وأنها لا تتطلب الكثير للقيام بها ولا تستدعي أي مؤهلات خاصة فهي تستقطب الكثير من الأطفال الذين ينشطون كباعة متجولين، أو عن طريق العرض بالطاولات أو من خلال العربات المدفوعة ويقدمون مواد متنوعة كالمأكولات الألبسة وبعض الأشياء المستعملة الأخرى كالهواتف ان كل هذا من شأنه ان يخلق لديهم فكرة ان هذا المجال هو مجال عمل مستقبلي ويعتبرونه خيارا آخر قد ينشطون فيه، بالإضافة الى ان الأطفال غير مهيئين للنشاط بعد وهذا قد يؤثر عليهم من العديد من النواحي سلبيا ومن ذلك انهم قد يتعرضون الى الايذاء النفسي أو قد يتحتم عليهم تحمل نتائج منطق الربح والخسارة الذي يحكم المعاملات التجارية، كما يعتبر السكان ان التجارة الفوضوية قد تخلق فرصة للتسرب المدرسي لأبنائهم ظنا أن ذلك قد يكون مجال عمل مستقبلي وهذا بحكم ان ممارسة التجارة الفوضوية لا يتطلب أي مستوى دراسي أو مهارات معينة.

11-التضييق على الحريات الشخصية:

وجود الأسواق العشوائية يمس بحرية الافراد من حيث أن السوق قد يفرض بعض التضييق على سكان المحيط المجاور ومن ذلك التضييق على الحريات الشخصية، وما يشكل المزيد من التعقيد هو كون بعض الأسواق موجه فقط للرجال وهذا قد يسبب احراج للمارة من النساء فأصبح يتحتم عليهم سلوك شوارع أخرى فقط من أجل تفادي المرور بالشارع الذي يضم السوق أو بجواره، بالإضافة الى أن البعض يطرح مشكل مراقبة البيوت من طرف التجار وهذا وحده يعتبر سبب كاف لقيام المشاكل بين التجار والسكان.

12-التأثير على صحة السكان:

ويتزايد الخطر على الصحة العامة بحسب نوع المتاع المعروض ووقت العرض وكيفيته ومكان عرضه فنجد التاجر لا يولي أهمية لنوع بضاعته فبعظهم يقوم بعرض الأغذية سريعة التلف او التي لديها شروط خاصة بالحفظ كاللحوم على المارة ولا يكلف نفسه حتى بتغليفها كما أن بعض المارة يقتنون المعروض بدون ان يتأكدوا من المصدر وهذا يعود بدرجة كبيرة الى قيمة المبالغ المتدنية المطلوبة مقابل تلك البضاعة، ويعتبر المواطنون بمدينة بسكرة ان بيع بعض اللحوم والأعشاب ومواد أخرى تباع على أساس أنها صحية وطبية قد تشكل خطرا

[7] Shelemmer Bernard : l'enfant exploité , oppression , mise au travail , prolétarisation , Ed karthala , paris , 1996 ,p ,99

على صحة المستهلك، وحتى ان كانت بعض هذه المواد صحية فعلا فهناك دائما أخطار غير محسوبة قد تنجم عن الاستعمال غير الصحيح لها وهذا قد يشكل تهديدا حقيقيا لصحة السكان.

13-خلق بيئة غير مستقرة للعيش:

ان بعض أنواع هذه التجارة الفوضوية تخلق نوعا من الاضطراب الذي يمس بالاطار المعيشي للسكان فالسكان المجاورين لمواقع نشاط هذه التجارة يتأثرون سلبيا بشكل مباشر منها والعوامل المساهمة في ذلك متعددة ومن أهمها حركة الأشخاص والمركبات وما يرافقها من نتائج الديناميكية غير المرغوبة وقد تتغير شدتها يوميا وكذلك حسب فترات من اليوم الواحد، حيث رأينا من خلال المعايشة أن الناس يشتكون من الازعاج الذي تسببه هذه التجارة عند بداية البيع ونهايته صباحا.

VI. تأثير الأنشطة التجارية للباعة المتجولين على البيئة الحضرية:

لا شك اليوم ان البيئة الحضرية الملائمة تعتبر مطلبا أساسيا للمجتمع والان وسط الاهتمام المتزايد بقطاع البيئة في ظل المبادرات الحالية لتحقيق ما جاءت به التنمية المستدامة وجب دائما ان ترد مستلزمات توفيرها والإساءة الى البيئة الحضرية لم يكن ولن يكون خاصة اليوم واردا ضمن السبل المتاحة حتى لو كان ذلك من أجل تحقيق مساعي أخرى أو تنمية قطاع آخر على حسابها.

لم تخلو بيئة المدينة الجزائرية من آثار التجارة الفوضوية ومدينة بسكرة مثال حي على ذلك فالوضع الحالي للتجارة ومحيطها أصبحا يؤرقان المواطن فهذه التجارة أصبحت تمارس ضغوط متزايدة وتمس ببيئة الوسط الحضري من مستويات عدة ،فبيئة المدينة لم تعد لتتحمل هذا النوع من التجارة، و[8]**اليوم السلطات المحلية تجد نفسها أمام إشكالية جديدة مطروحة فيما يخص النوعية البيئية والاستدامة الحضرية ويجب ان تأخذ بعين الاعتبار الجانب الفيزيائي والبعد الاجتماعي الذي تتسبب فيه الأسواق الحضرية** وهذا التأثير أصبح جلي بحيث لم يعد يحتاج للمختصين لملاحظته وتعيينه فسكان المناطق التي تنشط بها هذه التجارة يؤكدون ان الصورة التي تعطيها هذه التجارة للمدينة لا تطاق، عند محاولتنا لإدراج هذه التأثيرات أحصينا التالي:

[8] -ZERTAL Samira. GESTION DES SOUKS URBAINS : POUR UNE MEILLEURE HABITABILITE. LABORATOIRE VILLES&SANTE. Université Mentouri. Constantine

1-التأثير على واجهة البنايات والمظهر العام للمدينة:

ان هذه التجارة تؤثر على التنسيق العام للمدينة من حيث حجم أدوات العرض وأماكن تواجدها ومدى تأثيرها السلبي على واجهات المباني ويمتد التأثير كذلك لألوان هذه الواجهات بالإضافة الى ان المعدات المستعملة عادة ما تكون مهترئة سواء كانت هذه المعدات ثابتة كطاولات العرض أو مدفوعة أو مجرورة او حتى مركبات حيث تؤثر هذه التجارة الفوضوية تؤثر سلبيا على المظهر الجمالي لأحياء المدينة.

وزيادة على تأثيرها السيء على طلاء المباني جراء الاحتكاك المباشر للباعة ولبعض أنشطتهم بجدران المباني او التأثر الناتج عن مخلفات هذه الأنشطة نجد كذلك ان هذه التجارة لم تستثني أسطح المباني خصوصا المكونة من طابق واحد فالملاحظ يجد ان بعض اسطح المباني القريبة من هذه التجارة تتراكم عليها الألبسة وبعض الأدوات الفاسدة وكل مالم يعد يصلح للاستغلال أو المتاجرة به هذا يشير الى مدى تعقيد المشكلة فالتجار لا يكترثون هم والمشترون بالمحيط المباشر لهذه التجارة فالمهم داخل السوق هو قيمة المبادلات، الربح والخسارة بغض النظر عن ما قد ينجم عن ذلك وهذا يشير كذلك الى غياب المسؤولية تجاه الوسط الحضري.

2-التأثير على حركة النقل و وضعية الطرق والأرصفة:

استغلال هذه الطرق والأرصفة كمجال عرض من قبل التجار الفوضويين له دون شك تأثيره هو كذلك فالطرق والأرصفة تتضرر لأنها لم تعد لتستقبل بضاعة هؤلاء التجار ويشمل هذا الضرر تغيير في الشكل أو المنظر أو الوظيفة وتزداد حدة المشكلة خاصة بالنسبة لبيع مواد البناء داخل الوسط الحضري سواء من خلال ترك البضاعة فوق الأرصفة من أجل تسهيل التعبئة اليدوية أو من ناحية أخرى أن شاحنات الوزن الثقيل تتسبب

في اهتراء الطرق الحضرية غير المعدة لاستقبال الوزن الثقيل وهذا ما يستوجب تدخل السلطات دوريا لإعادة تعبيد الطرقات وظاهرة تجارة مواد البناء هي تعد مشكلا آخر له تعقيداته الخاصة وتأثيراته وعلى السلطات التعامل الجدي معه فقد اصبح يستقطب التجار والزبائن اكثر فاكثر وهذه التجارة تنشط على أطراف المدينة خاصة وبعض النقاط الأخرى بالمدينة وقد ورد المنع فيما يخص بيع مواد البناء في أوساط حضرية في القرار الولائي رقم 1426 /17المؤرخ في 20 سبتمبر 2017 الذي يتضمن منع بيع وتوزيع الحصى، الرمل والآجر وكل أنواع مواد البناء وما شابهها باستغلال الأرصفة ، الساحات ، الأماكن العمومية أو بمحاذاة الطرق الرئيسية والفرعية عبر إقليم ولاية بسكرة.

كما تناول قانون العقوبات سنة 2015 انه يعاقب بغرامة من 100 الى 1000 دج كما يجوز أن يعاقب بالحبس من 10 أيام الى شهرين كل من يعيق الطريق العام بأن يضع او يترك فيها دون صرورة مواد أو أشياء كيفما كانت من شأنها ان تمنع أو تنقص من حرية المرور أو تجعل المرور غير مأمون.

كما تشير التحقيقات مع السكان أنهم يعانون من صعوبة في المرور بالمناطق التي تنشط بها هذه التجارة وذلك بسبب ازدحام المارة الراجلين أو السيارات وذلك كنتيجة لاحتلال الرصيف أو الطريق العام من طرف التجار الفوضويين ويرافق ذلك هجرة المارة من الأرصفة نحو الطريق وذلك ما يؤدي الى عرقلة حركة المرور في بعض النقاط من المدينة خاصة بالنسبة وسط المدينة ذو الاتجاه الواحد اين تعرقل حركة المرور خاصة في الفترة الصباحية من اليوم فكما نلاحظ غلق الطريق بالكامل وسط مدينة بسكرة

3-إمكانية التأثير على الممتلكات الثقافية للمدينة:

ان التردد الكثيف على المناطق التي تنشط بها التجارة خاصة بجوار بعض المباني ذات القيمة التاريخية او بعض معالم المدينة من شأنه أن يكون عاملا من العوامل المتسببة في تدهور حالة هذه المباني وقد يكون هذا التأثير مباشر أو غير مباشر ويرتبط ذلك ارتباط وثيقا بمدى وعي السكان لقيمة هذا الممتلك الثقافي وقد ورد في المادة 5 من المرسوم 12-111 الذي يحدد شروط و كيفيات انشاء وتنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية أنه يجب أن تراعى في انشاء الفضاءات التجارية الاحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية صحة المستهلكين وسلامتهم وحماية البيئة والحفاظ على المواقع التاريخية، هذا ما يؤكد ان المشرع يولي أهمية للتأثيرات التي قد تنجم عن النشاط التجاري على مختلف المستويات.

4-التأثير على قطاع السياحة:

هذا التأثير عادة ما تمتد نتائجه الى الجانب الاقتصادي للمدينة فالعوائد الناتجة عن السياحة قد تساهم بشكل أو بآخر في التنمية المحلية، ما يمكن ملاحظته بالنسبة لمدينة بسكرة هو ان عموم السكان المتواجدين بأسواق التجارة الفوضوية هم سكان محليون يقطنون غالبا بالأحياء المجاورة أي ان هذه الأسوق هي وجهة للسكان المعتادين عليها والذين لديهم فكرة مسبقة لما يمكن ان يعرض بها، في مقابل ذلك نجد انها قد تنعدم من أفراد أجانب بل قد تمثل مناطق نفور بالنسبة الى البعض فعادة ما يرتبط اسمها بالسرقة والغش وكل ما يشير الى التعدي على حقوق المستهلك كما أن مجرد النظر الى مكونات هذه الأسواق من الناحية الفيزيائية يعتبر وحده سببا وجيها لعدم المرور بها.

5-التأثير على قنوات الصرف الصحي:

ان النفايات الناتجة عن هذه التجارة أصبحت تسد معظم مجاري هذه القنوات اين تنشط هذه التجارة بكثافة، خاصة وأن هذه القنوات أعدت تحت شروط ومعايير لم تتضمن استقبال هذا الكم من النفايات.

6-الآثار الناجمة عن الضجة:

أصبحت الضجة الناجمة عن التجارة الفوضوية بمثابة مشكل جدي بالنسبة لسكان المدينة فحيثما وجدت ترافقت معها الضوضاء وتعالت الأصوات وحالت بين السكان وبين إيجاد السكينة والهدوء فهذه التجارة لا تراعي حسن الجوار كما ان هذه التجارة تنشط في الفضاء المفتوح ولا يمكن التحكم في انتشار الصوت وأحيانا كطريقة للتسويق يستعمل التجار أصواتهم أو مكبرات الصوت بدون ادنى اعتبار لطبيعة الأنشطة المجاورة لهم حتى لو كانت مؤسسات استشفائية أو مساجد وهذا ما ازد من تعقيد المشكلة.

7-التأثير على هيبة الدولة واثارة الشكوك حول مدى فعالية الجهات الرسمية:

بمجرد ان تصبح ناصية الشارع او الساحات العمومية وغيرها من مجالات العرض مشغولة بمثل هذه التجارة هذا يطرح سؤالا حول مدى فعالية الجهات الرسمية المكلفة بالتأطير، الرقابة والردع مما قد يسهم في نمو بعض النشاطات غير الشرعية وغيرها التي قد تنشط موازاة مع هذه التجارة خاصة اذا كانت هذه التجارة بالقرب من سلطات الضبط والاشارة هنا الى الهيئات النظامية التي تمتلك صلاحية تنفيذ عمليات تطهير المحيط من هذه التجارة كما ان هذا قد يسيئ الى صورة المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة الحضرية ويؤدي الى التشكيك في مدى فعاليتها.

8-الاثار الناجمة عن انتشار النفايات:

لما كانت النظافة والصحة العامة ذوي أهمية بالغة في حياة المجتمعات كان لزاما علينا ان نشير الى تأثير هذه التجارة عليهما فعادة أينما وجدت هذه التجارة نجد شروط الصحة العامة وشروط النظافة العامة تكاد تنعدم سواء على الأرصفة او الساحات العمومية او الشوارع او الأسواق كما ان الامر لا يتوقف عند هذا الحد فالنفايات الناتجة عن هذه التجارة تجذب الحشرات الضارة وقد يؤدي هذا الى الإصابة بالأمراض وانتشارها كما ان هذه التجارة تنتج كمية كبيرة من النفايات والتي منها المخلفات الناتجة عن المواد الاستهلاكية هذه الأخيرة التي عادة ما تكون وارء انتشار الروائح الكريهة خاصة في فصل الصيف وهذا يسيئ بشكل كبير الى المحيط خاصة وان الباعة لا ينظمون وقت رمي النفايات ولا يحددون مكانا معينا يسهل على أعوان البلدية القيام بوظيفتهم وهذا يأتي دائما كإضافة الى تشويه المنظر العام والإساءة الى البيئة الحضرية عموما، كما تشير نتائج الاستمارة الى ان السكان يعتبرون ان للمركبات المستعملة لدى هؤلاء التجار لها آثارها هي الأخرى فبعض المركبات القديمة عادة ما تترك بقع على الارصفة والطرق وهذه البقع قد تكون ناتجة عن زيوت وشحوم المحركات.

9-التأثير على المساحات الخضاء والأثاث الحضري وعلى وظيفتهما:

بالنسبة للمساحات الخضراء كالحدائق العمومية فإن تواجد هذه التجارة بالقرب منها قد يسبب لها خلل وظيفي وهو الامر الذي قد ينعكس سلبا على عدد الزوار هذا الخلل ناتج عن أثار مباشرة كالنفايات التي يرميها الباعة في الحدائق والأماكن الأخرى غير المحروسة أو كأن يتم تشويه المنظر العام للحديقة نتيجة لاستغلال أجزاء من الحديقة كالسياج كسند لإنشاء مكان لعرض السلع كما قد ينتج الخلل عن أثار غير مباشرة كأن تؤثر هذه التجارة سلبيا على مدى استقطاب المساحة الخضراء للزوار نتيجة فقدانها للهدوء والامن او التضييق على الخصوصية.

تعتبر أن التجارة المتجولة تؤثر سلبيا على وظيفة المساحات الخضراء كالحدائق العامة والساحات، أما بالنسبة للأثاث الحضري قد يشمل هذا التأثير تغييرا في خصائصه بحكم انه قد يوجه للاستغلال في غير المحل الذي وضع من أجله او كون ذلك الأثاث ليس معدا لتحمل ذلك التردد من الاستخدام او ان نشاط التجارة الفوضوية قد يعيق استخدامه من طرف السكان كونه بجوار الباعة فيفقد فعاليته أو يمنع استعماله فيقتصر دوره بذلك على الجانب الجمالي فقط إن توفر.

10- التأثير على أعمال الصيانة:

هذه التجارة قد تصعب من عمل مسؤولي الصيانة فهناك بعض الاختلالات التي قد تمس الانارة العمومية او قنوات الصرف وحتى خطوط الهاتف معلقة كانت او تحت الأرض ويستلزم ذلك الخلل التدخل اليدوي بمعدات تقنية أو مركبات خاصة وعادة ما يتسبب نشاط الباعة في تأخيرهم وتأخير تنصيبهم لمعداتهم من أجل مباشرة عملية الصيانة.

11-التأثير على عملية جمع النفايات:

في المناطق التي تنشط فيها هذه التجارة يصبح عمل عمال النظافة في غاية الصعوبة جراء الكميات الكبيرة والمنتشرة للنفايات الناتجة عن هذه التجارة خاصة وان هؤلاء لا يوجهون أدنى اهتمام للنفايات الناتجة عن نشاطهم وهذا ما يستدعي السكان المجاورين الى القيام بعمليات التنظيف.

12-الإساءة الى صورة الدولة:

هذه التجارة لا تتواجد في الدول المتقدمة ووجودها بالنسبة للدولة تعبير واضح عن التخلف والفقر وسوء أحوال المعيشة وقد يشير بطريقة ما الى التجاوز على حقوق الافراد في العيش الكريم، فوجود أفراد محدودي الحركة داخل هذه الأسواق يحاولون المتاجرة ببعض المتاع هذا يؤثر على سمعة الدولة وسمعة الشعب.

13-المساهمة في خلق التسيب والاعتداء على البيئة الحضرية:

يرتبط هذا بوجود الواجهة الحضرية غير الملائمة والتي قد يساهم في خلقها وجود التجارة المتجولة فمن اجل خدمة أغراض التسويق قد يلجأ هؤلاء التجار الى الكتابة على واجهات المباني بأساليب تسيئ الى البيئة الحضرية وقد يتيح ذلك الفرصة حتى أمام التجار النظاميين ليتخذوا واجهات المباني لأغراض اشهارية.

14-التأثير على قيمة العقار:

"[9] لا يمكن حجب المنطق الجديد ألا و هو منطق السوق الذي من الان فصاعدا ،ستخضع مجمل الاعمال الاقتصادية و العادات الاجتماعية ،الى نشاطه .فعلا أهم مميازت اقتصاد السوق هي تداول العوامل الاقتصادية من ضمنها الأرض، يمكن أن يأخذ هذا التداول أشكالا مختلفة: ايجار، بيع بالإيجار، بيع،

[9] عمار علوي .العقار، الملكية والنظام العقاري في الجزائر. طبع 2004.دار هومه. الجزائر.

تنازل...الخ"، من هذا المنطلق اردنا ان نشير الى التجارة المتجولة أنها أصبحت كأحد العوامل المتحكمة في قيمة العقار سواءا كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان.

والسكان يعتبرون ان تواجد التجارة الفوضوية يؤثر على قيمة العقار المتواجد بالقرب منها وهناك اختلاف في هذا الشأن حيث يعتبر البعض أن ذلك التأثير يكون بالزيادة في قيمته وآخرون يشيرون اليه بالنقصان.

والسؤال الذي يبقى مطروحا من هو القائم الفعلي على تحديد قيمة العقار وسعر السوق وهل العوامل والمعايير التي يستند اليها في ذلك تتسم بالواقعية والاهلية.

15-التأثير على التجهيزات العمومية المجاورة:

هذه التجارة تنتشر في المناطق الجاذبة للسكان والتي تشهد حركة معتبرة وعادة ما يتموقع التجار قرب المساجد أو مختلف المؤسسات الاستشفائية لاستقطاب أكبر عدد من الزبائن وهذا قد يؤثر على وظيفتها نتيجة الضجيج أو الإخلال بشروط النظافة والأمن بغض النظر عن الحد من حركة الافراد على الأرصفة أو تشويه الواجهات أحيانا بالكتابة و غيرها كما قد يمتد هذا التأثير الى الإدارات العامة والمكاتب الخاصة وكذا المحلات النظامية التي تلازمها أحيانا بعض أنواع التجارة الفوضوية خاصة فيما يخص تجارة المواد الاستهلاكية.

وغالبية المواطنين يعتبرون ان هذه التجارة تؤثر سلبيا على عمل التجهيزات العمومية المجاورة لها كالمدارس والمستشفيات والمساجد وغيرها.

16-التأثير على صناعة قرارات التدخل على المجال الحضري:

بشكل غير مباشر قد تؤثر هذه التجارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدخل على المنطقة الحضرية فالمظهر الذي تتركه هذه التجارة عادة ما يكون سلبيا في ذهن المسيرين ذوي الصلاحيات في مجال التدخل على المدينة ونخص بالذكر الجماعات المحلية وهذا قد يحد من اختياراتهم في اتخاذ قرار التدخل بالتفكير ان المجتمع ليس مهيأ بعد لمثل هذا التدخل وليس مستعدا لاستقبال تغيير جاد في الوسط الذي يعيش فيه.

خامسا: الحلول والمقترحات للتعامل مع ظاهرة الأنشطة التجارية للباعة المتجولين:

ان فعالية الحلول المقدمة للتحكم في ظاهرة التجارة الفوضوية تبقى مرتبطة بالتعاون بين مختلف الهيئات وعلى كل المستويات والحلول التي تتضمن تقوية البنية التجارية النظامية بالمدينة كبديل للتجارة الفوضوية لا يمكن ان تكون فعالة الى اذا ترافقت مع التغييرات والتحسينات في مختلف القطاعات المتدخلة والمكلفة في تنظيم الخدمة التجارية بالمدينة وعلى أرسها قطاع الضرائب و الرسوم.

أولا: مؤهلات البلدية للتقليص من ظاهرة التجارة و الأسواق العشوائية:

ما يضيق المجال أمام طرح أسواق منتظمة كحل أو كبديل للتجارة الفوضوية هو أن مدينة بسكرة لديها حاليا إمكانيات معتبرة لامتصاص الظاهرة واستقطاب التجار، من خلال هذا الطرح نود ان نشير الى هذا المشكل كمشكل يكمن في التسيير، فاقتراح مشروع حاليا قد لا يكون الحل الأمثل للتقليص من حجم الظاهرة لأنه لايمكن القول ان المدينة تشكو حاليا من قلة الأسواق الجوارية او المحلات التجارية الموجهة لاستيعاب التجار الفوضويين وفيما يلي سنحاول ان نبرز مختلف الهياكل التي تمتلكها البلدية في هذا الإطار:

- الأسواق الجوارية المتواجدة بالمدينة:

من أجل تفعيل دور الأسواق الجوارية المتواجدة الان بالبلدية يجب التدخل على عدة مستويات من أهمها:

-التحكم الجيد بصياغة دفتر الشروط بما يخدم جميع الأطراف المتعاقدة والتي هي البلدية والمتعامل المتعاقد والسكان بشكل خاص، هذا يشمل:

1 - توضيح كل النقاط الحقوق و الواجبات المترتبة عن الصفقة بدون ترك هامش للتأويلات.
2 - تغليب المصلحة العامة على مصلحة البلدية عند صياغة بنود دفتر الشروط حتى لو كان على حساب تحقيق أرباح إضافية ، باعتبار ان الحصول على اعلى الأجور من المتعاقدين يفرض عليهم كذلك الزيادة في قيم الإيجارات على المستأجرين الثانويين والذي قد يعتبر بمثابة عامل طارد للعمالة والزبائن بشكل خاص بسبب رفع الاسعار .

-تقليص دور الوساطة ما بين البلدية والمستفيد الناشط بالمحل، لغلق المجال أمام الزيادات في تكاليف الأجور المترتبة عن كراء المحلات مقابل نشاط غير منتج من الوسيط .

– التدخل على مخططات النقل بالمدينة، هذا يعني تسهيل الوصول لمختلف الأسواق المتواجدة بالمدينة عبر العديد من النقاط بالمدينة وقد يمتد هذا حتى الى التدخل على خطوط النقل الشبه حضري مع مراعاة عاملي الوقت و السعر.

2-2 المحلات المنجزة في اطار برنامج تشغيل الشباب (محلات الرئيس):

– المحلات تم توجيهها لفئة البطالين خاصة حاملي المشاريع، وحاليا قيمة الايجار المنخفضة(الرمزية) غير محفزة للشروع في النشاط وهذا من باب ان رفع الأجور وتحديد القيمة المثالية للمحلات قد يحث المستفيدين على الشروع في النشاط من أجل تغطية ثمن الايجار أي محاولة وضعها كعبئ مالي على المستفيدين غير الناشطين ولكن هذا يبقى مشروطا بعدم المساس بقدرة المستفيدين الناشطين على تحقيق الربح الكافي و تسديد حقوق الايجار كعبئ ثانوي.

–وقد أكدت المذكرة رقم 96 المؤرخة في 10 مارس 2016 الصادرة عن وازرة الداخلية والتي تتعلق بتثمين أملاك الجماعات المحلية على ضرورة الاستغلال العقلاني لأملاك البلدية وأشارت الى أهمية تحصيل المورد الجبائي.

لا تعتبر هذه أول إشارة الى ذلك وقد ورد حسب المادة 163حسب قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 انه يتعين على المجلس الشعبي البلدي القيام بصفة دورية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تثمين الأملاك البلدية المنتجة للمداخيل وجعلها أكثر مردودية، وبحكم القرار الوازري المشترك المؤرخ في 8 جانفي 2017 الذي يحدد كيفيات نقل ملكية المحلات المنجزة في إطار برنامج تشغيل الشباب من الأملاك الخاصة للدولة الى الأملاك الخاصة للبلديات فقد أصبحت هي المكلف الأول بالنظر في ملف المحلات التجارية المنجزة في هذا الإطار، ومن خلال هذا الاشراف ستتمكن البلدية من ابرام عقود إجارية مع المستفيدين وهي المسؤول المباشر عن تحصيل الإيجارات.

الأسواق القديمة بالمدينة:

– من أصل 28 محل حاليا ينشط 3 الى 4 تجار بالسوق ومنهم من هو غير نظامي.
– السوق لا يجذب الأنظار وهذا يعود الى الحالة الانشائية خاصة خارجيا.
– جدران وسقف السوق غير نفوذين للضوء وهذا لا يشجع على دخول الزبائن وهذا يتعلق بالجانب الأمني كما يفرض زيادة في التكاليف على استهلاك الكهرباء.
– حاليا قيمة الايجار للمحل الواحد تصل الى 10000دج ونوعا ما هي غير محفزة.

2-4-أحجام المحلات والأماكن المخصصة للبيع (مخصصة للنصبة):

بالإضافة الى الأسواق الجوارية، محلات الرئيس والأسواق القديمة بالمدينة قدمت المدينة حلول أخرى للتجار الفوضويين وكان ذلك بتخصيص أماكن للباعة كما هو الحال بالنسبة للاماكن المهجورة ، يمكن توضيح وضعيتها في النقاط التالية:

- تقع هذه الأماكن بمحاذاة تجمع هام للتجار الفوضويين وتم انشائها من أجل استقطابهم.
- موقع جد هام والتجار الفوضويين المجاورين يحضون بثقة السكان.
- التجارة الفوضوية المجاورة تشمل على الأخص تجارة المواد الاستهلاكية بنسبة كبيرة خضر وفواكه.
- احدى اهم الأسباب لعدم استعمال الأماكن من طرف التجار هو ضيق الأماكن المخصصة للبيع أو مساحة العرض، ومشكلة ضيق مساحة البيع تمتد كذلك الى محلات الأسواق الجوارية ومحلات الرئيس هذه الأخيرة التي قد تستقبل أنواع مختلفة من الأنشطة وطبيعة بعض الأنشطة تفرض مساحات كبيرة وفي هذا الإطار يمكن ان نشير الى أحد الحلول وهي:
- تنظيم استشارة للناشطين المرشحين للحصول على المحلات بناء على طلبات تقدم من طرفهم لمصالح البلدية، وتجسيد أماكن البيع والمحلات حسب الطلب، هذا سيسمح نوعا ما في تفادي الاشكال المطروح حول ضيق أماكن البيع.

6-سبل التخفيف من حدة ظاهرة التجارة العشوائية:

- يمثل الوعي الاستهلاكي أحد الحلول ذات التأثير المباشر في تقلص حجم التجارة الفوضوية بالمدينة وهذا هو الجانب الذي تكلف بها المنظمات وجمعيات حماية المستهلك.

- اختيار فريق العمل المناسب للتخطيط لمشاريع الأسواق ،يعني ذلك اسناد المهام الى الخبراء الذين ينشطون في مختلف المجالات التي تخدم الدراسة.

- ترتيب استشارة واسعة للتجار والسكان فيما يخص مواقع تجسيد البرامج المتعلقة بقطاع التجارة ككل في المدينة.

- يمكن تأطير تجارة الشارع وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط المدينة.

يرتبط وجود هذه التجارة عادة بوجود المساكن الفوضوية أو في الانوية الاستعمارية القديمة المهترئة والمتداعية، واختيار نوع التدخل الحضري الملائم للتدخل عليها سواء بإزالتهما من المشهد الحضري او من خلال الترميم أو غيره بالنسبة للمساكن الاستعمارية من شأنه أن يخلق نفورا لدى الباعة.

التحكم الجيد في السوق النظامية من حيث التأطير القانوني بالموازاة مع خلق الامتيازات والتسهيلات التي من شأنها تحويل الأنظار من قطاع الوظيف العمومي والقطاعات الغير نظامية الشرعية واللاشرعية الى قطاع التجارة المنظمة من اجل محاولة ملئ الفراغ في القطاع.

تعاون السلطات والتحديد الدقيق للصلاحيات وانشاء لجان للمراقبة على المستوى المركزي واللامركزي وتكثيف الجهود والمساعي الرامية الى تطهير المدن من مظاهر التجارة الفوضوية وتشديد الرقابة على الإنتاج الخفي للسلع والمواد.

إعادة النظر في توجيه سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة والإشارة هنا الى أنه يمكن تقليص عدد التجار الفوضويين من خلال الدعم المادي المدروس المستند الى الواقع المعيشي وهذا يمس فئة التجار المسنين العاملين خارج سن النشاط والذين بحكم أوضاعهم الاقتصادية والصحية الصعبة لا يستطيعون التوجه نحو مجال عمل آخر.

سادسا: نتائج الدراسة:

1- تم استخلاص عدة أسباب وعوامل كانت وراء إنتشار الأنشطة التجارية للباعة المتجولين في الوسط الحضري "بسكرة" وأهمها هو:

- تتغذى هذا النوع من الأنشطة التجارية على مناطق الكثافة السكانية المرتفعة.
- يضع التجار المتجولون بسطاتهم في السكنات الهشة والمظهر الحضري الرديء.
- أغلب الفاعلين في التجارة المتجولة من ذوي الطبقة الفقيرة حيث ترتبط بالبطالة واكتفاء القطاع الرسمي.
- تنشط التجارة المتجولة في الفراغات الحضرية غير المستغلة.
- تقوم الأنشطة التجارية غير الرسمية نتيجة ضعف البنية التجارية ومظاهر العجز في سد طلب السكان من ناحية حجم وتسعير المنتجات والسلع، فهي لاتقتصر على المواد الاستهلاكية فقط بل كل ما يحتاجه المواطن حتى من أدوات العمل المستعملة والثياب والحيوانات الأليفة.
- تنتقي التجار المتجولون التقاطعات الإدارية وتقاطعات الطرق المهمة ومن هنا يبدأ إنشء السوق الموازي، كما هو الحال في سوق الخميس وكثير من أسواق الولاية، وهذا النوع لا يزول إلا بطريقتين، إما تغير التقسيمات الإدارية أو إقامة مشاريع بناء محول دون وصول الزوار والسكان إليه كما حدث في سوق زقاق بن رمضان سابقا، أو إتخاذ تدابير ردعية من طرف الشرطة العمرانية كما حدث في سوق الإثنين أين توقف جبريا لتماديه في إيذاء السكان وغلق طريق رئيسي.
- إن سهولة الوصول إلى البسطات وتكوين أماكن للعرض من جهة وسهولة اقتناء سلع التجزئة والتنقل بها من جهة أخرى دون رقابة أو تحرير فواتير يساهم في انتشار الأنشطة المتجولة، أي أن مدى فاعلية الهيئات الرقابية والتجارية والبيئية والإدارية في تنظيم المجال الحضري وأنواع الأنشطة الفاعلة به.
- خلل النظام الضريبي والتستر المستمر على أنشطة الجملة يؤدي لانتشار البسطات وأماكن البيع العشوائية.
- إن حصر الأنشطةالتجارية عبر أسواق معروفة لدى مديرية التجارة يسهل عملية مراقبتها، وهذا ما تفتقر إليه هذه النوعية من الأنشطة المتجولة حيث لاحظنا استغلال الممارسين لها للتهرب من المراقبة على السلع والقوانين الضبطية لحماية المستهلك.

2- الإجراءات المتخذة من طرف الجهات المعنية للقضاء على هذه الظاهرة، ومدى نجاعة هاته الإجراءات في معالجة هذه الظاهرة:

- إعادة تجديد السوق المغطات في وسط المدينة "سوق الدلالة"، لكنه لم يستغل وبقي مرتع للفئران ورمي الأوساخ والنفايات العضوية.

– بناء محلات كما وسوق مغطات بطابقين في منطقة الكورس أو حي السعادة حديثا لكن نسبة كبيرة منها بقيت غير مستغلة.

– حملات توعية من جهة للشرطة العمرانية، ومداهمة وتصفية الطاولات العشوائية واستمرت هذه الإجراءات مابين سنة 2011 إلى غاية 2018 في شكلها المعلن.

– تسهيلات مديرية التجارة لفتح سجلات تجارية والتعريف بمميزات السجل التجاري كحل بديل وقانوني لمزاولة النشاطات التجارية بصفة رسمية.

– فتح عقود التشغيل والضمان على البطالة والبطالين كما هو موضح في الجدول رقم 07.

ومن كل ما سبق تؤثر التجارة المتجولة على عدة أوجه:

- تؤثر على صحة وسلامة المواطن لغياب الصيغة القانونية التي تربط التاجر بالزبون مع إمكانية تعرض المستهلكين للاحتيال والغش والممارسات العدوانية.
- تؤثر على مداخيل البلدية حيث يعفى هذا النوع من الأنشطة من الدفع الضريبي على السلع، كما أنها تؤدي إلى مشاكل في المجال الحضري للمدينة مما يسبب أعباء إضافية على كاهلى البلدية.

خاتمة عامة:

من خلال ما ورد في الفصل التطبيقي يمكن استخلاص ما يلي:

– أمام نفوذ واسع للتجارة المتجولة بالمدينة أصبحت تأثيراتها متعددة وعلى مستويات مختلفة وهي تمس بواقع التنمية الحضرية من العديد من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

– رغم الانتقادات التي تشهدها الظاهرة الى أنها لا زالت في بعض الأحيان الوجهة الأولى لاقتناء السلع لبعض السكان وهذا يطرح التفكير في إمكانية تواجد العجز أو الخلل في قطاع التجارة الرسمية أو البنية التجارية بالمدينة.

– امام الايجابيات والسلبيات لا تترك هذه التجارة مجال واسع من الخيارات او اللجوء الى بعض الحلول خاصة الحلول الجذرية.

– تشكل الأنشطة التجارية للباعة المتجولين منافسة كبيرة للتجارة النظامية، وتوفر العديد من المزايا ويمكن استغلالها أو ادراجها عند تخطيط التجارة النظامية بالمدينة.

– تعدد أسباب تواجد التجارة المتجولة ونفوذها وانعكاساتها السلبية قد يفرض هذا التدخل بحلول تشاركية بين العديد من القطاعات.

وعليه فإن ما اشتملت عليه مختلف جوانب الدراسة يشير الى ان التجارة المتجولة هذا التنامي والامتداد داخل الوسط الحضري أصبحت تشكل عقبة فعلية أمام مسار التنمية الحضرية وهي احدى النقاط السوداء التي تزيد من تعقيد الازمة الحضرية التي تعيشها المدينة، ورغم الاعترافات الكثيرة بها كظاهرة ذات انعكاسات سلبية الا أنها لا ازلت الى جانب هذا تمثل الجزء غير الرسمي من البنية التجارية الذي له نصيبه من سد الطلب على الخدمة التجارية، وهذا قد لا يكون بالضرورة كنتيجة لضعف الهيكل التجاري النظامي بالمدينة وانما بدرجة أكبر يعود الى قلة النشاط التجاري النظامي من هنا يمكن الإشارة الى ان الخلل يكمن داخل الاجراء التنظيمي والتسيير لقطاع التجارة ككل على المستويين المركزي والمحلي، وهذا ما يؤدي الى العزوف عن النشاط بهذا القطاع بل قد يكون وارء تحول التجار من القطاع الرسمي الى غير الرسمي وكل الحلول في هذا الاطار يجب ان تسبق أولا بتدارك النقائص في التنظيم خاصة بالنسبة لقطاع الضرائب فيمكن اعتباره احد المتسببين الأوائل في ظهور هذه التجارة، كما انه لا يمكن القضاء على التجارة المتجولة أو العشوائية بدون طرح بدائل فالسوق لا يقبل الفراغ، وهذا يأخذ بعين الاعتبار جانب التخطيط للنشاط التجاري بالمدينة والذي يجب ان لا يستند الى

معايير تنافسية بين القطاع النظامي وغير النظامي بل يجب ان يتم خلق الأفضلية الدائمة للقطاع الرسمي على كل المستويات، كما تجب الإشارة الى أن الدراسة التحليلية الفعلية للسوق من حيث العرض والطلب ستمكن بشكل كبير من تفادي الوقوع في خطأ العجز أو الفائض في الخدمة التجارية بالمدينة، وجانب كبير من التجارة اللاشرعية بالمدينة يستلزم حلول تشاركية بين مختلف القطاعات وهذا يشمل الاهتمام بالتوظيف وفتح مناصب شغل جديدة.

في الأخير يمكن القول إن أفضل طرق التدخل على الأنشطة التجارية للباعة المتجولين هو محاولة تأطيرها وضمها الى التجارة النظامية وجعلها أحد أساسات التنمية بالمدينة أي التعامل معها كأحد الموارد الاقتصادية المستقبلية للدولة والبلديات، فرغم تأثيراتها السلبية لا يمكن نكران ايجابياتها.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- عمار علوي .العقار ،الملكية والنظام العقاري في الجازئر. طبع 2004.دار هومه. الجزائر.
- عطوي عبد الله – جغارفية المدن. ج 3 .دار النهضة .العربية بيروت لبنان 2001 .
- تالا سعود الشوق . صفاء محمود السويلمين. التشريعات التجارية وتشريعات العمل الطبعة الثالثة دار وائل للنشر 2009 .

الرسائل الجامعية:

–يامة إبراهيم النظام القانوني للمنازعة الضريبية في القانون الجازئري، مذكرة ماجستير، معهد العلوم القانونية، المركز الجامعي بسعيدة، الموسم الجامعي 2007/ 2008 .

–كنزة سعدون أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجازئر خلال الفترة1995–2015 مذكرة ماستر.كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير.أم البواقي .

–عامر احمد مختار .تنظيم سلطة الضبط الإداري في العارق .رسالة ماجيستير جامعة بغداد. 1975.

–زعيتر وافية .التجارة غير الشرعية ،مقاربة اقتصادية ومجالية حول الأسواق الفوضوية مذكرة ماجيستير قسنطينة .كلية علوم الأرض .الجغرافيا و التهيئة العم ارنية .جامعة الاخوة منتوري قسنطينة.

–بورعدة حورية . الاقتصاد غير الرسمي في الجازئر دارسة سوق الصرف الموازي . مذكرة ماجيستير.الجزائر.كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران.2014.

– تركي بشير. جريمة التهريب وأثارها على الاقتصاد الوطني. مذكرة تخرج ماستر. كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2016 .

التظاهارت والملتقيات العلمية:

– الأستاذ بودلال علي & الأستاذ شعيب بغداد، مداخلة بعنوان إشكالية الاقتصاد الغير رسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجازئر.ص2. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

النصوص القانونية:

– القانون التجاري2007 المادة1.

– قانون 03/09 مؤرخ في2009/02/25 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش .ج.ر.العدد15 صادرة بتاريخ 2009/03/08صفحة 12.

– قانون 06/06 مؤرخ في2006/02/20 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.ج.ر.العدد15 صادرة بتاريخ 2006/03/12.

–قانون رقم04–02 مؤرخ في 23 يونيو2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.ج.ر.العدد41 صادرة بتاريخ 2004/06/27.– المرسوم التنفيذي رقم 111/12 مؤرخ في 06 /03/ 2012 يحدد شروط وكيفيات انشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية ج.ر عدد 15.

–قانون رقم04–08 مؤرخ في 14 غشت2004 الذي يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية

.ج.ر.العدد52 صادرة بتاريخ 2004/08/18.

–قانون البلدية 11–10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 ج.ر.العدد37صادرة بتاريخ 2010/07/03.

–القانون 11–04 الموافق 17 فب ارير سنة2011 يحدد القواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية.

–مرسوم تنفيذي رقم13–140 مؤرخ في 10 أفريل2013 الذي يحدد شروط ممارسة الأنشطة التجارية غير القارة .ج.ر.العدد21 صادرة بتاريخ 2013/04/23.

–مرسوم تنفيذي رقم12–111 مؤرخ في 06 مارس2012 الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية.ج.ر.العدد15 صادرة بتاريخ 2012/03/14.

– أمر رقم03/03 مؤرخ في 2003/07/19 يتعلق بالمنافسة.ج.ر العدد43 .

مواقع الانترنت:

نجم الدين غربال : أستاذ اقتصاد وباحث في التنمية رابط المقال الإلكتروني:

http://www.utica-sfax.org/index.php?page=details&id=6

قائمة المارجع بالفرنسية:

الكتب:

-SHELMMER Bernard : l'enfant exploité , oppression , mise au travail , prolétarisation , Ed karthala , paris , 1996 ,p ,99

المنشورات:

-ZERTAL Samira. Gestion des souks urbains : pour une meilleure habitabilite LABORATOIRE VILLES&SANTE. Université Mentouri. Constantine

إهداء

مقدمة

الإشكالية..... 2

الفرضيات..... 3

أسباب اختيار الموضوع..... 3

أهداف البحث..... 3

منهجية البحث..... 4

صعوبات البحث..... 4

الفصل الأول

1- مفاهيم البحث..... 5

2- مميزات وخصائص التجارة المتنقلة بالنسبة للتجارة الرسمية..... 8

3- نشأة التجارة المتنقلة ومدى انتشارها عبر العالم..... 10

4- العوامل التي تساعد على توسيع رقعة التجارة المتنقلة في الجزائر..... 10

5- قراءة في القوانين والمراسيم التي تنظم التجارة..... 11

6- شروط التجارة النظامية..... 12

7- شروط التجارة المتجولة..... 14

8- العلاقة بين اختصاص علم الإجتماع الحضري وموضوع تأثير التجارة المتنقلة..... 15

خلاصة الفصل..... 17

الفصل الثاني

1- مفاهيم حول الأسواق الشعبية..... 18

أولا: خصائص ممارسة الأنشطة التجارية فيالأسواق الشعبية..... 20

ثانيا: التشكيل العمراني للأسواق الشعبية..... 21

ثالثا: مشكلات الأسواق الشعبية..... 23

رابعا: أهم أسباب تنامي الأسواق الشعبية..... 25

خامسا: آثار وانعكاسات نشاط الأسواق الشعبية..... 26

2- الأسواق العشوائية بالجزائر بين قرارات الإزالة و واقع الحال..... 28

أولا: الأسواق العشوائية في الوسط الحضري الجزائري..... 29

ثانيا: نسبة الناشطين بالأسواق العشوائية في الجزائر.....32

ثالثا: مخاوف من تفجر الوضع الاجتماعي..... 33

خلاصة الفصل..... 35

الجانب التطبيقي

تمهيد..... 36

أولا: مجالات الدراسة..... 36

ثانيا: تحليل ميدان الدراسة..... 39

ثالثا: أزمة الأسواق المغطات والمحلات التجارية كبديل للتجارة المتجولة بولاية بسكرة..... 51

رابعا: وصف التوزيع المتباين للتجمعات التجارية بالمدينة..... 53

خمسا: نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة واللوائح والقوانين..... 56

1- التأثير الإيجابي للأنشطة التجارية للباعة المتجولينز..... 56

2- تأثير الأنشطة التجارية العشوائية على الباعة المتجولين..... 57

3- التأثير على الجانب الاقتصادي..... 58

4- التأثير على الجانب الاجتماعي..... 60

5- تأثير الأنشطة التجارية للباعة المتجولين على البيئة الحضرية..... 67

خامسا: الحلول والمقترحات للتعامل مع ظاهرة الأنشطة التجارية للباعة المتجولين..... 76

سادسا: نتائج الدراسة..... 80

خاتمة عامة..... 82

قائمة المصادر والمراجع

الفهرس

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

الأنشطة التجارية للباعة المتجولين، الأنشطة التجارية غير القانونية أو الأنشطة التجارية غير المرخصة كلها مفاهيم أطلقت على نشاط مجموعة من التجار الفوضويين دون الحصول على ترخيص من المصالح المعنية وبعيدا عن رقابتهم، ورغم ما تحمله هذه الظاهرة من تأثيرات ايجابية كالتقليص من حجم البطالة، لها أيضا عدة تأثيرات سلبية وخاصة ما تعلق بجانب البيئة الحضرية للمدينة، الشيء الذي جعل المصالح المعنية تبحث عن حلول لهذه الازمة كتوفير اسواق جواريه إلا ان هذه الحلول لم تكن مناسبة ولم تؤدي الدور اللازم لها لعدم خضوعها لدراسات مسبقة نتيجة سوء التسيير والتخطيط من طرف الجهات المعنية

الكلمات المفتاحية : الأنشطة التجارية للباعة المتجولين، الأسواق العشوائية، الأسواق الفوضوية.

abstract

The commercial activities of street vendors, illegal commercial activities or unlicensed commercial activities are all concepts that have been given to the activity of a group of chaotic merchants without obtaining a license from the concerned interests and far from their control. Despite the positive effects this phenomenon has, such as reducing unemployment, it also has several Negative effects, especially those related to the urban environment of the city, which made the concerned interests look for solutions to this crisis, such as providing neighborhood markets, but these solutions were not appropriate and did not perform the necessary role for them because they were not subject to prior studies as a result of poor management and planning by the concerned authorities.

Keywords: commercial activities of street vendors, random markets, chaotic markets.